
الطبعة الثانية
ليتيسيا بوكاي
الفلسطيني التائـــه
الانتفاضة تأكل أبناءها؟!
ترجمة: د ماري إلياس

الفلسطيني التائه:

الانتفاضة تأكل أبناءها؟!

الفلسطيني التائه: الانتفاضة تأكل أبناءها؟!
تأليف: ليتيسيا بوكاي
ترجمة: د ماري إلياس
تصميم الغلاف والإخراج: زياد منى
إخراج إلكتروني: محمد غيث الحاج حسين

التوزيع في سوريّة: قَدْمُس للنشر والتوزيع
شارع ميسلون، دار المهندسين (0905)، الفردوس
ص ب (6177)؛ دمشق، سوريّة
هاتف: (+11 963) 9836 222 برّاق: 7226 224/ 7393 442
جوّال: (+94 0 963) 167 517
بريد إلكتروني ‹cadmus@net.sy›.
التوزيع في محافظة اللاذقية: مكتبة بالميرا
هاتف: (+41 963) 468975

التوزيع في العالم: شركةُ قَدْمُس للنشر والتوزيع (ش م م)
ص ب (6435/ 113)؛ شارع الحمراء، بناء رسامني
بيروت، لبنان
هاتف: (+1 961) 054 750، برّاق: 053 750
جوّال: (+3 0 961) 512 620؛ 411 722
بريد إلكتروني: ‹daramwaj@inco.com.lb›

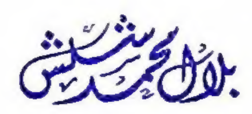
التوزيع في الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع
وسط البلد، خلف مطعم القدس؛ ص ب (7772) عمّان 11118، الأردن
هاتف: (+6 962) 8688 463؛ برّاق: 7445 465
بريد إلكتروني: ‹alahlia@nets.jo›

لقراءة اصدارات الدار على (الانترنت) انظر: ‹http://thaqafa.sakhr.com/cadmus›
انظر أيضًا: ‹www.nesasy.com/cadmus.html›

عدد كلمات الكتاب: (55180) كلمة تقريبًا.

ليتيسيا بوكاي

الفلسطيني التائه:
الانتفاضة تأكل أبناءها؟!



ترجمة: د ماري إلياس

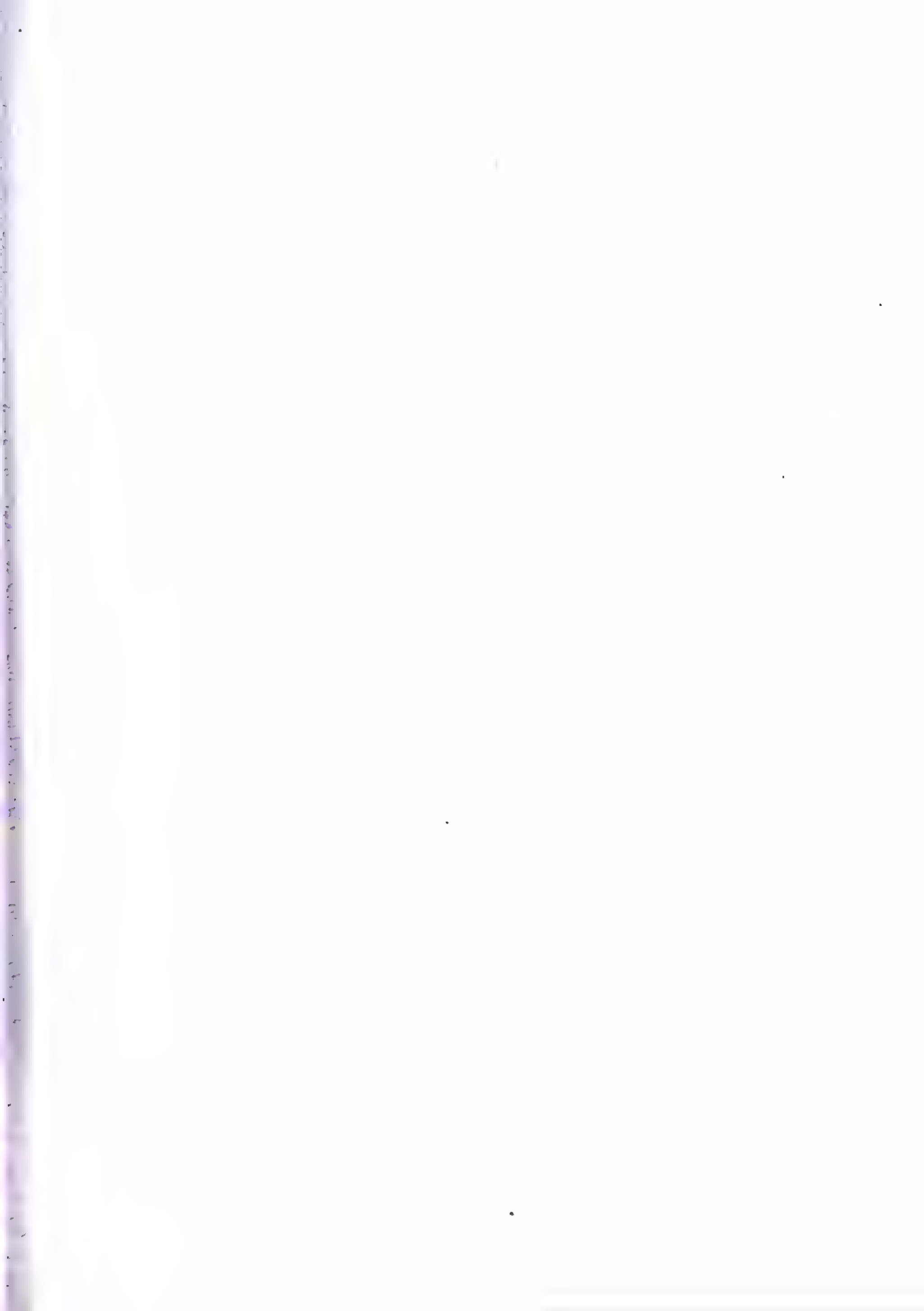


Cet ouvrage, publié dans le cadre du programme d'aide à la publication Georges Shéhadé, bénéficie du soutien du Ministère des Affaires Etrangères et du Service de Coopération et d'Action Culturelle de l'Ambassade de France au Liban. Il a été réalisé en coopération et avec l'aide de l'Institut Français du Proche-Orient (IFPO, Amman-Beyrouth-Damas) et du Groupe de Recherches et d'Etudes sur la Méditerranée et le Moyen-Orient (GREMMO, Maison de l'Orient et de la Méditerranée, Lyon).

صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الخارجية الفرنسية والسفارة الفرنسية في لبنان، قسم التعاون والعمل الثقافي وذالك في إطار برنامج جورج شحاده للمساعدة على النشر. كما ساهم في نشره المعهد الفرنسي للشرق الأوسط ومركز الدراسات والأبحاث عن البحر المتوسط والشرق الأوسط (دار الشرق و البحر المتوسط؛ ليون؛ فرنسا).



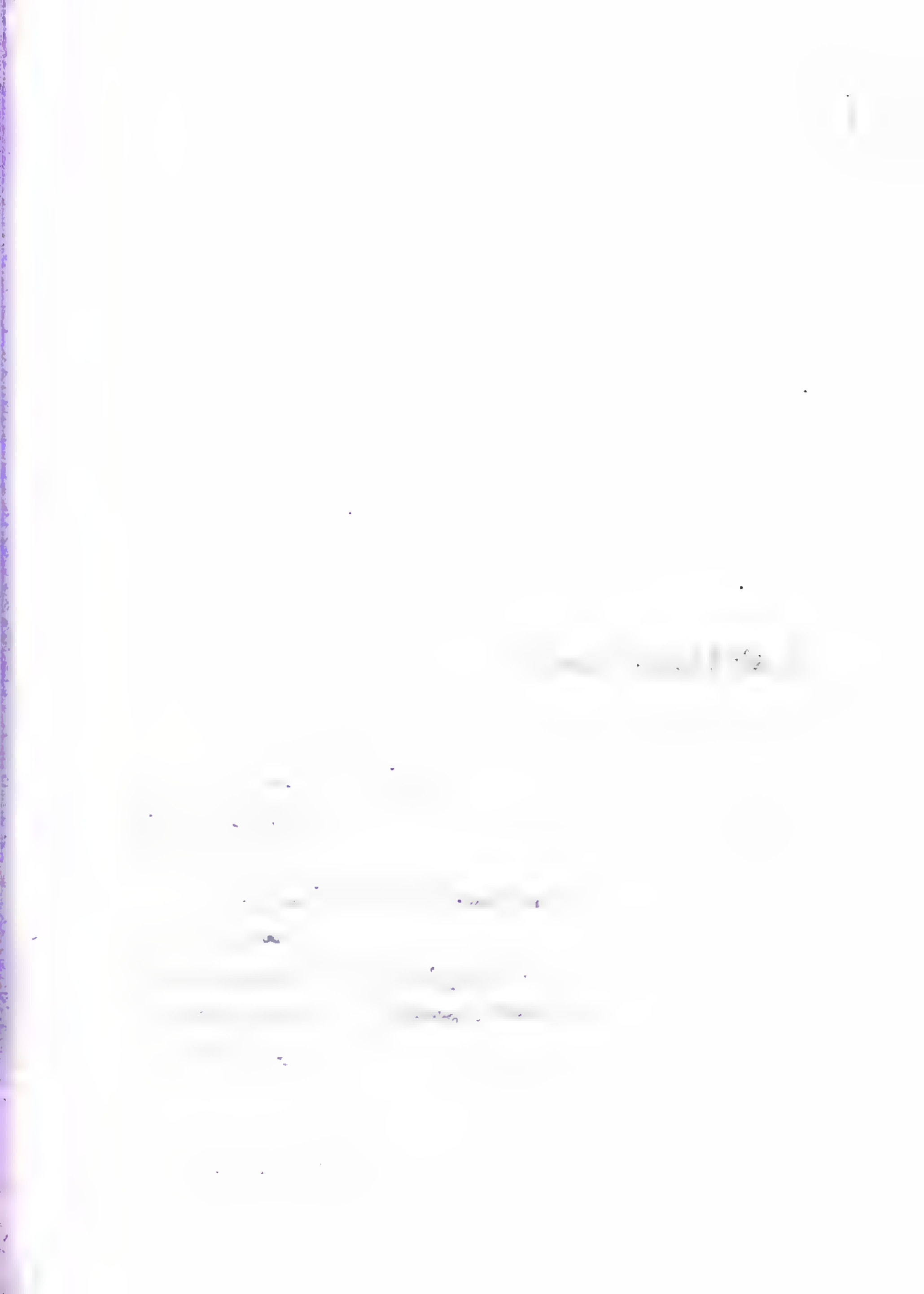
المحتوى



إهداء الطبعة العربية

أود التعبير عن امتناني ومحبتي لكل من:
دعد وأم العبد وماجد،
وغسان وفرج ووليد،
الذين عبروا عن صداقتهم ومنحوني وقتهم وثقتهم،
أتمنى لهم طول العمر.
وأشكر المركز الثقافي في يافا الذي فتح لي أبوابه.
وأشكر جميع الأشخاص الذين التقيتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة وقبلوا التحدث إلي.

ليتيسيا بوكاي
(11 تشرين الأول عام 2005 م)



مقدمة الناشر

هــــذا الكتاب، الذي صدر للمرة الأولى باللغة الفرنسية، في عام (2002 م) من تأليف الأستاذة الجامعية الفرنسية ليتيسيا بوكاي، والتي عملت أيضًا صحفية مراســـلة لجـــريدة لوموند الفرنسية. وهذا المؤلف الذي أثار اهتمام كثير من الأوســـاط العلمـــية في الجامعات الأوروبية والأمريكية ما استدعى ترجمته إلى لغات عديدة منها الإنغليزية والألمانية والكورية، يحوي محصلة تجارب المؤلفة في الأراضـــي الفلسطينية المحتلة عام (1967 م)، ومرآة ما شاهدته هناك وعايشته، خصوصًـــا الارتـــباط بالانتفاضـــة الفلسطينية الثانية التي دخلت التاريخ باسم (انتفاضة الأقصى). والكاتبة تدخل القارئ في تفاصيل الحياة اليومية في الأراضي الفلســـطينية المحتلة عام (1967 م) على نحو يبدو سردها وكأنه فيلم وثائقي تراه العين، ولا تقرؤه.

هذا الكتاب هو أول مؤلف يتعامل مع الآثار الاجتماعية للانتفاضة في طبقات الشـــعب الفلسطيني في ما يعرف باسم (أراضي 67) وكذلك في قطاعات المجتمع

السياسية والاقتصادية والمنظومة الأخلاقية المختلفة. . إلخ، بصراحة متناهية. فمع أنه صدرت مؤلفات عديدة تتعامل مع الانتفاضة الفلسطينية إلا أننا نظن أن هذا المؤلف استثنائي في أهميته لأنه يسمي كثيرًا من الأشياء بأسمائها، من دون مداورة.

إن مدخل أي حركة سياسية تسعى لتحقيق أهدافها، ناهيك عن حركة تحرر وطني تسعى إلى تحرير أراضٍ وخلق مجتمع جديد على أنقاض ماضٍ ظالم، هو سعيها لمعرفة نقاط قوة العدو وضعفه، وفي الوقت نفسه مكامن قوتها وضعفها. لكن من الأمور المذهلة حقًا، أو لنقل: غير الغريبة في هذا الزمن، افتقار المكتبة العلمية العربية لأي مؤلف يتعامل مع الموضوع تعاملاً علميًا رزينًا، وهو ما يقود بالضرورة إلى عدم توافر أي مرجعية علمية تساعد في تقويم الماضي والحاضر، بغية الاستعداد على نحو أفضل لتحديات المستقبل. ونحن نأمل أن يسهم نشرنا هذا المؤلف، بما يحويه من معلومات مهمة، في قيام حوار علمي نقدي رزين يساعد في تجاوز الإشكالات والتعامل العاقل مع التحديات، الحاضرة والمستقبلية التي ما برح أهل فلسطين، ومعهم العرب كلهم، يواجهونها منذ أن تصدى الغرب الاستعماري لمشروع محمد علي التنويري في مصر وسائر أقاليم المشرق العربي وقضى عليه في منتصف القرن التاسع عشر.

إن الانتكاسات المستمرة للحركة(ات) الوطنية الفلسطينية وتعرضها للهزائم المستمرة، من دون نسيان أو حتى التقليل من منجزاتها المهمة، تستدعي من العلماء المتخصصين التعامل النقدي مع كل جوانب الصراع الذي لا نرى أنه سينتهي ما دام الكيان الصهيوني العنصري قائمًا في فلسطين. ولا شك في أنه حتى يتمكن الشعب الفلسطيني ممثلاً بمنظماته الوطنية المختلفة، ومعه وإلى جانبه كل العرب، من تحقيق مختلف أهدافه السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية . . إلخ، عليه إجراء مراجعة ذاتية مستمرة وتأمُّل في كل مرحلة وعقب كل معركة، أيًا كان شكلها، بهدف تجنب الأخطاء وتصحيح المسار.

ومن هذا المنطلق تعاملنا مع المؤلف، بما يحويه من جوانب قد يرى بعض القراء أنها إشكالية، ونحن لا ننفي ذلك ولا نتبنى بالضرورة كل ما يرد فيه من آراء، حيث سيكون من الغلط الفادح تجنب الخوض في حديث صريح للغاية في كل الأمور

ذات العلاقــة بمستقبل الشعب الفلسطيني وقضيته الملتهبة في العصور الحديثة، ولكن مــن دون تحويل النقد والنقد الذاتي إلى جلد للذات يولد اليأس والإحباط، ومن ثم الهزيمة. نحن على ثقة كاملة بأن المشروع الوطني الفلسطيني، ورديفه القومي العربي سينتصــران لأنهما مع مسار التاريخ والتطور الطبيعي للبشرية وليسا ضدهما، ونحن عــلى ثقــة أيضًا بأن مراجعة النفس، بأقصى درجات الصراحة، بعيدًا عن خداع الــذات، والاستفادة من مجمل تجارب الشعوب المناضلة، إضافة إلى التجربة الذاتية طــبعًا، لا يمكــن إلا أن تسهم في تقصير درب آلامنا الذي طال بما يعني ضرورة ضمانة الوصول إلى أهدافنا الإنسانية السامية حقًا.

الناشر

دمشق في (30 تشرين الثاني عام 2005 م)



مقدمة الطبعة العربية

ما الجديد في الأراضي الفلسطينية بعد مضي خمس سنوات على اندلاع انتفاضة الأقصى؟. إن نضال المجموعات المسلحة الفلسطينية لم يؤدِ إلى زعزعة السياسة الإسرائيلية. فمسؤولو الدولة العبرية لم يتراجعوا عن القمع ولا عن بناء الجدار العازل ولا عن متابعة الاستيطان في الضفة الغربية. والأحوال المعيشية للسكان مستمرة في التدهور. والمجتمع الدولي، المشغول بالوضع في العراق وبظاهرة الإرهاب المرتبطة بالقاعدة، لا يُعطي إلاّ بقايا اهتمام لصراعٍ مستمر بتواتر ضعيف ولا تلوح في الأفق نهاية له. ومهما بدت الاقتراحات التي قدّمها إيهود باراك في شهر تموز من عام (2000 م)، غير كافية وغير عادلة، فقد صارت اليوم باطلة للإسرائيليين.

إن ياسر عرفات، الذي فرض عليه الإسرائيليون حصارًا في المقاطعة مدة ثلاث سنوات، وحُدّت قدراته السياسية، على المستوى الوطني والدولي، انتهت حياته في مستشفى في باريس في (11 تشرين الثاني من عام 2004 م). مات الرئيس الفلسطيني الذي كان يُشكِّل الحامل الأساس للمؤسسات الفلسطينية، أبو

عمار أبو الأمة ورمز نضالها الوطني، من دون أن يتمكّن من أن يوصل شعبه إلى السيادة. إن احتمال غيابه كان، فترة طويلة، يثير المخاوف من اندلاع اضطرابات. وكان من المفترض أن يؤدي غياب ياسر عرفات إلى خلخلة التوازنات السياسية والمؤسساتية الهشة في الأراضي الفلسطينية، وكان غيابه يحمل أيضًا خطورة سقوط الأراضي الفلسطينية في حالة من الفوضى. من منظور القيادات الإسرائيلية والأمريكية كان يُفترَض أن يؤدي رحيل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى كسر عُقدة نفسية و/أو حجة، ما سيلزمها في النهاية مراجعة مواقفها. والواقع أن خلافة عرفات تمّت من دون صدامات، ولكن لا يبدو أن آرييل شارون قد تراجع عن سياسة الطرف الواحد. أما الولايات المتحدة فهي تخطط لإدخال حلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ضمن مشروعها (الشرق الأوسط الديمقراطي) الجديد. وحتى لو أن جورج بوش نطق بتعبير: «الدولة الفلسطينية»، لكنه استنكف عن التزام جدول زمني أو عن تحديد حدود لهذه الدولة. وعلى المدى القريب، يبدو أن مطلب الإسرائيليين والأمريكيين بتجريد الناشطين من سلاحهم وتفكيك "البُنى التحتية الإرهابية" سيصطدم بمحدودية هامش حركة محمود عباس. ووفق هذا المعنى، لا شيء تغيّر جذريًا في الأراضي الفلسطينية: إن وضع الرئيس الجديد سيُقاس بناءً على الصعاب الجمة التي يعانيها في إيجاد رابط بين الشرعية الداخلية والشرعية الدولية.

حتى لو أن حدث موت ياسر عرفات لم يشكّل قطيعة فعلية، إلا أن الرئيس الفلسطيني الجديد محمود عباس، الذي يواجه إخفاق المشروع الوطني، يبقى في وضع ضعيف وحرج. في غياب منافس جدّي بعد أن تراجع مروان البرغوتي عن ترشيح نفسه، انتُخب أبو مازن لرئاسة السلطة الفلسطينية في (9 كانون الثاني 2005 م) بمقدار (62%). والقبول بالخليفة المذكور هو نسبي يشمل ما يقارب ال(40%) من الرأي العام الفلسطيني إذا استندنا إلى الأرقام الانتخابية المفترضة، وأدخلنا في الحسبان الناخبين غير المسجلين. خلال حملته الانتخابية، أكد محمود عباس موقفه: إن خيار النضال المسلّح يُسيء إلى الفلسطينيين، وإن مقاومة الاحتلال يجب أن تكون بوساطة «وسائل شعبية واجتماعية، كما كان

الحال في الانتفاضة الأولى». إن سكان الأراضي الفلسطينية، وبغض الطرف عن عودة المفاوضات أو العودة إلى الطريق الدبلوماسي، قد أُهكوا بعد أربع سنوات من الانتفاضة وصاروا يشككون بجدواها وهم يأمَلون تحسّن وضعهم المعيشي، وتوقف القمع الإسرائيلي، وتنشيط الحركة الاقتصادية. في غياب أفقٍ حقيقي، تتمسك أغلبية صغيرة من السكان بالشرعية وتفضّل إعطاء فرصة لواحد من مؤسسي حركة فتح.

وفور وصوله إلى الرئاسة، بدأ عباس مفاوضات مع التشكيلات الفلسطينية الموجودة على الأرض، وحاول استرجاع السيطرة على الأراضي الفلسطينية. وفي مرحلة زمنية أولية، استطاع إقناع مناضلي معسكره ومناضلي المعارضة الإسلامية بالتخلي، على الأقل مؤقتًا، عن الهجمات على إسرائيل. ولكي يدعّم الحوار الفلسطيني الداخلي جَهدَ خليفة ياسر عرفات لكي يتوصل إلى توقيع اتفاق وقف إطلاق نار مع مختلف التشكيلات الفلسطينية. إن إعلان القاهرة في (17 آذار 2005 م) ينص على التزام كلٍ من حركتي حماس والجهاد الإسلامي بتعليق هجماتهما بشرط أن تتخلّى إسرائيل عن تدخلاتها العسكرية وأن تحترم التزاماتها بإطلاق سراح السجناء. إن ترتيبات القاهرة حلٌ وسطٌ يعكس ذهنية الإسلاميين: فهم يعطون فرصة لاستراتيجية محمود عباس الدبلوماسية، من دون أن يعطوه صكًا على بياض. فهم ينظرون بحذر إلى إمكانية نجاح هذه الاستراتيجية، ويرفضون طلب عباس بخصوص نزع سلاح جناحهم العسكري.

إن فرص استمرار الهدنة غير مضمونة. وعودة العنف خاصة في الأشهر ما بين تموز وتشرين الأول من عام (2005 م) برهانٌ على ذلك. و لضمان إمكانية ديمومة الهدنة يجب على القيادة الفلسطينية أن تكون ماهرة بدرجةٍ كافية تسمح لها بالمحافظة على توازن الحل الوسط ضمن الفضاء السياسي الداخلي. وتوقّف الانتفاضة مرهونٌ أيضًا بإمكانية أن يلجم الجيش الإسرائيلي نفسه في الأراضي الفلسطينية، ولكن آريل شارون، الذي يستمر بالمطالبة بتفكيك الشبكات "الإرهابية"، لا يلتزم بهذا التوجه. إن تخلي الإسرائيليين عن قطاع غزة من طرفٍ واحدٍ، لا يمكن أن يبدو نجاحًا للإدارة الفلسطينية الجديدة. إن انسحاب

عمار أبو الأمة ورمز نضالها الوطني، من دون أن يتمكّن من أن يوصل شعبه إلى السيادة. إن احتمال غيابه كان، فترة طويلة، يثير المخاوف من اندلاع اضطرابات. وكان من المفترض أن يؤدي غياب ياسر عرفات إلى خلخلة التوازنات السياسية والمؤسساتية الهشة في الأراضي الفلسطينية، وكان غيابه يحمل أيضًا خطورة سقوط الأراضي الفلسطينية في حالة من الفوضى. من منظور القيادات الإسرائيلية والأمريكية كان يُفترَض أن يؤدي رحيل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى كسر عُقدة نفسية و/أو حجة، ما سيلزمها في النهاية مراجعة مواقفها. والواقع أن خلافة عرفات تمت من دون صدامات، ولكن لا يبدو أن آرييل شارون قد تراجع عن سياسة الطرف الواحد. أما الولايات المتحدة فهي تخطط لإدخال حلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ضمن مشروعها (الشرق الأوسط الديمقراطي) الجديد. وحتى لو أن جورج بوش نطق بتعبير: «الدولة الفلسطينية»، لكنه استنكف عن التزام جدول زمني أو عن تحديد حدود لهذه الدولة. وعلى المدى القريب، يبدو أن مطلب الإسرائيليين والأمريكيين بتجريد الناشطين من سلاحهم وتفكيك "البُنى التحتية الإرهابية" سيصطدم بمحدودية هامش حركة محمود عباس. ووفق هذا المعنى، لا شيء تغيّر جذريًا في الأراضي الفلسطينية: إن وضع الرئيس الجديد سيُقاس بناءً على الصعاب الجمة التي يعانيها في إيجاد رابط بين الشرعية الداخلية والشرعية الدولية.

حتى لو أن حدث موت ياسر عرفات لم يشكّل قطيعة فعلية، إلا أن الرئيس الفلسطيني الجديد محمود عباس، الذي يواجه إخفاق المشروع الوطني، يبقى في وضع ضعيف وحرج. في غياب منافس جدّي بعد أن تراجع مروان البرغوتي عن ترشيح نفسه، انتُخب أبو مازن لرئاسة السلطة الفلسطينية في (9 كانون الثاني 2005 م) بمقدار (62%). والقبول بالخليفة المذكور هو نسبي يشمل ما يقارب ال(40%) من الرأي العام الفلسطيني إذا استندنا إلى الأرقام الانتخابية المفترضة، وأدخلنا في الحسبان الناخبين غير المسجلين. خلال حملته الانتخابية، أكد محمود عباس موقفه: إن خيار النضال المسلّح يُسيء إلى الفلسطينيين، وإن مقاومة الاحتلال يجب أن تكون بوساطة «وسائل شعبية واجتماعية، كما كان

الحال في الانتفاضة الأولى». إن سكان الأراضي الفلسطينية، وبغض الطرف عن عودة المفاوضات أو العودة إلى الطريق الدبلوماسي، قد أُنهكوا بعد أربع سنوات من الانتفاضة وصاروا يشككون بجدواها وهم يأمَلون تحسّن وضعهم المعيشي، وتوقف القمع الإسرائيلي، وتنشيط الحركة الاقتصادية. في غياب أفق حقيقي، تتمسك أغلبية صغيرة من السكان بالشرعية وتفضّل إعطاء فرصة لواحد من مؤسسي حركة فتح.

وفور وصوله إلى الرئاسة، بدأ عباس مفاوضات مع التشكيلات الفلسطينية الموجودة على الأرض، وحاول استرجاع السيطرة على الأراضي الفلسطينية. وفي مرحلة زمنية أولية، استطاع إقناع مناضلي معسكره ومناضلي المعارضة الإسلامية بالتخلي، على الأقل مؤقتًا، عن الهجمات على إسرائيل. ولكي يدعّم الحوار الفلسطيني الداخلي جَهدَ خليفة ياسر عرفات لكي يتوصل إلى توقيع اتفاق وقف إطلاق نار مع مختلف التشكيلات الفلسطينية. إن إعلان القاهرة في (17 آذار 2005 م) ينص على التزام كلٍ من حركتي حماس والجهاد الإسلامي بتعليق هجماتهما بشرط أن تتخلّى إسرائيل عن تدخلاتها العسكرية وأن تحترم التزاماتها بإطلاق سراح السجناء. إن ترتيبات القاهرة حلٌ وسطٌ يعكس ذهنية الإسلاميين: فهم يعطون فرصة لاستراتيجية محمود عباس الدبلوماسية، من دون أن يعطوه صكًا على بياض. فهم ينظرون بحذر إلى إمكانية نجاح هذه الاستراتيجية، ويرفضون طلب عباس بخصوص نزع سلاح جناحهم العسكري.

إن فرص استمرار الهدنة غير مضمونة. وعودة العنف خاصة في الأشهر ما بين تموز وتشرين الأول من عام (2005 م) برهانٌ على ذلك. و لضمان إمكانية ديمومة الهدنة يجب على القيادة الفلسطينية أن تكون ماهرة بدرجة كافية تسمح لها بالمحافظة على توازن الحل الوسط ضمن الفضاء السياسي الداخلي. وتوقّف الانتفاضة مرهونٌ أيضًا بإمكانية أن يلجم الجيش الإسرائيلي نفسه في الأراضي الفلسطينية، ولكن آريل شارون، الذي يستمر بالمطالبة بتفكيك الشبكات "الإرهابية"، لا يلتزم بهذا التوجه. إن تخلي الإسرائيليين عن قطاع غزة من طرفٍ واحدٍ، لا يمكن أن يبدو نجاحًا للإدارة الفلسطينية الجديدة. إن انسحاب

الجيش الإسرائيلي يشكّل نوعًا من إعادة تنظيم أسلوب هذا الجيش أكثر من كونه تخليًا من إسرائيل، على أساس أن هذا الانسحاب سيسمح لها بإعادة ترتيب إمكانياتها لتنظيم سيطرتها على الضفة الغربية بطريقة أكثر تجانسًا. من ناحية أخرى فإن رحيل الإسرائيليين عن قطعة الأرض الضيقة تلك لا يعني أن الفلسطينيين سيحصلون على سيادة حقيقية على هذه البقعة من الأرض، ولا أن سكانها سيتذوقون طعم الحرية الحقيقي. فتحقيق هذين الهدفين يفترض أن تكون حدود غزة مع الخارج بين يدي السُلطة. أخيرًا فإن الهوة تتعمق بين المستقبل السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة وتشكّل عائقًا إضافيا أمام تشكيل دولةٍ فلسطينية داخل حدود عام (1967 م).

والتحدّي الآخر الذي يواجهه محمود عباس يتعلّق باحتواء أسلوب تعبير القوى السياسية والمجموعات المسلّحة وأعضاء الجهات الأمنية، الذي يبدو أحيانًا عنيفًا وغير منظّم. إن تردّي الأجواء في الضفة الغربية، وعلى نحو أكبر في قطاع غزة، يعكس تفكك البناء السياسي. إن الاستقلالية المتزايدة للمجموعات المسلّحة التي تتحرك باتجاه تحقيق مصالح خاصة وتحدّيات محليّة، وأسلوب التحكّم بهذه المجموعات من مسؤولين سياسيين راغبين بأن يفرضوا أنفسهم ضمن لعبة السُلطة، يشكّل علامات تبدّلٍ داخل السُلطة والمجتمع الفلسطينيين. إن تسارع تواتر الصراعات على السُلطة، ورغبة آخرين بالمحافظة على مواقعهم يُضعِف من بُنى اهتزت أصلاً على نحو كبير بفعل ضرباتِ الجيش الإسرائيلي.

في غزة قام عناصر من قوى الأمن بتاريخ (3 تشرين الأول 2005 م) بالدخول إلى مبنى المجلس التشريعي للتعبير أمام أعضاء المجلس عن ارتباكهم حيال الصدامات الدامية التي وقعت بينهم وبين أعضاء من حماس. قبل شهرٍ من ذلك، قُتلَ موسى عرفات على يدِ أفراد تابعين لمجموعة مسلّحة. ومحمد دحلان ومحمود عباس كانا أيضًا ضحية عملية استعراض عضلات من شباب مقنعين عندما كانا يتقبلان التعازي عشية وفاة ياسر عرفات. لم يُصب أي منهما في الحادث. لكن العملية أدّت إلى وفاة شرطيين وجرح عدد آخر كبير. إن استعراضات القوّة وعمليات الاغتيال التي كانت قد بدأت وتطوّرت منذ صيف عام (2004 م)

تعبّر، في الوقت ذاته، عن معارضة أساليب ياسر عرفات وعن الطموحات العنيفة المتصاعدة لامتلاك السُلطة. في غزة، فُسر اختطاف غازي الجبالي رئيس الشرطة المدنـــية، ليس فقط، من خلال سمعته السيئة وفساده، بل من خلال رغبة منافسيه بتأكـــيد ســـيطرتهم، وطموحـــاتهم السياسية الخاصة. أما في نابلس فتُعبّر هذه العملـــيات عن العداء المستحكم بين الجماعات السياسية المتصارعة على الصعيد الاجـــتماعي. إن رئيس بلدية المدينة، غسان الشكعة، المرتبط بفتح والمقرّب من ياسر عرفات، قد استقال من منصبه، في شهر نيسان احتجاجًا على غياب دولة القـــانون، وعلى ردة فعل السُلطة حيال أحداث نابلس. وحتى ذلك التاريخ، لم يكن قد بدء أي تحرّك لاعتقال قاتلي أخيه الذين كانوا يستهدفونه هو في الحقيقة، وكان القتل قد جرى على أيدي قوى محلية في شهر تشرين الثاني (2003 م).

في غياب دعمٍ شعبيٍ عميقٍ لا يستطيع الرئيس الجديد أن يغامر في استخدام وســـائل عنيفة ضد المعارضة الإسلامية، ولا حتى ضدّ المنشقين من معسكره. ويبدو أن إستراتيجيته مختلفة، وستكون بلا شك مكلفة إذا ما تمكن من تنفيذها بـــنجاح. إن محمود عباس يسعى لإعادة تنظيمِ قوى الأمن وهذا ما سيسمح له بإعادة استيعاب القوى المنشقة. وهو لا يستبعد استيعاب الإسلاميين في اللعبة السياسية التي، في حال نجاحها، ستؤدي في النهاية إلى مشاركتهم في السُلطة. وفي هذه الحالة سيكون لحماس وزنها في القرارات المتعلقة بالمصير الوطني، ولكن في الوقت ذاته، ستشارك هذه القوى في تحمل المسؤوليات وقد يدفعها ذلك إلى النفعية/ الذريعية (pragmatism) والاعتدال. وسيعبّر الأمريكيون من دون شك عن تحفظهم حيال تطورٍ بهذا الاتجاه. ولكن بالمقابل سيكون من الصعب عليهم المطالبة بالديمقراطية العربية وبالحد من تقدّم حماس في الآن ذاته.

ووفق هذا المعنى، فإن الفلسطينيين يملكون ورقة أساس سيؤدي استخدامها إلى الوصول إلى مفاتيح حلٍ لانقساماتهم الداخلية ورفع مستوى شرعيتهم على المستوى الدولي. إن مسار الانتخابات الرئاسية والبلدية، ووجود طبقة سياسية مـــنظمة، وحدّة الجَدَل القائم داخل المجتمع، تشكّل كلها مؤشرات إلى صحة ديمقراطـــية ترفع الفلسطينيين إلى مصافِ أبطالِ الديمقراطية داخل العالم العربي.

إن انـــتخابات شـــهر كـــانون الثاني عام (2006 م) لتحديد المجلس التشريعي ستشكّل مرحلة حاسمة في تطوّر الكيان الفلسطيني. إذا كان الفلسطينيون اليوم في موقعٍ ضعفٍ فلن يكون هناك أمامهم خِيارٌ سوى أن ينجحوا بامتحان حكم أنفسهم هذا.

باريس في (4 تشرين الأول 2005 م)

مقدمة الطبعة الفرنسية الأولى

كانـــت زيـــارة آريل شارون، في (28 أيلول 2000 م)، لباحة الحرم القدسي الشـــريف الشـــرارة الـــتي أضرمت النار في الأراضي الفلسطينية. ولكن أسباب الانتفاضة أعمق من ذلك. إن الإحباط المتراكم نتيجة لمسيرة سلام لم تأت بالنتائج الموعـــودة، وشعور الفلسطينيين بخديعة إسرائيل، هذا الشريك في المفاوضات الذي يشـــعر هو الآخر بالخيبة، كذلك غياب الأفق السياسي مجسدًا بإخفاق قمة كامب ديفـــيد في تمـــوز عام (2000 م)، والشعور أيضًا بعدم الرضا حيال أسلوب إدارة السلطة الفلسطينية، كل ذلك يفسر إرادة شبان ومناضلين من الضفة الغربية وقطاع غزة لإحياء النضال الوطني الفلسطيني في مواجهة إسرائيل.

(انتفاضة الأقصى) كما سمتها وسائل الإعلام الإسرائيلية هي الانتفاضة الثانية منذ عام (1997 م) ولا تشبه إطلاقًا انتفاضة عام (1987 م) التي انتظمت بناءً على مـــبادئ المقاومـــة المدنية، ولكن، ومع ذلك فإن التسمية فرضت نفسها حتى في الأوساط الفلسطينية. ما المعنى الذي يفترض بنا أن نعطيه لهذه الانتفاضة؟.

إن السؤال الحقيقي يصب في المعنى السياسي الذي تحمله انتفاضة الأقصى. هل هي انتفاضة جديدة، في إطار صراع، يمتد على مدى القرن العشرين، بين

شـعبين لا مجال للمصالحة بينهما؟، أم إنه يجب علينا عدها مرحلة من مراحل النضال الوطني التحرري الفلسطيني؟، أم هي الانتفاضة الأخيرة التي ستقود إلى تشكيل دولة مستقلة؟. إذا كان غياب أفق الحل السياسي يدعم اليوم الفرضية الأولى فـإن حـيوية المطالـب الفلسطينية، واستحالة أن تتمكن إسرائيل من الاستمرار مدة طويلة في ممارسة الاحتلال، ليدفعنا إلى الميل للفرضية الثانية.

أمـام إخفـاق عملية المفاوضات السياسية فإن الفلسطينيين يعولون على المواجهة المسلحة (الجسدية) لكسب سيادتهم. مع ذلك هناك منطقان سائدان، أحدهمـا خـاص بالفلسطينيين والآخر بالإسرائيليين يهددان بإعاقة تحقيق هذه السيادة أو حتى منعه.

وفي المقام الأول، إن نقاط الضعف والتناقضات داخل حركة النضال الفلسطيني تقود عملية التحرير الوطني إلى أفق مظلم. فالتنسيق بين القوى الفاعلة في الانتفاضة الجديـدة ضعيف، وتبدو أهداف هذه القوى وأساليبها، في أحيان كثيرة، متباعدة، إذ إن جـزءاً منها يميل إلى الانعزال عن باقي المجتمع؛ ثم إن انتفاضة الأقصى ليست حـركة تعبـئة مـنظمة تشمل كل الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك فإن السلطة الفلسطينية، ولأنها ملزمة أن تستمر بالمفاوضات الدولية، تجد نفسها في وضع مربك حيال المقاتلين المسلحين الذين تحاول أن تبقيهم تحت السيطرة.

مـن الممكن تمييز مراحل عديدة وعدة أساليب عمل. كان أسلوب العمل في الأشـهر الأولى للانتفاضة، يترجم على أرض الواقع، بمظاهرات واجه فيها شبان مـراهقون الآليات الإسرائيلية وأفراد الجيش المدججين بالسلاح، بالحجارة. وبدا مـوت الأطفال والشبان الفلسطينيين مجانيًا، كذلك بدت المعركة خاسرة، لكنها هزت الرأي العام العالمي وصدمته. إن صورة الطفل محمد الدرة المذعور، المختبئ وراء أبـيه وهو يُصرع بيد الإسرائيليين جابت العالم كله. إن الصور بينت عمق الخلـل في ميزان القوى وعمق الاختلاف في الوسائل القتالية، خاصة في مواجهة الأسـلحة التي استخدمتها إسرائيل. والحقيقة أن مكاسب الفلسطينيين الإعلامية كانـت عابـرة، وسـرعان ما بدا أنها انتصارات ظاهرية قابلة للانقلاب على

أصحابها تحت وقع نشر مشاهد جديدة لعنف من نوع آخر، كتلك التي تظهر قتل الجموع الهائجة في رام الله التعسفي العنيف أربعة إسرائيليين. هذا إضافة إلى أن تأثير الصور بقي محدودًا نسبيًا في ما يتعلق بتطور نوعية إدراك القضية الفلسطينية، فهو أكد فعلاً، وقبل كل شيء، قناعات جمهور متعاطف؛ وعند بعضهم الآخر كان العدد الهائل من الأطفال والمراهقين الفلسطينيين الذين صرعهم الرصاص الإسرائيلي دليلاً على جبن أهاليهم الذين يسمحون، بل يشجعون أبناءهم على مواجهة الجيش الإسرائيلي، أما لآخرين فقد كانت تلك الصور دليلاً على وحشية الإسرائيليين والمبالغة في ممارساتهم القمعية. بالنتيجة كان الرهان على كسب الرأي العام العالمي، من خلال وسائل الإعلام، أمرًا غير مضمون وصعبًا. على المستوى الوطني كان موت راشقي الحجارة مجانيًا، حيث جمد المجتمع الفلسطيني في صورة الضحية وبين عدم قدرته على ابتكار وسائل مجدية قادرة على مقاومة قوة المحتل.

في مرحلة ثانية، وبدءًا من نيسان عام (2001 م) بدأت مجموعات مسلحة، تابعة لحركة فتح في أغلبيتها، بمهاجمة مستوطنات ومراكز الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وباستثناء بعض الهجمات الجريئة، كان استخدام السلاح قليل الجدوى لأن هؤلاء الشبان عملوا على نحو منعزل و لم يتوصلوا إلى حرب شوارع حقيقية. وأدى قمع هؤلاء النشطاء إلى إضعاف حركة المقاومة المسلحة على نحو متزايد. ثم إن إغلاق المناطق الكامل وسد الطرق بين المناطق الفلسطينية المختلفة والاحتلال المتكرر لمناطق تتمتع بحكم ذاتي وتدمير مبانٍ إدارية مدنية وعسكرية بالبلدوزر وطائرات (إف 16) شكل ضربة موجعة لأفراد المجتمع المدني الذي بات يميل أكثر فأكثر إلى التخلي عن دعم العمليات التي تقوم بها المجموعات المسلحة.

والواقع أن فئة السياسيين والمثقفين وجزءًا من الطبقة المتوسطة، رأوا أن هذا النوع من النضال يفتقر إلى التوازن وأن الفلسطينيين لا يكسبون شيئًا عندما يدخلون في مواجهة مسلحة، ودعوا إلى تنظيم مقاومة مدنية لمواجهة الاحتلال.

مـــع ذلك فإن قوة الوسائل التي استخدمها الجيش الإسرائيلي وغياب المواجهة المباشـــرة مع أجهزة تابعة للدولة العبرية، لأن أجهزة السلطة الفلسطينية حلت مكانها، أعاقا على نحو كبير إمكانية استمرار هذه الاستراتيجية.

ثم إن الأجـــنحة العسكرية للتنظيمات الإسلامية عادت هي الأخرى لتبني أســـلوب العمليات الانتحارية التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين. وقد تتالت العملـــيات الدامية منذ بداية الانتفاضة. وهي، خلافًا للأساليب الأخرى، تمثل للفلسطينيين "وسيلة" لإيقاع خسائر ذات مغزى بإسرائيل وتسمح مؤقتًا بقلب موازيـــن القوى. ومنذ عدة أشهر قام ناشطون من حركة فتح بتقليد أسلوب عمل الإسلاميين.

من ناحية أخرى فإن هذا العنف القاتل يدفع المجتمع الإسرائيلي لتبني مواقف متصلبة، ويدعم المنطق الأمني للحكومات الإسرائيلية ويضعف جزئيًا "شرعية" الفلسطينيين على الساحة الدولية. كذلك فإن القمع نفسه الذي تمارسه إسرائيل عقب ذلك يغذي بدوره المواقف المتطرفة.

ثم إن جمود الوضع يعود إلى أن إسرائيل تعطي الأولوية في نهاية الأمر للمنطق العسكري، وهو مجال تتفوق فيه بلا شك. إن حكومة إيهود باراك، وبينما كانت تتابع المفاوضات مع ممثلي السلطة الفلسطينية، قامت بسلسلة عمليات قمع بالقوة. عندما انتخب آريل شارون في شباط عام (2001 م) صعّد عمليات الانتقام وقرر أن يقطـــع المباحثات مع ياسر عرفات وَعدّه مسؤولاً عن العمليات الانتحارية. وهكـــذا فإن رئيس الوزراء الجديد، عندما طالب بإيقاف الانتفاضة شرطًا أولاً للعودة إلى مسيرة السلام، إنما كان يتعامل مع العنف الفلسطيني كونه قضية أمنية لا أكـــثر، ورفض عده مؤشرًا لمأزق سياسي. بل وفوق ذلك فقد عرف آريل شارون كيف يستغل بمهارة الوضع الدولي الجديد الذي فرض نفسه بعد أحداث (11 أيلـــول 2001 م) وكانت حجته في ذلك المساواة بين مفتعلي أحداث مركز التجارة العالمي والذين يقومون بعمليات انتحارية تستهدف المدنيين الإسرائيليين. ثم ســـعى لإثـــبات أن رئيس السلطة الفلسطينية مسؤول عن العنف وعاجز عن الحكم في الأراضي الفلسطينية في آن واحد. إن هاتين التهمتين، تحميل المسؤولية

والعجز، متناقضتان تمامًا، لكن عندما كان آرييل شارون يقارن ياسر عرفات بأسامة بن لادن، فإنه لم يكن يلقى مقاومة حقيقية عند المسؤولين الأمريكيين ولا يثير حفيظة الاتحاد الأوروبي. وتبنى الرأي العام الإسرائيلي على نطاق واسع فكرة أن رئيس السلطة الفلسطينية يجب أن يوضع «خارج إطار اللعبة». وعاد الرأي العام الإسرائيلي لتبني فكرة كانت سائدة حتى بدايات تسعينيات القرن الماضي وكانت تعد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولاً عن منظمة إرهابية. كذلك فإن جزءًا من اليسار الإسرائيلي، الذي صدم وشعر بالأسف حيال الرفض الفلسطيني لمقترحات السلام في كامب ديفيد في تموز عام (2000 م)، التي كانت تبدو له سخية، أو على الأقل غير مسبوقة، تبنى استراتيجية الحكومة الإسرائيلية. وقد كان لغياب الفعالية السياسية دور في تراجع مستوى تفهم طرفي الصراع الواحد للآخر.

كان ثمن غياب الحل السياسي باهظًا للفلسطينيين. وفي مرحلة لاحقة سيكون على إسرائيل والإسرائيليين دفع الثمن أيضًا. والثمن الأكثر مباشرة ووضوحًا هو حياة البشر. إن الإجراءات الأمنية والأساليب العسكرية غير مجدية في تعاملها مع "المرشحين" للعمليات الانتحارية. وعلى مدى أبعد، وإذا لم ترضخ إسرائيل لفكرة الفصل بينها وبين الفلسطينيين، أي إلى فكرة إنشاء دولة (فلسطينية) على أراضي عام (1967 م)، فسيجب عليها أن تتعامل داخل حدودها مع عدد كبير من المواطنين العرب. وسيكون عليها أن تعطي حق المواطنة لأقلية كبيرة في حال عدم رغبتها في التنكر لمبادئها الديمقراطية، وفي هذه الحالة سيكون عليها أن تتنازل عن الطابع اليهودي للدولة. إن أغلبية الإسرائيليين يرفضون هذا الاحتمال. هل حُكم على الفلسطينيين والإسرائيليين أن لا يتجاوزوا أبدًا الحواجز التي تفصلهم عن السلام؟.

هذا الكتاب يقترح تقديم عرض لتجربة فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال استكشاف المسار السياسي والشخصي لبعضهم، كذلك فإننا نسعى لتفسير أسباب انهيار مسيرة السلام والتحول إلى منطق الحرب. إن الرغبة بالعودة إلى استراتيجية المواجهة التي تحرك جزءًا من سكان هذه المناطق لا تعني بأي حال

تخليهم عن فكرة التعايش مع الدولة العبرية، فجزء كبير من الشبان الذين يسعون لتنظيم حرب الشوارع ضد إسرائيل، أو الذين شاركوا فيها سابقًا، إبان الانتفاضة الأولى، هم في الحقيقة أشخاص ذرائعيون (براغماتيون)، وهم مستعدون للقبول بمجموعة من التسويات. إن التوصل إلى الحكم الذاتي الفلسطيني عام (1994 م) فتح باب الأمل للشعب الفلسطيني، ولكن سرعان ما تبين أن هذه الصيغة تُحكم قبضة إسرائيل على الأراضي المحتلة وأن الفلسطينيين لن يحصلوا على السيادة. وقد تراكم الشعور بالإحباط والمرارة عندهم نتيجة للوعود التي لم تنفذ بالتوصل إلى اتفاقيات سلام، ونتيجة لوجود قيادات بينت التجربة أنها غير قادرة على تنفيذ مهمتها بالاستقلال الوطني. إن انبثاق انتفاضة الأقصى كان نتيجة لتطور العلاقات داخل الفضاء الفلسطيني، ذلك لأن قصة الفلسطينيين في مواجهة الإسرائيليين لا يمكن فصلها عن قصة الفلسطينيين في مواجهة ذاتهم.

1

الانتفاضة الفلسطينية
ثورة على الاحتلال الإسرائيلي (1987-1994 م)

في إحدى أمسيات نيسان عام (2001 م) في نابلس، كان الطقس الخماسيني يملأ الجو بهواء ثقيل وجاف ينشر هباته الساخنة على المدينة المنخفضة، المحاصرة بتلال تحيط بها من كل جانب. دوى صوت إطلاق نار. كانت مجموعة من الشباب[1] قد قررت اقتحام موقع للجيش الإسرائيلي أقيم على أحد التلال المطلة على نابلس. منذ ستة أشهر، عاد الجيش الإسرائيلي إلى التمركز في عدة أمكنة استراتيجية ليوفرحماية المستوطنات الإسرائيلية أو يتدارك الهجمات الفلسطينية المتوقعة، بطريقة فعالة. تسلقت مجموعة الشباب المزودة بالبنادق الآلية (إم 16) التلال؛ السلاح محمول على الكتف، والهاتف النقال معلق على الحزام، إنهم مستعدون للمخاطرة. اقتربوا من الجنود الإسرائيليين وحاولوا أخذهم بغتة. وقد قام الجنود، من خلف السواتر الواقية من الرصاص والجدران القائمة حول مواقعهم، بالرد على الشباب. فلم ينسحب المغامرون. حاصرهم الجنود الإسرائيليون وعندها فهموا أنها قد تكون آخر طلعة لهم. عندها رن هاتف سامي

الجـــوال[2]: إنها إيمان صديقته التي كانت قلقة وتريد أن تطمئن عليه، هل يواجه خطرًا؟. كانت قد سمعت صوت إطلاق النار من بيتها الذي تسكنه مع عائلتها، في مخيم بلاطة للاجئين. لم يطمئنها سامي: قولي لي وداعًا. غمغمت إيمان. مضت ســاعتان. كانـــت في صــراع بين حاجتها إلى معرفة أخباره وخوفها من إلهائه وتعريضه للخطر. بحث سامي وأصدقاؤه عن مخرج من الفخ الذي وقعوا فيه، ثم اتصلوا هاتفيًا برئيس بلدية نابلس، بهاتفه الجوال، وطلبوا منه قطع التيار الكهربائي فورًا عن منطقة وجودهم. بعد بضع ساعات، كان الشباب قد أفلتوا من الخطر وعادوا إلى مخيم بلاطة.

كانوا أربعة رفاق، يجتمعون عادة في غرفة سامي، يشربون القهوة ويملؤون المنافض بأعقاب السجائر. ناجي وبسام[3] صديقا طفولة، وزميلان في النضال، وفي المعـــتقل، وفي المـــنفى، أمـــا فؤاد فهو شاب آخر من المخيم. منذ أن عمَّ الغضـــب الأراضي المحتلة في خريف عام (2000 م)، انتظمت المجموعة لتكون جاهـــزة عـــلى أرض الواقـــع. كانت الهجمات في البداية متمركزة حول قبر يوســف، الــذي يحرسه جنود إسرائيليون داخل نابلس. بعض اليهود المتدينين كانوا يأتون للصلاة عند هذا الموقع، الذي تحول سابقًا إلى بقعة حساسة خلال هجمـــات أيلول (1996 م). وقد شنت هذه الهجمات عندما أعيد فتح النفق الأثـــري القريـــب من المسجد الأقصى في القدس، ولقي عدة جنود إسرائيليين حـــتفهم هـــناك. في تشرين الأول عام (2000 م)، عاد قبر يوسف ليكون من جديـــد هدفًـــا مركـــزًا للعمليات حيث سقط العديد من الجنود الإسرائيليين ومدنـــيين ورجال شرطة فلسطينيين. من منظور إسرائيل كانت الخسائر فادحة إلى حـــد أن الجـــيش الإسرائيلي فاوض على الانسحاب وترك مسؤولية حماية المكان المقدس للقوات الفلسطينية. خف التوتر بعد إخلاء الموقع، لكن الهدنة لم تدم طويلاً، وعادت المواجهات الحادة في شهر آذار عام (2001 م)، وفيها قتل الجـــيش الإســـرائيلي شبانًا مراهقين شاركوا في مظاهرات شعبية على طريق القـــدس ضـــد حاجز للجيش الإسرائيلي. وقامت بعض المجموعات المسلحة بإطلاق النار انتقامًا على مواقع تابعة للدولة العبرية.

مع أن ساميًا وناجيًا وبسامًا وفؤاد استمروا في جمع الأسلحة وظلوا في حالة تأهب، إلا أنهم باعدوا بين هجماتهم. وكانوا يعرفون أنهم مطلوبون للجيش الإسرائيلي، لذلك كانوا يحصرون حركتهم ضمن دائرة لا تتجاوز بضعة كيلومترات مربعة. تجنبوا التوجه إلى مرتفعات نابلس خلال النهار. واقتضى الأمر أن يتفادوا تمامًا نقاط تفتيش الجيش الإسرائيلي خشية توقيفهم، وأن يتفادوا التنقل في مدى نيران الجنود المتمركزين على قمم التلال. نام سامي جزءًا من النهار وأمضى وقتًا طويلاً وهو يكلّم إيمان بالهاتف، واستقبل أصدقاءه في الغرفة إياها، حيث يعيش بين سرير وتلفاز وجهاز كمبيوتر وكراسي وطاولة صغيرة وبعض الأثاث الضروري لترتيب أغراضه.

سامي وناجي معرفة قديمة. وهما من عائلتين كثيرتي الأولاد ومتواضعتين، ومتجاورتين في المخيم، كانا زميلين في المدرسة أيضًا. يبدو الأول هادئًا رصينًا، جادًا وكئيبًا بعض الأحيان. ولكن هذا الانطباع يزول عندما يترك سامي العنان لموهبته بممارسة السخرية والاستهزاء. لا يخلع أبدًا سترته وكأنه جاهز دائمًا للانطلاق. أما ناجي فيكاد يبدو جميلاً، لولا وجهه الهزيل وعدائيته الجاهزة دائمًا للانفجار. طبعه حاد ومندفع، سواء عندما يرفع صوته أم يستخدم سلاحه. بسام وناجي يبدوان أخوين أول وهلة، الهيئة ذاتها، قامة لا توحي بالطول، جسدان يحملان علامات حياة التخفي والإضراب عن الطعام في السجون. بسام الأكبر سنًا في المجموعة، وقد جعله دوره كونه مسؤولاً وشخصًا ناضجًا أكثر انفتاحًا على الآخرين.

بسام وناجي، زميلا اللعب في الطفولة، لا يفترقان أبدًا. عندما كان ناجي في السابعة من عمره صنع علمًا فلسطينيًا. حمل الراية ليرافق ساميًا إلى مظاهرة فلسطينية كانت تمر قرب المخيم. في المساء كان أهله بانتظاره ليؤنبوه. بعد سنة توفي والده تاركًا زوجته وحيدةً مع أحد عشر طفلاً، ثمانية صبية وثلاث بنات. أنهك التعب ناجيًا. عندما كانا في سن الثالثة عشرة هدد سامي وناجي أحد أساتذتهما جسديًا حينما أراد هذا الأستاذ طرد أحدهما من المدرسة بضعة أيام. بعد وقت قصير صنعا سلاحًا يدويًا وأطلقاه مع بعض الصبية تجاه إحدى

المستوطنات الإسرائيلية. وحينها لم يتم توقيف سامي، هرب و لم يُبلغ عنه أحد. في عـــام (1985 م) تم توقيف ناجي قبل أن يصبح في الرابعة عشر من عمره، حاكمته محكمة عسكرية إسرائيلية، وكان الحكم قاسيًا: خمس سنوات سجن. ويروي ناجي أنه سقط باكيًا عندما جرى النطق بالحكم. ولكنه أضاف: **عندما نطق القاضي بالحكم، ضربتُ محاميّ[4] وبصقت في وجه القاضي**، وقلت له: **قررت أن تضع طفلاً في المعتقل لكنك سترى أنه سيخرج رجلاً**. أي نوع من الرجال؟. إذا كـــان هدف الحكومة الإسرائيلية العسكرية هو إذلال الشبان الصغار، فإنها أخفقـــت. وراء القضبان كان جيل ناجي صلبًا، وتلقى تأهيلاً سياسيًا حقيقيًا. تحـــول الصبية العنيدون المتمردون إلى مناضلين مُسيسين، وأعضاء في منظمة لها بنيتها الخاصة. كانت السجون الإسرائيلية مدرسة حقيقية لآلاف الفلسطينيين. فيها تلقوا تعليمًا عَقديًا وعسكريًا، بفضل وجود أتراب أكبر منهم سنًا، هؤلاء الذين أسسوا شبكاتِ المقاومة الأولى التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وكانوا يدفعون ثمن التزامهم عقوبات طويلة الأجل.

وفي السجن عاد ناجي والتقى ببسام، الذي سبقه إلى السجن ببضعة أشهر. حاول بسام أن يرفع من معنويات صديقه. له أيضًا كانت هذه أول إقامة له في الســـجن. في الخامســـة عشرة التزم بحركة فتح مدة سنتين، انضم إلى مجموعة حاولت الوصول إلى دورية إسرائيلية وقذفها بقنبلة مولوتوف. أما ناجي الذي يتمثل أيضًا بأفكار الحركة فقد انضم إلى فتح في المعتقل[5]. و لم يعلم سامي شيئًا عن مصير أصدقائه إلا بعد سنتين.

فـــتح، التشكيل السياسي الذي أسسته مجموعة من فلسطينيي الشتات في خمسينيات القرن الماضي، صارت حركة شعبية في الأراضي المحتلة عندما اشتهر فدائـــيوها بهجمات من نوع حرب العصابات ضد إسرائيل في سبعينيات القرن الماضـــي. في ذلك الوقت لم يعتمد مسؤولو فتح المقيمون في الأردن ثم في لبنان على فلسطينيي الداخل لتشكيل جبهة مقاومة ضد إسرائيل. وخلال ذلك العقد عقـــدت أولى اللقاءات وشُكل أول التنظيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد هزيمة منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ونفيها إلى تونس توصل مناضلو

الداخل إلى قناعة مؤكدة مفادها أنه يجب تطوير الأطر ومستوى الالتزام السياسي داخل المجتمع الفلسطيني. إن نظام الاحتلال العسكري منع حركة فتح وطارد ممثليها، ولذلك قرر هؤلاء تأسيس تجمع-منظمة، في عام (1981 م)، سمي (لجنة الشباب للنشاط الاجتماعي)، التي عرفت بعدئذ باسم الشبيبة. رسميًا، لم يكن هدف الشبيبة سياسيًا، ولكنها في الحقيقة سعت إلى تجنيد مقاتلين وإعطاء واجهة شرعية لحركة فتح في الداخل. وتضاعفت المجموعات في المدارس الثانوية وفي الجامعات وفي بعض الأحياء، وأوقف المنتمون إلى المنظمة أنفسهم لأنشطة من نوع التعاضد الاجتماعي والتنشيط الثقافي. وقد وسعت فتح، من خلال هذه المنظمة، من فعالياتها واستدركت تخلفها عن المنظمات اليسارية الناشطة في الأراضي المحتلة منذ عام (1970 م). كان التمويل المادي مهمًا، والرسالة المعلنة سهلة وجذابة. وأعلنت الحركة أنها حركة ثورية. رفضت فتح أن تتقوقع ضمن خطاب عَقدي محدد؛ هدفها هو حشد مجمل الشعب الفلسطيني، بصرف النظر عن معتقداتهم وقناعاتهم. وفي عام (1980 م) صارت فتح التشكيل السياسي الأكثر شعبية في الأراضي المحتلة. تبنت فتح الهدف المعلن في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية: كل الطاقات يجب أن تصب في العمل من أجل تحرير فلسطين، وهذا الشعار الذي ينص عليه الميثاق، يتعارض مع وجود إسرائيل، ولكن فتح وقتها استبعدت مناقشة الموقف العقدي لمصلحة التفكير باستراتيجية قيادة النضال.

1/1] في السجون الإسرائيلية

قارن بسام بين السجون المختلفة التي عرفها. أرسل أول الأمر إلى سجن الخليل حيث خضع لسلسلة استجوابات. «في البداية كان الأمر صعبًا جدًا. في الخامسة عشرة نكون صغارًا. في الخليل كان الشتاء مرعبًا، وكانت الزنزانة مثلجة. كان الثلج يهطل في الخارج ومع ذلك كان هناك صراصير. أما فترة الاستجواب فكانت حقًا صعبة جدًا، من الناحية الجسدية والنفسية على الأخص. كثيرون هم الذين لم يسلموا من آثار الاستجواب، بل إن بعضهم أصيب بالجنون».

في القدس، حيث توزع المحاضرات باللغة العبرية وهي مدفوعة الأجر، ولم يكن الطلاب يستطيعون متابعة المحاضرات العربية المعطاة من الجامعة الفلسطينية. من وقت إلى آخر كان يستقدم أستاذ من الخارج ليشرح مادة ما. والامتحانات تجري ضمن السجن. وكثيرًا ما كان الفلسطينيون المحكومون بأحكام طويلة هم الذين يختارون هذا الطريق الأكاديمي.

أُطلق سراح بسام يوم (16 كانون الثاني عام 1991 م) في اليوم نفسه الذي شن فيه الحلفاء هجومهم على العراق. ومنذ ذلك الحين، وخلال كل مدة حرب الخليج، كانت الأراضي الفلسطينية كاملة خاضعة لمنع تجول كامل، بينما قصف العراق إسرائيل لإشعال المنطقة. كان الجيش الإسرائيلي يرفع منع التجول ساعتين يوميًا أو مرة كل يومين وذلك ليسمح للعائلات الفلسطينية بالتزود بالمؤن. خلال أربعين يومًا بقي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من دون دراسة أو عمل، ما حال دون وجود دخل للأكثرية العظمى منهم - يتكدسون في بيوتهم محاولين تجاوز القلق والضجر. جل ما يستطيعونه هو زيارة الجيران وسهرات لعب الورق.

خرج بسام من السجن، لكن المدينة كانت مقفرة. تعذر عليه معرفة الطريق المؤدية إلى بيته بغياب المعالم في الذاكرة. أوقفه بعض الجنود المكلفين تطبيق منع التجول ومن ثم تركوه يغادر، وحيدًا، طرق أحد الأبواب، استضافه أصحاب البيت قدموا له الشاي واستدعوا سيارة إسعاف اقتادته إلى مخيم بلاطة للاجئين - توافد أفراد العائلة والجيران والأصدقاء للسلام عليه، ولكن الحرية المستعادة لم تكن حقيقية. فقد بقي بسام محبوسًا في بيته المعتم مع عائلته أكثر من شهر حتى نهاية حرب الخليج. وهكذا انطوى المجتمع الفلسطيني، الذي كان يعاني قسوة الحرب، على نفسه.

2/1] متخفون ملاحقون

في الربيع، عادت الحياة شيئًا فشيئًا إلى طبيعتها. خفّ تباعًا ضغط الجيش الإسرائيلي في المدن. تقدم بسام إلى امتحان الشهادة الثانوية ونجح فيه ثم عاود

أنشطته السياسية. ولكن سرعان ما اكتُشف أمره. في الخريف اقتحم جنود إسرائيليون منزله، قلبوا البيت رأسًا على عقب وطالبوا بتسليم الشاب الحاصل على الثانوية. لجأ بسام إلى التخفي، لم يعد ينام في بيته، صار يتنقل من بيت لآخر ضمن مخيم بلاطة. ناجي أيضًا كان الجيش الإسرائيلي يلاحقه بتهمة المشاركة بقتل شخص متعاون مع الإسرائيليين. في تلك المرحلة شكّل بسام، بالمشاركة مع سامي وناجي، مجموعة مسلحة سريّة سرعان ما انضم إليها سبعة شبان آخرون من مخيم بلاطة. أجرت المجموعة اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في عمان ومن ثمّ في تونس وحصلت على دعمها. وعلى نحو موازٍ حافظت المجموعة على علاقات ببُنى القيادة المحلية لكنها رفضت أي نوع من أنواع التبعية.

كان لدى أفراد المجموعة بعض الأسلحة الخفيفة، فركزوا هجماتهم على دوريات الجيش والمستوطنين الإسرائيليين. في أكثر الأحيان كانوا يكمنون عند جوانب الطرق، ينتظرون مرور العدو، فيطلقون النار ويهربون، وفي بعض الأحيان كانوا يُصيبون هدفهم. ويعلق بسام على الأمر بقوله: إن هدفنا، هو تحرير أرضنا، نحن واقعيون ونعترف بمبدأ الدولتين ونظن أننا لكي نحصل على حقوقنا الوطنية لابد من أن نستخدم الوسائل السياسية والعسكرية. إن الاحتلال يمنعنا من أن نحيا حياتنا. ونحن نحتاج إلى ثورة لقلب الأوضاع. كان الشباب متفقين مع خطاب فتح، وكانوا يستنكرون العمليات المسلحة ضد المدنيين الإسرائيليين ويلتزمون بحدود الأراضي المحتلة [1967 م، ز م]، كذلك يتجنبون مناقشة قضية المتعاونين الشائكة مع يقينهم أن عملاء المخابرات في الأراضي المحتلة، الذين جنّدهم الجيش الإسرائيلي كثيرو العدد، وأنهم يشكلون منجم معلومات لقوات الاحتلال. وهؤلاء إما خضعوا للإغراء المادي، وإما كانوا ضحايا الابتزاز، وأما وقعوا في فخ تلاعب ما. عندما بدأت الانتفاضة، حاولت قياداتها تحييد المتعاونين. بعض هؤلاء كان مُراقبًا وأُجبِر على نوع من الإقامة الجبرية في إجراء تحذيري، ولم يكن من المستبعد مع ذلك أن يصاب متعاونون باعتداء جسدي؛ بإطلاق نار في أحيان كثيرة. وقد جرت تصفية

الذين كانوا يُعدون الأشد خطرًا ولا يمكن إعادتهم إلى طريق الصواب. وأخذت مجموعات مسلحة من الشباب على عاتقها هذه المهمة، بعضهم اختص بهذا النوع من المهمات، تاركا النضال ضد الجيش الإسرائيلي لغيره. وتزايدت بسرعة عمليات التصفية الجسدية حتى إن منفذيها لم يعودوا يتمهلون للتأكد من الشكوك التي تساورهم حيال الأشخاص المشبوهين. وأمام هذا الانحراف أطلق ياسر عرفات نداء يدعو فيه إلى الامتناع من قتل المتعاونين في الأراضي المحتلة -

حاولت مجموعة بسام أن تبقى بعيدة عن تأدية دور الحكم، ولكن ناجيًا شعر بضرورة الانتقال إلى التنفيذ مرتين: قتلت متعاونًا أول مرة قرب بلدية نابلس. كان عميل مخابرات معروفًا، ولم يكن يتردد في أن يظهر علنًا مع الجيش الإسرائيلي. اقتربت من هذا الرجل وسألته إن كان فعلاً فلانًا من الناس. أجاب: نعم، فأطلقت النار عليه. لا تظنوا أن قتل إنسان أمر سهل. كنت أرتجف وقضيت الليل وأنا أرى كوابيس. في المرة الثانية كان الأمر أسهل، كان المتعاون شرطيًا فلسطينيًا استمر في التعامل مع الإدارة الإسرائيلية مع تعليمات الاستقالة التي أُعطيت له عدة مرات. كان راكبًا سيارته، فدخلت وجلست على المقعد الأمامي المجاور له. تأكدت من هويته. فَهِمَ قصدي فتقاتلنا. استُثِرتُ وهجمت عليه وأطلقت عليه ست رصاصات. جاء سامي ليسحبني من هناك، وهربنا لأن الجيش الإسرائيلي كان قد بدأ بالرد على النار.

لم تكن الدوريات النظامية للجيش الإسرائيلي هي ما يُرهب الشباب. من منظورهم كان الخطر يكمن في تدخل الوحدات الخاصة الإسرائيلية. فإسرائيل، ولكي تزيد فعالية عملياتها القمعية، وتقضي على شبكات المناضلين السياسية أو العسكرية، ابتكرت أساليب عمل جديدة. شكلت وحدات خاصة مؤلفة من إسرائيليين، هيئتهم ومعرفتهم باللغة العربية تسمحان لهم بأن يبدوا كأنهم فلسطينيون. وعند الضرورة كانوا يتبعون دورات تدريبية على التأقلم في قرى عربية داخل إسرائيل وذلك لكي يتجاوزوا الحذر ويعرفوا كيف يتخفون، كانوا يتنكرون بزي امرأة أو بزي عجوز ويحملون صرة كأنها طفل وليد، يضعون غطاء على الرأس أو لحية مستعارة أو يحملون عصا أو كوفية مربوطة على

شـاكلة الشـباب الفلسـطينيين الملثمين الذين يُخفون هويتهم، تلك كانت إكسسـوارات الإسـرائيليين الذين يعملون في الوحدات الخاصة. كان هؤلاء مزودين بمعلومات دقيقة جدًا عن الأحداث وتحركات الفلسطينيين المستهدفين، وكـانوا يـنفذون عملياتهم بسرعة كبيرة. يبرزون فجأة، يواجهون طريدتهم، يطلقون النار ويختفون.

في عـام (1992 م) وُضِعت مجموعة بسام تحت رقابة المخابرات العسكرية وضُيِّق الخناق على الشباب واعتقل الجيش الإسرائيلي خمسة منهم. قامت وحدة خاصة تابعة للجيش الإسرائيلي بدخول مخيم بلاطة مرتين خلال بضعة أسابيع. أول مـرة، قُتل ثلاثة من الشباب، ثلاثة أشخاص كان يُفترض أن ينضموا إلى بسام وسامي وناجي بعد زمن وجيز. ثاني مرة نجا بسام أيضًا في آخر لحظة من المـوت؛ حصـل الأمر عندما كان واقفًا في زقاق في المخيم يناقش أمرًا ما مع خالد، وهو من المجموعة نفسها، ويوسف، وهو عضو في فتح ومطلوب أيضًا. قـرَّر بسـام أن يمرَّ بسرعة على بيته، تغيَّب بضع دقائق، وبينما هو في طريق العـودة للقاء خالد ويوسف، سمع صوت إطلاق نار ففهِم مباشرة ما يجري. عـندها حـث شباب الحارة على إلقاء الحجارة على عناصر الوحدة الخاصة الإسـرائيلية لكـي يخفف من الخسائر الفلسطينية. كان خالد قد أُصيب بينما تمكن يوسف من الفرار، أوقف بعد عدة أسابيع وحُكم عليه بـالسجن (25) سـنة، أمـا بسـام فقد نَجا هذه المرة أيضًا. الوحدة الإسرائيلية حملت خالد وانسـحبت. ونظرًا لجرأة العمليات التي تقوم بها الوحدات الخاصة لم يعُد مخيم بلاطة مكانًا آمنًا للشباب. لم يعُد بإمكانهم الاكتفاء بعدم النوم في بيوتهم حيث كـان الجيش الإسرائيلي يقتحم منازلهم على نحو دوري ويمارس ضغوطا على أفـراد العائلـة لكي يضغطوا على أبنائهم لتسليم أنفسهم. تحطيم متاع البيت وقطَـع الأثاث، وتوقيف إخوة وأقارب، كل ذلك لدفع المقاتلين لليأس. وكان الشَـباب يقضـون وقـتا أطول مختبئين في التلال وتحت الأرض. وفي مخابئهم يـأكلون مـا يتوافر لهم من طعام، يدخنون السيجارة تلو الأخرى، يترقبون، ينـتظرون المعلومـات أو المؤن التي تصل من قواعدهم. أحيانًا كان عليهم أن

يتحملوا البرد والمطر والثلج. كانت المجموعة تتنقل من مكان إلى آخر، تدخل في عمق الريف، وتنمي علاقاتها بمجموعات مسلحة أخرى في نابلس وعموم الضفة الغربية. أحيانًا كانت تغامر وتعود إلى المخيم أو إلى المدينة، إذ كان بإمكانهم الاعتماد على دعم العائلات التي كانت تؤويهم، وتقدم لهم الطعام، وتزودهم بالمعلومات عن تحركات الجيش. لكن حياتهم تبقى في خطر، مع المعلومات الملتقطة والاحتياطات التي يتخذونها. ومع أنهم كانوا مسلحين، ومع عمليات التحايل والتخفي، إلا أن بسامًا وساميًا وناجيًا كانوا محكومين بالموت مع وقف التنفيذ. كانوا يعرفون أن المخابرات التابعة للجيش الإسرائيلي لن تتخلى عن هدف القبض عليهم أو تصفيتهم.

في تموز عام (1992 م) توجه الأصدقاء الثلاثة إلى جامعة النجاح على أحد تلال نابلس، كانوا على موعد خاطف مع شخص. ومع ذلك كان هذا الوقت كافيًا لكي يقوم الجيش الإسرائيلي بحصار مباني الجامعة. علم الشباب بما يحصل لكنهم رفضوا بأي حال من الأحوال تسليم أنفسهم. الجيش الإسرائيلي يحاصر الجامعة. مُنِعَ أي شخص، طالبًا كان أم أستاذًا أم موظفًا إداريًا، من الدخول إلى الجامعة أو الخروج منها. الحياة انتظمت بحال أو بآخر في قاعات الدراسة والمقصف والساحة، خمسة آلاف طالب احتُجِزوا في الحرم الجامعي. كانوا يدعمون على نحو قوي الشباب الفارين، ومصرين على أن ترفض مجموعة الخارجين على القانون الإذعان لمطالب الجيش الإسرائيلي، حتى ولَو اضطرهم الأمر إلى تحمل تبعات هذا الموقف. فالطلبة معجبون بشباب المجموعات المسلحة، يعدونهم أبطالاً مستعدين للتضحية من أجلِ مُثُل سياسية. كانوا قد اشتهروا بشجاعتهم وصبرهم، وكانت السريّة التي تحيط بتحركاتهم تزيد مكانتهم عند الطلبة. تأثر بسام وسامي وناجي بتعاطف الشبان العميق. بعضهم عرض عليهم أن يسلموا أنفسهم بدلاً عنهم. بعد (72) ساعة شحَّت المياه والمؤن في المقصف، وبدأ بعض الطلبة يعانون عوارض صحية. في الخارج قامت مباحثات بين عسكريين إسرائيليين، والصليب الأحمر الدولي وسياسيين فلسطينيين. طالب الجيش الإسرائيلي في البداية بأن يُسلّم إليه (39) شخصًا،

رفض المفاوضون، تراجع الجيش الإسرائيلي وأصرَّ على ستة. الحل الوسط الذي توصلوا إليه في النهاية لتفادي سجن هؤلاء النشطاء لكي لا يُحرموا من حريتهم هـو الإبعـاد. نتيجة الإبعاد، كان عليهم أن يغادروا فورًا الأراضي (المحتلة). نقلـتهم سيارة من الصليب الأحمر إلى الأردن، والحصار كان قد استمر طوال أربعة أيام.

3/1] المنفى الإجباري

عـلى الطـريق إلى الحـدود، شعر الشباب بأن الجيش الإسرائيلي مازال يلاحقهم، وكانوا يخشون الاغتيال. قطعوا نهر الأردن ووصلوا إلى عمان حيث كـان ينتظرهم السفير الفلسطيني ومسؤولون من فتح في الضفة الغربية أبعدتهم الدولـة العـبرية أيضًا منذ بضعة أعوام. من بين المستقبلين كان هناك مروان البرغوتي مسؤول فتح في رام الله، وتيسير نصر الله وهو من مخيم بلاطة للاجئين ومسؤول لجنة الشبيبة في نابلس. بعد ذلك بدؤوا ينشطون في القطاع الغربي في مـنظمة التحرير الفلسطينية[7] الذي يوكَل إليه الاتصالات بفلسطينيي الداخل وإدارة الانتفاضة. دُعوا إلى العشاء ولكن بسامًا وساميًا وناجيًا كانوا لا يزالون تحت وقع الصدمة، فقد لامسوا الموت أو الاحتجاز وراء القضبان، وهاهم الآن في هـذه المديـنة الغريبة الهادئة على نحو عجيب، دُفِعَ بهم فجأة خارج عالم اهـتماماتهم وخارج إطار السريّة. أمضى بسام الأشهر الأولى في الأردن وهو يراجع صباح كل يوم قسم المخابرات الملكية، وهو يقول: «إن الأردنيين الذين يُفـترض بهـم أن يكونـوا حلفاءنا وأن يدعمونا، أرادوا أن ينتزعوا مني كل المعلومـات التي أعرفها عن فتح ولم يتركوني بحالي خلال شهرين. هبطت من سمائي العالية عندما فهمت كيف تجري الأمور». على أي حال أنا اليوم ممنوع من الإقامة في الأردن.

فـور حصولهم على جوازات سفر أردنية[8] في نهاية عام (1992 م) توجه الأصدقاء الثلاثة إلى العراق وبقوا هناك مدة عامين يتابعون دراستهم. كان بسام يحضّر دبلومًا في الإدارة، وتقدّم سامي وناجي لامتحان الشهادة الثانوية. كانوا

يعـــودون إلى عمـــان كل ثلاثة أشهر لكي يحصلوا على مخصصاتهم المالية من منظمة التحرير الفلسطينية.

مـــع تأثير الحرب في الاقتصاد والمجتمع العراقيين، قضى شباب بلاطة أيامًا ســعيدة في بغداد وهذا ما يؤكده بسام: «إنها الفترة الأسعد في حياتي. كنت أشعر بأنني حُر، أذهب إلى حيث أشاء، الوضع مختلف تماما عن الأردن. حتى لو أن العراقــيين حــرموا من الديمقراطية وكانوا يعرفون صعابًا حقيقية ناتجة من الحصـــار، فأنـــا كوني فلسطينيًا أشعر بأنني حر، حرّ التجول، حرّ بالتعبير عما أفكر به، كان بإمكاني أخيرًا أن ألتقي بالناس. وعقدت صداقات عديدة، كان العراقيون يقدروننا».

نـــاجي أيضًـــا كان يذوق طعم الحرية. سمع أن هناك بنات هوى في بغداد ولكنه لم يكن يعرف أين يجدهن. وبينما كان في فندق التقى بامرأة مع أطفالها دعـــته إلى مائدتها؛ لم يفهم ناجي المقصود بهذه الدعوة لكن موظفًا في الفندق أخـــبره بعـــد لحظات أن هذه المرأة تمارس الدعارة. التقى ناجي هذه المرأة من جديـــد. وكان قبل كل شيء حائرًا وقرر أن يسألها عن دوافعها لممارسة هذه المهنة. فأفهمته المرأة أن عليها أن تدفع أجور عملية جراحية لعيني أصغر بناتها. صُدم ناجي وقال لها إنه سيموّل العملية الجراحية لابنتها، وكانت هذه الأم هي المرأة التي فتحت له باب المتعة الجنسية.

خلال إقامته في العراق تذوق ناجي أول مرة طعم الكحول واكتشف حالة السُـــكر. لم يكـــن يجد أي حرج في دعوة فتيات إلى البيت الذي يسكنه مع أصدقائه ولا في اقتناء المشروبات. أما بسام، الذي كان يصلي يوميًا، فقد امتنع من مشاركة أصدقائه هذه المتع. راكم ناجي التجارب والعشيقات، ويحكي لنا أنـــه عندما عَرَف أن واحدة منهن هي زوجة ضابط كبير في المخابرات العامة العراقـــية خاف وأسرع في الابتعاد عنها. ثم وقع في حب امرأة متزوجة برجل يسافر على نحو دائم حيث أمضى ليالي عديدة ساهرًا جانب حنان، وهو الاسم الذي سيعطيه لابنته الأولى فيما بعدئذ.

في أحـــد الأيام وعندما كان الأصدقاء الثلاثة في زيارة إلى عمان قُدِّم (أبطال نابلس) إلى ياسر عرفات. ناجي لم يصدّق ما حصل له. كان يكرر على مروان الـــبرغوتي الذي كان يجلس جانبه: «هل هذا الشخص الذي التقيته هو حقًا أبو عمار؟". ويتذكر ناجي: «بدا لي صغير الحجم ويده في يدي كانت أيضًا صغيرة جدًا». إن حياة المبعدين تتقاطع وأوضاعهم تؤدي إلى نشوء علاقات صداقة قوية بيـــنهم. وهكذا تبنى البرغوتي ناجيًا بينما اهتم تيسير نصر الله وزوجته بالشباب الثلاثة معًا وأعادوا إحياء أجواء مخيم بلاطة تقريبًا.

كـــان المـــبعدون يدفعون ثمن السياسة الإسرائيلية الرامية إلى إبعاد النشطاء الفلســـطينيين، التي بدأت عام (1970 م) وزاد تواترها في الثمانينيات. كانت الدولة العبرية التي عدت البرغوتي ونصر الله مسؤولين عن الاضطراب السياسي في الأراضـــي المحـــتلة تحاول بإبعادهم أن تقمع بؤر التمرّد، ولكن ذلك لم يمنع تـــنامي الانتفاضـــة واستمراريتها. وعبر عمان أو بغداد أو تونس، كان الجيل الأول لنشطاء فتح في الداخل يحافظون على علاقتهم بالقاعدة.

4/1] إدارة الانتفاضة

بعـــد أن أمضى حكمه في سجن نابلس اضطر حسام خضر إلى أن يغادر الأراضـــي المحـــتلة في بداية عام (1988 م)، أي قبل اندلاع الانتفاضة. واضطر تيســـير نصر الله إلى أن يلحق به بعد عام، ولكنهما كانا قد قطعا شوطًا طويلاً في العمـــل النضالي؛ فقد وُلِدا في بداية عام (1960 م) في مخيم اللاجئين بلاطة وناضلا معًا داخل فتح وعملا على تنظيم المخيم سياسيًا. جندا أعضاءً جددًا في الشـــبيبة وخلَقـــا شبكات للشبيبة تغطي المخيم. حسام خضر وتيسير نصر الله منحا المخيم تنظيمه السياسي. رسما حدود الأحياء وأعطياها أسماء المدن والقرى الـــتي جـــاء منها اللاجئون. وُضع المخيم تحت مسؤولية المقاتلين، وأصبحت اللجان هي المسؤولة عن نظافته ومساعدة العائلات المحتاجة وتنظيم المظاهرات ضد الإسرائيليين.

كـــان النضال ضد الاحتلال يتطلب أيضًا تطهير مخيم بلاطة من العناصر التي تُعد مؤذية للمجتمع، أولئك الذين يتعاطون الكحول والحشيش، والمخبرين الذين يـــتعاملون مـــع الجـــيش الإسرائيلي، ومرتكبي الجنح من المنحرفين. يُطلب من المنحرفين التخلي عن ممارساتهم والخضوع للنظام الجديد الذي يفرضه المناضلون. وقـــد شكّل هؤلاء المناضلون الجيل الجديد الذي لم يعرف عمليًا في حياته سوى فـــترة الاحـــتلال الإســـرائيلي: جيل يحركه شعور ضمني بالتمرّد، معبأ، مثاليته السياســـية تدفعـــه لأن يتبنى مبادئ ملائمة للثورة: المجتمع يجب أن يتحوّل، وأن يحقق مع ذاته تغييرًا يسمح له بمواجهة العدو الإسرائيلي. كان هذا الجيل دقيقًا في أســـلوب تنظـــيمه، مسلحًا بعزيمة قوية حيث جذب إلى خطه جزءًا من شبيبة المخيم. في مخيم بلاطة سبقت المصادمات مع الجيش الإسرائيلي بداية الانتفاضة.

إن فـــتحاويي[9] المخيم يؤكدون من جانبهم أن الانتفاضة بدأت عندهم، في بلاطة، منذ عام (1982 م)، ثم امتدت لاحقًا إلى بقية الأراضي المحتلة. وهكذا فإن ســـكان بلاطة، المعبئين على نحو كبير، دفعوا بنضالهم ضد المحتل ثمنًا باهظًا. تحت قـــيادة الشبيبة (شبيبة فتح) قدّمت بلاطة درسًا في التمرّد «كانت الحجارة تتطاير لـــيلاً نهارًا في بلاطة، حتى عندما كان راصدو الجيش الإسرائيلي يمضون أسابيع متواصـــلة على السطوح. صارت قنابل المولوتوف مشكلة إلى درجة أن دوريات الجـــيش الإسرائيلي قررت أن تتفادى، قدر الإمكان الوجود داخل المخيم»[10]. والحقيقة أن مخيمات اللاجئين كانت تقليديًا بؤرة المعارضة في الأراضي (المحتلة)، وكانت سباقة إلى الثورة. وعلى هذا المعنى فإن الإنتفاضة شهدت دخولاً مفاجئًا لشباب من الفئات الشعبية إلى الساحة السياسية. في (9 كانون الأول عام 1987 م) صدمت سيارة جيب تابعة للجيش الإسرائيلي حافلة كانت تنقل عمالاً فلسطينين يعملون في إسرائيل. تُوفي أربعة منهم فورًا، وهم من سكان مخيم جباليا. انتشرت شـــائعة مفادها أن الحادث كان مفتعلاً للتخلص من فلسطينيين، بعد ساعات، عمّـــت المخيم، شمالي قطاع غزة، موجة من الغضب. مئات المتظاهرين هاجموا مراكـــز مراقـــبة للجـــيش الإسرائيلي، وانتشر العصيان في المخيمات، والأحياء الشعبية، في غزة ومدن القطاع الأخرى.

أدركت القوى السياسية سريعًا اتساع الحركة وقررت أن تسيطر عليها عبر تنظيمها. فقد استغلت هبة عفوية لتجعل منها انتفاضة طويلة الأمد. وتشكلت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة التي ضمت المنظمات المنضوية إلى لواء منظمة التحرير الفلسطينية وهي فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني. وكان الهدف كسب تأييد القوى السياسية المختلفة من أجل ضمان تجميع أوسع فئات المجتمع. وقد أعد ممثلو القوى المختلفة، المشاركة في القيادة الوطنية الموحدة، برنامج الانتفاضة فكانوا يعلنون على نحو منتظم، على قاعدة التوافق، أهداف التحركات المقبلة ويطرحون عبر البيانات المكتوبة توجيهات محددة. ومنذ ذلك الحين صار السياسيون يشرفون على عمل اللجان الشعبية، التي تشكلت في البدء في الأحياء على نحو عفوي. وأصبحت هذه اللجان وساطة نقل بيانات القيادة الوطنية الموحدة إلى الجمهور والمشرفة على تنفيذها. غير أن الإدارة العسكرية الإسرائيلية سارعت إلى منعها، ما دفعها إلى الانتقال إلى العمل السري.

أما المنظمات الإسلامية فقد رفضت المشاركة في القيادة الوطنية الموحدة، حيث حافظت على استقلالها، وراحت تنشط من خلال إصدار بياناتها الخاصة وتشكيل مجموعات عملها، علمًا بأن زعماءها حاولوا الحفاظ على علاقاتهم بمسؤولي القيادة الوطنية الموحدة بهدف تنسيق الجهود.

لم تكن القوى السياسية إذًا أصلاً وراء اندلاع الانتفاضة والمظاهرات التي اتسعت واللجان الشعبية التي تشكلت في شهر كانون الأول عام (1987 م)، لكنها حصدت مع ذلك ثمار عمل ميداني طويل. فأعضاء (الشبيبة) والإخوان المسلمون وحركات اليسار الماركسي، في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي أصبحوا الآن فاعلين، وصاروا يحتلون صفوف ومواقع قيادة الانتفاضة.

لقد بلورت القيادة الوطنية الموحدة برنامجًا للعمل استهدف فك ارتباط المجتمع الفلسطيني بـبنى سلطات الاحتلال. فقد دعت بيانات هذه القيادة إلى مقاطعة التعاملات الإدارية والمنتجات الإسرائيلية وإلى امتناع التجار من دفع ضريبة القيمة المضافة وإلى استقالة الموظفين المستخدمين في الإدارة المدنية الإسرائيلية وبخاصة

رجال الشرطة. ودعت البيانات العمال الفلسطينيين إلى الامتناع من العمل داخل إسرائيل. وبتحريض من النشطاء السياسيين، صار السكان يشاركون في حركة العصيان المدني. وقد كسبت الانتفاضة في سنتها الأولى تأييد السكان الكاسح.

وفي مناسبات عدة كان زعماء الانتفاضة يعيدون تقويم الأهداف التي حددوها بما ينسجم مع قدرات السكان على التكيف. لقد جرى التخلي عن النداء الداعي إلى الامتناع من العمل في إسرائيل، حيث كان عدد كبير من العائلات الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة يعتمد على الأجر الذي يتلقاه الأب أو الأخ نتيجة عمله في المطاعم أو في ورشات البناء الإسرائيلية. بالمقابل، تمّ التمسك بالمطالبة بالتخلي عن العمل في الشرطة؛ كان مرتكبو المخالفات يعرضون أنفسهم لتدخل الشباب المكلفين بتطبيق التعليمات التي أعلنتها القيادة الوطنية الموحدة. وتقرر أيضًا إعلان أيام من الإضراب والمظاهرات. إن تطبيق الأوامر التي تطلقها القيادة الوطنية الموحدة عبّر عن وحدة الشعب لدرجة أن العسكريين الإسرائيليين ولكي يكسروا مظاهر الوحدة تلك كانوا يجبرون التجار على رفع الغلق الحديدي لمتاجرهم.

كانت المظاهرات مواجهات بين المواطنين، وأكثرهم من الشباب، وجنود من الجيش الإسرائيلي. أولئك يقذفون الحجارة، والجنود يردون بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي. هذا الخلل في ميزان القوى كاد يكون مشهدًا سائدًا، بل اعتياديًا، يُنقَل على شاشات التلفاز، ويصبح للرأي العام العالمي رمز مقاومة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة للقوة الإسرائيلية. الانتفاضة في عيون العالم، هي حرب الحجارة. ولكن حتى ولو شكّل هذا الجانب الوجه المعلن لحركة الانتفاضة، إلاّ أن ديناميكيتها الأساس لم تكن كامنة هنا.

كان على مسؤولي القيادة الوطنية الموحدة أن يبتكروا حلولاً للحاجات الإنسانية الناجمة من القمع العسكري. على المدى القريب كان يجب حل الصعاب التي يواجهها السكان كمشكلة التزود بالمؤن خلال فترة منع التجوّل. ولكن على المدى الأطول وعلى نحو دائم، كان مبرمجو الانتفاضة يطمحون إلى إيجاد شروط اكتفاء ذاتي من خلال شبكات بدائل فلسطينية للتخلص من التبعية

الإسرائيلية. كان برنامج عملهم يسعى للإثبات بأن فلسطينيي الأراضي المحتلة يملكون الوسائل الملائمة لكي ينظموا أنفسهم وبذلك ينقضون الحِجة التي تقول إن ضمّ الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل هو سيرورة حتميّة وضرورية. إن محاولـــة التنظـــيم الداخـــلي تَشي أيضًا بالرغبة في تغيير المجتمع وأعضائه ورفع مستوى حسهم بالمسؤولية وبالحالة الجماعية، وبقدرتهم على مقاومة الاحتلال ومحاصـــرة أساليبه. استُخدمت لذلك كل الكفاءات والنيات الطيبة، وردة فعل على إغلاق المدارس والجامعات الذي فرضته الإدارة العسكرية الإسرائيلية، قام أســـاتذة بإعطاء الدروس في البيوت للطلاب أو حتى في الشقق الخاصة. وقدّم أطـــباء معالجـــة مجانية. وتطبيقًا لشعار مقاطعة البضائع الإسرائيلية، قدم خبراء النصـــائح لربات البيوت لزرع الحواكير المحيطة بالبيوت لكي تنتجن ذاتيًا عددًا من المواد الغذائية. كانت استراتيجية الانتفاضة في الحقيقة طليعية ومجددة: فقد قطعـــت مع تقاليد النضال المسلّح المعلنة والمعمول بها من قِبَل منظمة التحرير الفلســـطينية منذ عشرات السنين. ومن خلال مبادرات عصيان مدني، كانت تطمح إلى أن تخلق حركة شعبية وأن تفرز بعض أشكال حُكم الإدارة الذاتية. كانت البيانات تدعو إلى أفعال غير عنيفة، أو على الأقل إلى أفعال يكون العنف فيها محدودًا.

5/1] الحياة اليومية تحت الاحتلال

وللانتفاضـــة أيضًا طقوس في استعراض البسالة. الكوفية التي تخفي الوجه، والشعارات السياسية المكتوبة على الجدران، ورفع علمٍ فلسطيني، والإفلات من مراقبة الجيش خلال فترة منع التجوّل، وتوزيع بيانات القيادة الوطنية الموحدة، وقـــراءتها. كـــل هذه الممارسات ممنوعة تمامًا، ومرتكبوها يخاطرون بحريتهم. مجموعـــة مـــن التحديات اليومية تشكّل لسكان الأراضي (المحتلة) وسائل تحدٍ للجيش الإسرائيلي وتأكيد الشخصية الفلسطينية، ووجود شعب فلسطيني. إنّ هـــذا الموقف يغيّر من العلاقة بين المحتلين والمحتلة أرضهم لأنه يستعيد الكرامة المفقودة للذين يرزحون تحت الاحتلال منذ قيام الإدارة العسكرية الإسرائيلية.

وعلى هذا المعنى، فإن الانتفاضة هي ثورة على الخضوع وعلى الذل[11]. ومع الحرمان والصعاب الناتجة من النضال والقمع، كانت حيوية التعبئة تمنح الفلسطينيين الأمل. خلال تلك الفترة استعاد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ثقتهم بأنفسهم؛ وبلوروا تحليلات متفائلة بحق عن مستقبل فلسطين. ومع ضعفهم التنظيمي، مقارنة بإسرائيل، إلاّ أنهم كانوا يُبرهنون على إصرارهم وبطولتهم. نساء، مراهقون، عدد كبير من الناس العاديين، حاولوا، ومن دون أن يكونوا جزءاً من حركة سياسية، التعامل مع هذا التحدي بطريقتهم.

وعلى هذا النحو تقريبًا قصة جين، وهي طالبة في السادسة عشرة من عمرها - إنها البنت الصغرى لعائلة مسيحية لها خمس بنات. العائلة تسكن بيتًا مريحًا في حيٍّ هادئ في بيت ساحور، وهي بلدة تبعد بضعة كيلومترات عن بيت لحم. الأب رئيس عمّال، يعمل عند الإسرائيليين، في الطرف الآخر من (الخط الأخضر)، وهو الخط الذي يفصل بين إسرائيل والأراضي المحتلة [عام 1967 م، ز م]. يكسب حياته على نحو لائق، ويتكلّم العبرية بطلاقة. قبل اندلاع الانتفاضة، كانت العائلة تستقبل من حين إلى آخر زملاء له في العمل إسرائيليين. جين، كأهلها وأخواتها، تدعم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي يقودها جورج حبش؛ ومن الممكن أن كون مسؤول هذه الجبهة، اليسارية الاتجاه، مسيحيًا هو الآخر، قد مارس دورًا في هذا الخيار. عندما تتكلم جين عن مشاريعها المستقبلية فإنها تفكر في أنها ستخدم الدولة الفلسطينية: «للأسف نحن الفلسطينيين ليس لدينا طيران . . لو كان عندنا طائرات لكنت أول المتقدمات لقيادة طائرة». وبانتظار تحقق ذلك، فإنها تجتمع ومجموعة من الشباب لتتدرب على الدبكة وهي رقصة شعبية فلسطينية تتطلب لياقة جسدية ومهارة المشاركين (صبيانًا وبنات) الذين يؤدون خطوات متنوعة. ولأن هذه الرقصة تتطلب تجمّع عدة أشخاص فإن إسرائيل حظرت ممارستها، ما زاد من شعبيتها. فالدبكة لم تعد فقط تسلية وعنصرًا من التراث المحلي يؤكد الهوية الفلسطينية وإنما فعل سياسي مقاوِم. بالمناسبة فإن جين وأخواتها شاركن برشق الجنود الإسرائيليين بالحجارة مخالفات أوامر والدهن. ومرة، جاء عناصر من الجيش الإسرائيلي مطالبين رب العائلة

بسحب العلم المرفوع على عمود الكهرباء مقابل المنزل. أبو لانا وهو والد جين رفض الانصياع للأوامر. فسُحبَت منه هويته، وهي ضرورية للتنقل داخل الضفة الغربـية وخارجها. واضطر إلى أن يتوجه إلى مركز الإدارة المدنية المحلّية، يماحك ويجادل لكي يستعيدها ويدفع غَرامة.

في أمســية من أمسيات الشتاء، كانت العائلة مجتمعة في صالة المنزل، حول المدفــأة، وكانت تعلّق على البيان الأخير للقيادة الوطنية الموحدة وإذا أحدهم يطــرق البـاب، لم يتسنّ لأبي لانا السؤال عن الطارق، فقد كان ثلاثة جنود يقفون في الشرفة التي تُطل على الصالون، كانت الأم أول من رآهم وصرخت «الجـيش!». كانت هذه الإشارة كافية لأن تلتقط جين البيان المحظور وتطويه وتضــعه في فمها. خلال دقائق كانت قد ابتلعته بينما كان الجيش يفتش كل غرف البيت. عاد الجنود خائبين مع أن جرأة الصبايا الأكبر سنًا وعنادهن كاد يؤدي إلى تدهور الموقف.

في نيسان عام (1992 م)، كانت بلدة جين الصغيرة، بيت ساحور، هادئة؛ لأن التزام أهالي هذه المنطقة البرجوازية قد ضَعُفَ، ولم يعد هناك وجود لجنود الجيش الإسرائيلي. وكانت العلامات الأوضح لاستمرار الانتفاضة هي إغلاق المحال التجارية بعد الظهر وغياب الملاهي والحياة الليلية. في بيت أبي لانا كانوا يمضــون الأمسيات بمشاهدة التلفاز. اثنتان من بناته تزوجتا، الأولى انتقلت إلى عمّــان، في الأردن، والثانــية استقرت في بيت ساحور. ولم يتمكن بعض من العائلــة مــن حضور مراسم الزواج. والواقع، أن الأب وإحدى الأخوات لم يحصلا على الإذن الإسرائيلي بعبور نهر الأردن؛ ثلاث بنات بقين حتى الآن في بيت العائلة. الكبرى التي تدرس التمريض في جامعة بيت لحم تحاول أن تُساوِم أباها على مبلغ مصروفها الشخصي، فالعائلة كانت لاتزال تحت صدمة هبوط مستواها المعيشي المفاجئ. فمع أن أبا لانا كان يعمل في إسرائيل وكان دخله جــيدًا، إلا أن منع التحوّل الذي فرضته إسرائيل مدة أربعين يومًا إبّان حرب الخليج عام (1991 م) منعه من الذهاب إلى العمل وأدّى به كذلك إلى أن يخسر ورشة المقاولات التي كان قد افتتحها. أم لانا، زوجته تعاني الأمرّين لتتدبّر أمور

البيـــت، وتلعن الإسرائيليين، ولكنها تبقى مشككة في بعض المواقف حيث إنها تجد أن الشبان الذين يخرجون من السجن يبالغون في التباهي إلى حد ما.

بعد ظهر أحد أيام شهر نيسان، انتشر خبر في بيت ساحور مفاده أن شابًا، طالـــبًا في الجامعـــة، أُصيب برصاص الجيش الإسرائيلي داخل المدينة. كانت المعلومـــات متناقضة: أنطون مصاب في البطن أو في الرأس. توترت جين، إنها تعرف أنطون فهو من أقارب العائلة بالنسب. فجأة يقرع جرس الكنيسة. بمكبّر الصوت تُعلن الكنيسة بيانًا، كما يفعل المؤذن عادة في الجوامع. صوت الرجل الـــذي يُعلن النبأ يتأرجح بين الذعر والعنف، كأنه يدعو إلى القتال. الصوت يُعلـــن أن الرفيق أنطون الشوملي قضى شهيدًا قبل بضع ساعات. أخذت جين تـــبكي وتنتحـــب، ثم انضـــمت إلى جموع الجيران الذين هرولوا مسرعين إلى الكنيســـة. كانت الكنيسة تغص بالجموع عندما وصلت جين وأختها. مكان الصـــلاة هذا لم يعُد يشبه مكانًا للخشوع. والجموع، المؤَلفة أساسًا من شبان، تصـــرخ، تـــبكي، تتدافع لتشق طريقها. وكاهن الكنيسة الحاضر يبدو أنه لا يســـيطر على الحضور. بعض الفتيات وقفن على المقاعد لرؤية أنطون المسجّى عـــلى دفـــة خشـــبية يحمـــلها أربعة شبان. عندما ظهر جثمانه مغطى بالعلم الفلسطيني ازداد الصراخ وانهمرت الدموع. خلافًا لقانون الجاذبية كان جثمان المتوفى مرفوعًا عن الأرض؛ استطاع أصدقاؤه المحافظة على التوازن ونجحوا في أن يشقوا طريقهم إلى الخارج. وانتظم الموكب حتى المقبرة، على إيقاع الهتافات الشعائرية: «بالروح بالدم نفديك يا أنطون». إن مقبرة بيت ساحور ضيقة لا تســـمح باســـتيعاب كل المشيعين؛ بعضهم بقي في الخارج، وآخرون تدافعوا للوصول إلى القبر. شبان في العشرين من أعمارهم، رفاق وأصدقاء، يتدافعون لتقبـــيل (الشهيد). توالت المظاهر العاطفية؛ كان الشباب يقبلون وجه الشهيد بحـــب غامر، وكانت عائلة المتوفى تقف جانبًا، وكأن علاقة البنوّة أو الأخوة تراجعـــت وراء صورة المناضل السياسي والبطل الشعبي التي تقدمت المشهد. جهـــاد، وهو عضو في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كشأن أنطون، اعتلى القبر ليلقي كلمة. وباسم التنظيم السياسي أشاد بالمناضل الذي صُرِع برصاص

الجيش الإسرائيلي ودعا الناس إلى مواصلة الانتفاضة. عُرِض الجثمان قبل مواراته الثرى، رُفع على لوح خشبي على نحو شاقولي وأخذت الجموع تصفّر وتصرخ. أمام الموت يفتقد الناس عادات ضبط النفس، ويظهر الانفعال على نحو تلقائي. ووري جثمان أنطون الثرى وتوجهت الجموع من دون أي انتظام نحو بيت أنطون الشوملي على المرتفعات، وعلى الطريق ظهرت فجأة سيارة جيب إسرائيلية. قام عدد محدود من العسكريين الإسرائيليين بإلقاء الغازات المسيلة للدموع إجراءًا احترازيًا. وإذا أعضاء الموكب يتبعثرون ويتراكضون، وغاب عن الوعي شخصان. وجرى ترتيب جلسة عزاء مسائية. النساء في الداخل بجانب والدة أنطون وأخواته؛ والرجال في الخارج. ومدة ثلاثة أيام كان سكان بيت ساحور يلتقون هُنا للتعبير عن حزنهم وعن تضامنهم وعن مؤازرتهم لعائلة الفقيد. وظل المناضلون السياسيون يحتلون مقدمة المشهد. يتوجهون مباشرة إلى الحشود، يمرون في مواكب منتظمة، يرفعون الأعلام الفلسطينية ويعلقون صور أنطون على جدران بيت العائلة. في اليوم الثالث منع الجنود الإسرائيليون مجلس العزاء. واختفت اللافتات وكل صور (الشهيد). عندها رشقت الحجارة. وردّ الجيش الإسرائيلي بقنابل مسيلة للدموع.

لم تكف جين عن ذرف الدموع، فردعتها أختها الكبرى وطلبت منها أن تتماسك. «كفي عن البكاء وإلا سيبدأ القيل والقال»، هذا ما قالته لها أختها بلهجة حازمة.

6/1] الطهرانية والانتقام الاجتماعي

الحقيقة أن الانتفاضة فَرضت نظامًا أخلاقيًا صارمًا. قادة الانتفاضة يرون أن السلوك الشخصي يجب أن يلاءم مع مبادئ الثورة السياسية وأهدافها. وعند هذه الفكرة تلتقي مواقف الحركات القومية والإسلامية: لمواجهة العدو لابد من أن يُصلِح المجتمع الفلسطيني نفسه. ففعالية النضال الوطني الفلسطيني مرتبطة بقوة الجِسم الاجتماعي وسلامته. ولإعادة إحياء هذا الجسم كان لابد من إعادة صياغة مفهوم الجماعة للشعب الفلسطيني، وانتظامها حول قيم تقليدية

ودينـــية. إن عقدية المقاومة تنبذ كل معارضة للنظام الاجتماعي الذي تفرضه، وتـــرفض كل المتع والتسالي. ويكون من الضروري، من وجهة نظر القيادات ومناضـــلي الانتفاضة، ألا يحصل أي تشتت في الترفيه التافه، ولا بُد من تركيز كل الطاقات في عملية النضال. وطولب أفراد الشعب باحترام عمليات المقاومة ومساندتها. وخلال تلك السنوات، غابت نهائيًا الحياة الليلية، المطاعم والمقاهي النادرة أصلاً كانت تغلق أبوابها عند المساء. في قطاع غزة، كان الفلسطينيون ملـــزمين أصلاً الامتناع من أي نشاطٍ في الليل ما دام الجيش الإسرائيلي فرض مـــنع تجـــول دائمًا بين التاسعة مساءً والخامسة صباحًا. خلال ساعات النهار كانـــت الـــرحلات العائلية أو المدرسيّة في إسرائيل قد انقطعت؛ في غزة منع المقـــاتلون المتحمسون العائلات من التوجه إلى شاطئ البحر للسباحة. الكل في الضـــفة الغربية وفي قطاع غزة تبنى نمط حياة متقشفًا إما طوعًا وإما بالإكراه. الأعراس تُقام من دون احتفالات علنية. ونظام المهر الذي يُجبر العريس على أن يُـــنفق مـــبلغًا كبيرا من المال عُدَّ تقليدًا باليًا؛ وطولِب الناس بالتخلي عن هذه العادة. وأُلغيت التظاهرات الجنائزية حتى للشهداء.

كان دافع هذه الإجراءات الرغبة في تكوين مجتمع سليم، متخلّص من أفعال تعـــد، مـــن الناحية الاجتماعية، بغيضة، ومن الناحية الدينية، محرمة. فالذهنية الثورية للانتفاضة تحمل معنىً طهرانيًا قويًا. وإحدى الحجج المستخدمة لتسويغ هذا التزمت الأخلاقي كانت ذات طابع تكتيكي: إن المخلّين بالنظام الأخلاقي يكونـــون ســـببًا لتشكل خلل ضمن الجماعة، ويكون من السهل على المحتل استغلالهم. إن السكير ومدمن المخدرات يحتاج إلى مؤونة على نحو دائم، وصبية تخرق المحرمات الجنسية، كلهم يشكلون فريسة سهلة. فالجيش الإسرائيلي يمكن أن يستغل أخطاء الفلسطينيين من أجل تجنيد مخبرين. إن العدو أو المتعاونين معه يمكن أن يُجبروا هؤلاء الأشخاص المنحرفين، على الكلام، أو أن يمارسوا عليهم نوعًا من الابتزاز. وقد استخدمت هذه الوسيلة فعلاً؛ ولكن كانت هناك مبالغة في التقدير بهذا الخصوص، لكن الشباب استخدموه مسوغًا لكي يفرِضوا رقابة اجتماعية قاسية جدًا.

هذه القيم والمعايير التي فُرِضَت على سكان الأراضي المحتلة باسم الانتفاضة حددت سمات جيل كامل. حتى إنه للأصغر سنًا من المشاركين في الانتفاضة، أو لإخوتهم الأصغر الذين دخلوا الحياة خلال تلك الفترة، كان خرق هذه القواعد الأخلاقية التقليدية و/أو الدينية يُعادل الخيانة السياسية. فمن يخضع لإغراء إقامة علاقات غرامية أو أنواع أُخرى من المتع المحرمة يُشتبه به أو يتهم بأنه متآمر مع الإسرائيليين. وحتى لو لم يكونوا قد وصلوا إلى حد الخطر فإنهم يعدون قد خطوا الخطوات الأولى على هذا الطريق. وكان هذا حال جهاد الذي وقف على رأس الموكب الجنائزي لأنطون في أيار عام (1992 م)، لقد شوهِد بعد بضعة أسابيع وهو يعانق الفتاة التي يحب. جهاد مناضل ضمن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومن نشطاء الجامعة، وسجين قديم، وجه له شخص قريب إنذارًا: «نهايتك متعاون».

أما النساء فقد كن الهدف المفضّل في هذا النظام الأخلاقي. في قطاع غزة في نهاية الثمانينيات دُفعن تدريجيًا لارتداء الحجاب. وكان من أطلق هذه الحركة في البداية بضع نساء من أوساط متواضعة، وخاصة في مخيمات اللاجئين. كانت أخوات، وبنات، وزوجات المقاتلين، أو الجرحى، أو السجناء أو الذين يقتلون برصاص إسرائيلي، يتخلين تلقائيًا عن البهرجة والزينة علامة على الحزن أو الحداد. إن الجو العام ليس للبهرجة، وتدريجيًا كان الضغط الاجتماعي، في الأحياء الشعبية المعبأة جدًا للنضال ضد الإسرائيليين، يحمل عامة النساء على تغطية رؤوسهن. وأصبح الحجاب ضرورة وطنية، لباسًا يدل على الارتباط بالانتفاضة. إن مشاركة الجنس الآخر في تطهير المجتمع ضرورية، والسلوك المستقيم للشابات والزوجات هو ضمانة لشرف العائلة. وبسرعة خضعت نساء الطبقات المتوسطة والبورجوازية بدورهن لإيعاز الشباب المهدِّد، وتبنين أسلوبًا يلائم الحشمة المطلوبة وخضعن لصيرورة أسلمة العادات المعمول بها في الأراضي المحتلة. امرأة تسير حاسرة الرأس في غزة تعرّض نفسها للشتم ورشق الحجارة. وكانت وسائل الضغط بالقوة تُقنع الممتنعات من احترام القانون الذي سنّه مناضلون مسلحون شبان، من دون أي تكوين سياسي ولا تجربة سياسية، لكنهم

مـــندفعون للوصـــول إلى الاستئثار بوسائل القوة لحفظ النظام[12]. من أجل فهم الانتفاضة من الضروري فهم البعد الصراعي للعلاقات بين الطبقات الاجتماعية.

الطمـــوح السياسي عند بعضهم هو تعبير عن رغبة في الانتقام الاجتماعي. إن إجـــبار البرجوازية على تبني نمط الحياة السائد في الأوساط الشعبية والمحافظة يشكّل انتصارًا في ذاته.

ومـــا إن بـــدأت القلاقل الأولى تظهر، حتى بدأت بعض العائلات الكبيرة المنتمـــية إلى الطبقة المسيطِرة تشعر بالحذر من الهجمة الشعبية: إن البورجوازية الكبيرة كانت تقليديًا تمارس وظائف سياسية وقد ضاعفت من مواردها العقارية والصـــناعية. هـــذا الوضع سمح لممثلي هذه العشائر بأن ينسجوا على المستوى المحـــلي صـــلات حماية بالسكان. وبعضهم شغل موقع الوسيط وفاوض على ترتيبات مع الإدارة العسكرية الإسرائيلية. رفضت القيادة الوطنية الموحدة هذه السياسةَ من منطلق منع التعاون مع السلطات المحتلة. وعلى نحو مضمَر في البداية وضـــعت الوجهـــاء على المحك إذ زعمت أنها تعمل على تأمين قيادة النضال وتنظـــيم المجـــتمع. وعلى نحو معلن، حذّرت بعض ممثلي العائلات الكبيرة التي غامرت وانتقدت منظمة التحرير الفلسطينية وأعلنت مساندتها للحل الأردني، الـــذي تبنته فئة من الطبقة السياسية الإسرائيلية، ويقضي بإلحاق الضفة الغربية بالمملكة الهاشمية، وقد تبنته أيضًا بعض الشخصيات من نابلس والخليل. وهذه الشخصـــيات كانت لها علاقات اقتصادية وسياسية بالسلطة الأردنية وكان لها موقف حذر من السلطة الفلسطينية.

ومع استثناء تلك العائلات الكبيرة المحدودة التي هُمّشَت فإن المجتمع الفلسطيني تـــبنى الأهـــداف المعلنة وفعاليات القيادة الوطنية الموحدة. وكانت هناك مرحلة توافق في بداية الانتفاضة. ويعود سبب نجاح هذه التعبئة إلى التحالف الذي عُقِد بين الشباب من الفئات الشعبية، والأوساط المثقفة وطبقة التجار.

فجامعات الضفة الغربية وقطاع غزة كانت بؤر تحريض سياسي، ومختبرات للأفكـــار الصادرة من الأساتذة والطلبة بآن واحد، وكانت أيضًا بيئة ملائمة للمناضلين لأنها تقوم بنشر مبادئ وأساليب عمل الانتفاضة إلى عامة السكان.

إن جامعة بير زيت القريبة من رام الله، أو جامعة النجاح في نابلس تستقبل طلابًا من شرائح اجتماعية وجغرافية متنوعة جدًا. وجمهورها من المدينة، أو من الريف، أو من اللاجئين، كان من ذوي أصول متواضعة أو غنية.

وأسهم التجار بقسطهم في وضع مداميك الانتفاضة بتطبيق توجيهات القيادة الوطنية الموحدة. هذه الفئة الاجتماعية التي عادة ما تبقى بعيدة عن التعبئة التحقت بالنضال الوطني. فأفرادها محاصرون بمجموعة من الضغوط، التي تضبط التبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، خاضعون لابتزاز نظام ضرائبي ليس في مصلحتهم، كان من مصلحتهم الرهان على حدوث تغيير في قواعد اللعبة. شارك التجار في مقاطعة البضائع الإسرائيلية، واحترموا الإضرابات ورفضوا دفع الضرائب. في مرحلة أولى كان الشباب والتجار متعاضدين. وقد حصل أن أصلح الشباب الغلق الحديدي للمحال بعد أن أعطبه الجيش الإسرائيلي. ولكن سرعان ما حصلت خروق هنا وهناك. ففي نابلس، قام نشطاء شباب بتخريب محالّ تجارية بحجة أن أصحابها لم يلتزموا مقاطعة البضائع الإسرائيلية.

أما الخلاف فقد حصل عندما استطاعت قوات الاحتلال خرق مقاومة التجار عندما فرضت عليهم دفع ضرائب. وانتهى الأمر بهؤلاء التجار للرضوخ عندما قامت حملات مصادرة بحقهم. فزاد الشرخ بين الشباب الذين ليس لديهم ما يخسرونه والطبقات المتوسطة التي تحاول أن تتخلص من تأثيرات القمع المدمرة. وكانت تجاوزات بعض المناضلين المتصلبين المتعجلة تثير الغضب. بعد بضع سنوات من الحرمان، أُنهك السكان، وكانت الأزمة الاقتصادية التي تسببت بها حرب الخليج قد استنزفت قوى الناس، فانكسرت الحماسة الجماعية ووحدة الصف في المجتمع الفلسطيني.

ويمكن تفسير إنهاك الانتفاضة أيضًا بنتائج القمع الإسرائيلي الذي قطع رأس الحركة بسجن أو طرد زعمائها. وإثر تيتم الانتفاضة باستبعاد مسؤوليها السياسيين، تحولت القيادة إلى مناضلين أصغر سنًا، وأقل خبرة، يتعاملون مع العنف بسهولة أكبر ولاسيما بحق المجتمع الفلسطيني. ثم تفجرت صدامات بين مجموعات متنافسة. وكانت المنافسة حادة على نحو خاص بين نشطاء من فتح

ونشطاء من حماس[13] سعوا للقيام بعمليات مبهرة. وفي بعض الأحيان كان هؤلاء مشغولين بتمكين سلطتهم على الأرض أكثر من النضال ضد المحتل.

لقد زادت عسكرة الانتفاضة من حدة المنافسة، وتضاعف عدد المجموعات المسلحة التي تموّلها منظمة التحرير الفلسطينية من تونس أو عمان. إن السلطة الفلسطينية المركزية المتمسكة بأن يكون لها دور في قيادة الانتفاضة، حافظت على اتصالاتها بالمناضلين على الأرض وكانت تزودهم بالمال. ولكن هذا الوضع صار ملغومًا بفعل لعبة المنافسة التي أدت إلى مبادرات عشوائية. وقد يكون من الممكن أيضًا أن زعماء الخارج كانت لهم مصلحة في إبقاء حالة من الفوضى في الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف إضعاف بروز بنية لسلطة بديلة (نابعة من الداخل) ومتجذرة في المناطق المحتلة. لقد خلق تعدد المجموعات المسلحة البلبلة، إذ إن تحديد هوية النشطاء كان أصعب، لاسيما وأن أعضاءها كانوا يتحركون ملثمين. ولأنهم كانوا يحملون أسلحة خفيفة فقد كان من السهل عليهم اللجوء إلى استخدام القوة. إن إخفاق الانتفاضة يرجع إذًا إلى الصعوبة التي واجهها الفرقاء المعنيون في ضمان تمفصل البعدين الوطني والاجتماعي. فمشاركة شبان ينتمون إلى طبقات اجتماعية محرومة ضِمن دينامية معينة للحركة في المرحلة الأولى، لكن بدءًا من عام (1990 م) انعزل هؤلاء الشبان عن بقية فئات المجتمع وحاولوا، من خلال التهديد واللجوء إلى القوة، الحفاظ على الإجماع. وراحت مصداقية الانتفاضة تضعف. فالمقاومة المدنية والطابع المحدود للعنف، اللذان منحا الانتفاضة قوتها، تراجعا لحساب وحشية متعاظمة، مورست على الفلسطينيين أنفسهم الذين كان عليهم أن يتحملوا أعباء ملاحقة المتعاونين المفترضين وتحول بعض مجموعات الناشطين إلى عصابات.

7/1] انحراف شعبي

خلال عام (1995 م) شهدت مدينة نابلس الهبات الأخيرة للانتفاضة و لم يتحمل جنود الجيش الإسرائيلي ولا المستوطنون في المستوطنات المجاورة نتائج تلك الأنشطة، مع أن الصحف الإسرائيلية اهتمت بالظاهرة. فقد قررت مجموعة نابعة

مـــن الأوساط الشعبية في البلدة القديمة تطهير البلدة من العناصر التي عدّمّا مسيئة كالمـــتعاونين وتجار المخدرات. وهكذا قُتل ثلاثة أفراد وجُرح بالرصاص ما يقرب من عشرة، على سبيل الإنذار. وقد استفادت العصابة التي مارست هذا العنف من ســلبية الجـــيش الإسرائيلي. ففي تلك المرحلة حينما أصبح موعد سيطرة السلطة الفلســـطينية على مدن الضفة الغربية قريبًا لم يهتم الجيش الإسرائيلي مطلقًا بفرض الـــنظام والحفـــاظ على السلم الاجتماعي في المناطق التي كان يفترض انتقالها إلى السيادة الفلسطينية. وكان أحمد طابوق هو زعيم تلك العصابة التي احتلت صدارة الأحـــداث. وقـــد تركت أحداث نابلس الانطباع بأن عددًا من الشباب قد يخلق مشكلات في وجه السلطة الفلسطينية التي تشكلت في صيف عام (1994 م).

أخـــذ هـــؤلاء الشباب، الذين كانوا نشيطين في بداية الانتفاضة، يشكلون ويحلـــون على نحو متعاقب عددًا من المجموعات المسلحة مثل مجموعات النينجا والفهـــود السود والصقور. ففي عام (1989 م) قامت مجموعة (النينجا) بملاحقة المـــتعاونين؛ وقد جرى اعتقال عدد من أعضاء هذه المجموعة، وتصفية عدد آخر مـــنهم في البلدة القديمة على أيدي الوحدات الخاصة في الجيش الإسرائيلي. وبعد عام على ذلك التاريخ حلت مجموعة (الفهود السود) محل قوى (النينجا)، حيث واصل شبان البلدة القديمة أنشطتهم ضد عملاء إسرائيل وأقاموا صلة بمجموعات أخـــرى تابعة لحركة حماس، القوة الإسلامية المنافسة لفتح. ومع صلاتهم بمنظمة الـــتحرير، والأموال التي كانت تصلهم من الخارج، إلا أنهم لم يحترموا تعليمات المـــنظمة التي أمرت بوقف عمليات اغتيال المتعاونين. وعند الحاجة كانوا يطلبون الدعم المادي من بعض الأشخاص الميسورين في نابلس. وقد خضعت البرجوازية، التي شعرت بالهلع، لطلباتهم، ولعلها وجدت فيهم نوعًا من أنواع الحماية لها. وما بـــين عامي (1990 و1991 م) اعتقل أحمد طابوق ورفاقه وحكم عليهم بالسجن المؤبد، ولكن أطلق سراحهم بعد التوقيع على اتفاق أوسلو وقيام الحكم الذاتي في غزة وأريحا.

وبحسب التفاهم الذي ضمن إطلاق سراحهم كان ينبغي للشباب أن يبقوا تحت السيطرة الفلسطينية، حيث فرض على "العصابة" المنتمية إلى البلدة القديمة

في نابلس أن تقيم في أريحا تحت رقابة أجهزة الأمن الفلسطينية. و لم يكن في مقدرة السلطة الفلسطينية الوليدة البتة أن تضع في السجون "أبطال" الانتفاضة. وهكذا نجح طابوق ورفاقه في الهرب والالتحاق بمدينتهم واستعادة أسلحتهم وإعادة تشكيل مجموعتهم تحت اسم (الصقور)، التي سيطرت على البلدة القديمة في نابلس وضواحيها. وقد حقق زعيمها، الذي لقبه الصحفيون الإسرائيليون (رامبو) الفلسطيني، نجاحًا إعلاميًا ملحوظًا. ويبدو أن طابوقًا ورفاقه الذين نبعوا من الأوساط الشعبية وتركوا المدرسة وهم في سن الرابعة عشرة، قد انتشوا بالسلطة التي صاروا يمارسونها على السكان المحليين. ففي إحدى المقابلات التي أجريت معه قال طابوق: «إن مرجعيتي هي الشعب نفسه. فنحن نحاول أن نجسد فكرة حكم الشعب بالشعب، وتنبع قراراتنا من الأعماق الشعبية في غياب سلطة فلسطينية»[14]. لكنه أكد مع ذلك ولاءه لياسر عرفات الذي يعترف به زعيمًا له.

كانت جماعة طابوق تتمثل بشدة بمجتمعها، تمثلاً يتلخص بالانتماء إلى طبقة اجتماعية وإلى الأرض: كانت المجموعة تسعى لأن تمثّل الفئات المعدمة في مدينة نابلس القديمة. لذلك، فإن هؤلاء الشباب، ومع الاتصالات التي أجروها ب"عصابات" أخرى من فتح، مثل تلك التي شُكّلت في مخيمات اللاجئين على أطراف مدينة نابلس، والتحالفات التي كانوا يعقدونها معها، شكلوا مجموعة متميزة ومتضامنة. إن تجذرهم في المجتمع وحسهم الشعبي يمثلان النقيض لتجذّر البرجوازية في نابلس. إن ستة من العائلات تتحكم سياسيًا واقتصاديًا بالمدينة منذ أكثر من قرن. وتستند إرهاصات هذه الأسماء الكبيرة وسلطتها أيضًا إلى مجموعات المؤيدين التي تمكنت هذه الأسماء الكبيرة من استقطابهم عبر ممارسة نوع من الرعاية الاجتماعية عليها. إن دور الحَكم الذي أراد أحمد طابوق ورفاقه ممارسته يجب أن يُفهم ضمن سياقٍ من التشظي والتسلط الاجتماعيين، الملموسين على نحو خاص في مدينة نابلس. وقد فضّل نشطاء فتح في المدينة معاقبة أعضاء من مجتمعهم على حساب عمليات تصب في هدف التحرير. إن الخطاب القومي يسمح بتسويغ هذا الأسلوب الذي يتحدد بالرغبة في الانتقام

الاجتماعي. ذلك لأن أعداء الشعب الفلسطيني الذي يهاجمهم الشباب هم في الأكـثر دائمًا جزء من الأوساط الميسورة في المدينة. وعندما انفلتت "العصابة" قبل عدة أشهر من نهاية الاحتلال العسكري الإسرائيلي للمدينة، انتقدت حركة فـتح في نابلس هذه المبادرات النافلة والفوضوية. فالنضال ضد البرجوازية لا يدخـل في برنامج هذه المنظمة الثورية. إنما على العكس تمامًا تحاول أن ترأب الصـدع الذي ظهر عند انتهاء النضال ضد الإسرائيليين في المجتمع الفلسطيني وعقب ظهور الصراعات على السلطة في تلك المرحلة. وصارت ملحمة أحمد طابوق تكشف عن وجهها الكارثي خاصة عندما ظهر أن عائلات من وجهاء نـابلس اسـتخدمته لتنفيذ أعمال حقيرة وتصفية حسابات شخصية. ومع أن التسـتر عـلى الأسرار شائع في نابلس، فقد تحوّل هؤلاء الشباب بسرعة إلى شهود مزعجين لبعض شخصيات المدينة.

إن قصـة طـابوق لهـا دلالتها لعدة أسباب. فهي مثال لصيرورة تفكك الانتفاضة. ففي غياب قادة سياسيين طالهم القمع الإسرائيلي وجرى استبعادهم، تسلم زمام التحكم بالحركة أصغر المناضلين سنًا وفرضوا أساليب عنيفة. وهم بذلك قوّضوا تدريجيًا المنطق الذي يفترض القيام بأعمال من نوع العصيان المدني وسـاهموا في بروز الاختلافات في الرأي داخل المجتمع. من ناحية أُخرى ففي عشية تطبيق الحكم الذاتي الفلسطيني في الأراضي المحتلة، طرحت استعراضات القوة التي قام بها الشباب مسألة الخضوع للسلطة الجديدة على بساط البحث. كيف سيتمكن قادة الخارج من بسط سلطتهم على المناضلين وعلى بقية أفراد المجـتمع؟. تبدو المهمة غير سهلة. أولاً لأنهم أصحاب مشروع اتفاق سلامٍ مع إسـرائيل يـبقى مضمونه دون سقف التوقعات الفلسطينية. ثم لأن عليهم أن يقنعوا الشباب بالتخلي عن وضعهم وعن دورهم، بينما هم كان هؤلاء مقتنعين بأنهم مارسوا ضغطًا حاسمًا على الدولة العبرية دفع بها إلى دائرة المفاوضات.

2

إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني (1994-2000 م)

أدت المفاوضات السرّيّة التي جرت بين حكومة إسحاق رابين الإسرائيلية وأشخاص مقربين من ياسر عرفات إلى بلورة مشروع الحكم الذاتي على جزء من الأراضي المحتلة (عام 1967 م). وينص المشروع على أن يجري انتقال السلطة في الأراضي المحتلة إلى الفلسطينيين على نحو متدرّج وممتد في الزمن. وقد شكل الاتفاق المؤقت (غزة وإريحا أولاً)، الموقّع في القاهرة في (4 أيار عام 1994 م) المرحلة الأولى في تطبيق (إعلان المبادئ) الذي وُقع في واشنطن في (13 أيلول 1993 م). وقد نص هذا الاتفاق على أن ينسحب الجيش الإسرائيلي من المناطق التي تُسلّم إلى القوات الفلسطينية على الأرض. كانت السلطة الإسرائيلية تعد قطاع غزة عصيًا على الحكم، ولهذا فقد تخلّت بارتياح عن هذه البقعة من الأرض التي تمتد على مساحة (370) كيلومترًا مربعًا والتي يتكدّس عليها ما يقرب من مليون نسمة. إضافة إلى ذلك فإن هذه البقعة خالية من الموارد الطبيعية ولا أهمية استراتيجية لها، وليست لها قيمة دينية أو تاريخية لليهود. خمسة آلاف إسرائيلي

فقــط قدموا للاستقرار في مستوطنات قطاع غزة، وهم يشغلون اليوم ما يعادل خمس مساحة القطاع[1]. وبقي الجيش الإسرائيلي في (40%) من الأراضي بحجة حماية المستوطنات ومحاور الطرق والحدود. أما منظمة التحرير فقد امتلكت قوى أمــن داخلي مكلف فرض الأمن على (60%) من قطاع غزة. وتوصلت السلطة الفلســطينية ضــمن الاتفاق نفسه إلى السيطرة على إريحا أيضًا، البلدة الهادئة في الضــفة الغربــية. وعهد إلى السلطة الفلسطينية في إدارة القطاعات العامة فيها: التربية، والصحة، والإسكان. أما (اتفاق طابا) المبرم في (28 أيلول عام 1995 م) فــيعطي الســلطة خمــس مدن إضافية في الضفة الغربية هي جنين، وطولكرم، وقلقيلية، ونابلس، ورام الله وبيت لحم، وهي تشكل مساحة (3%) من الأراضي [المحــتلة عام 1967 م] ويسكنها (20%) من السكان. إنها المنطقة (أ) التي تمارِس علــيها السلطة مهامٌ مدنية وأمنية. أما المنطقة (ب) فهي مؤلفة من مئات القرى الفلســطينية التي تشكل (24%) من مجمل الأراضي [المحتلة عام 1976 م] ويقطنها (68%) مــن مجمــل السكان؛ وتقع مسؤولية الإدارة المدنية في هذه المنطقة على عاتق السلطة الفلسطينية، بينما يبقى الأمن مسؤولية الجيش الإسرائيلي[1]. وتبقى المســتوطنات والطرق المؤدية إليها التي هي حكر على المستوطنين، والمعسكرات والمــناطق الــتي حددتها إسرائيل مناطق أمنية، أي ما يعادل مساحة (73%) من الضــفة الغربــية تحت سيادة إسرائيلية. وقد أدّت مفاوضات إعادة الانتشار التي جــرى التصــديق علــيها ضمن اتفاقيات (واي ريفير/ Wye River)[3] إلى تخل إضافي، حيث جرى نقل (18,2%) من الضفة الغربية من المنطقة (أ) (21,8%) إلى المــنطقة (ب)، وبقــي (60%) من المناطق تحت السيطرة الإسرائيلية. وكان من المفــترض أن تمــتد الترتيبات المؤقتة[4] فترة خمس سنوات. أما ما يتعلق بالقضايا الشــائكة المرتبطة بالقدس والمستوطنات الإسرائيلية واللاجئين الفلسطينيين فقد تُركَــت جانبًا على أن تجري مناقشتها ضمن مباحثات الوضع النهائي للأراضي المحــتلة، والــتي كان يُفترض أن تنتهي عام (1999 م). في هذه الأثناء أحكمت إســرائيل قبضتها على الضفة الغربية والقدس، التي تعدها عاصمة الدولة العبرية الأبديــة وغير القابلة للتجزئة، وكان عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة عام (1992 م) (120000) مستوطن؛ وارتفع عددهم في عام (2000 م) إلى (200000)

مستوطن. وخلال فترة حكم إيهود باراك ازداد عدد المستوطنات من (100) إلى (145) مستوطنة.

اعترف رئيس منظمة التحرير الفلسطينية اعترافًا علنيًا بالدولة العبرية وقَبِل بالمطالب الإسرائيلية التي طُرِحَت خلال مباحثات أوسلو، واكتفى بحكم ذاتي محدود على المستويين الإقليمي والسياسي، وقد مثل ذلك تحولاً واضحًا في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية التي تطلعت في صيغتها المعتدلة إلى إنشاء دولة فلسطينية على "أراضي عام 1967".

أما من منظور إسرائيل فقد كانت هذه المرحلة الأولى بمترلة اختبار: هل يستطيع ياسر عرفات فرض هذا النظام السياسي الجديد على الفلسطينيين؟، وهل هو قادر، في الآن ذاته، على ضمان أمن إسرائيل؟.

لقد تزامن الوصول المظفر لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى غزة مع استعادة السكان الفلسطينيين بعض الحريّات. ولكن الشعور بالخلاص انهار عندما بدا أن التحرير لم يكن مكتملاً. وقد حاولت السلطة الفلسطينية، من خلال سعيها لضم شباب الانتفاضة على نطاق واسع إلى أجهزة الأمن، أن تحتوي العنف وأن تبني نظامًا سياسيًا. وفي قطاع غزة حيث تمارس سلطتها على أراضٍ تتميز بتواصل جغرافي، تمكنت السلطة من التوصل إلى سيطرةٍ فعالة تقريبًا على المجتمع، في حين اقتصرت سلطتها في الضفة الغربية على بعض المواقع المحدودة واصطدمت باستمرار الوصاية الإسرائيلية. وكان عليها خاصة أن تراعي وزن النُخب المحليّة والنزاعات الطبقية. إن زرع فلسطيني الخارج، وجذب الشباب واستيعاب الوجهاء أو تحييدهم شكّل خيمياء دقيقة كشفت عن علاماتِ ضعفٍ.

1/2] نهاية احتلال غزة

1/1/2] ارتياح

في نيسان عام (1994 م)، كان الجيش الإسرائيلي لا يزال في قطاع غزة، ولكن وجوده لم يكن فظًا. فمنذ المصافحة في واشنطن بين ياسر عرفات

وإســـحاق رابين في أيلول عام (1993 م) خفّ ضغط الجيش الإسرائيلي فيما يخص الحياة اليومية، إلاّ أن المخابرات الإسرائيلية قامت بتصفية عدد من أعضاء الجـــناح العســـكري لفتح. عند الحواجز المتفرقة على محاور الطرق التي سيطر علـــيها الجـــيش الإسرائيلي حاول بعض الجنود التحدث إلى سائقي السيارات الفلســـطينيين من أهالي غزة، كأنهم تأملوا أن يغادروا المكان محتفظين بذكرى تـــبادل إيجابي مع قاطنيه: «هل أنتم سعيدون بالسلام؟»، ولكن الغزاوي الذي يوجـــه إليه هذا السؤال لا يشعر بالتآخي مع الرجل ذي البزة العسكرية الذي يجبره على التوقف، فيجيبه من دون ابتسامة: «سأكون سعيدًا عندما ترحلون».

كـــان منع التجول من الساعة التاسعة مساءً حتى الخامسة صباحًا لا يزال ساري المفعول. وبدأ الشباب يخرقون هذا المنع ويستخدمون طرقًا منع التجول فيها. كان الجو الاحتفالي يبدد مرارة سنوات الاحتلال، ووصل رجال الشرطة الفلسطينية القادمين من الدول العربية المجاورة إلى قطاع غزة. وكان الأصغر سنًا مـــن بيـــنهم، الجـــيل الثاني للاجئي (مهجري) عام (1948 م)، يطؤون أرض فلسطين أول مرة. كان الاستقبال حارًا. كثيرون منهم التقوا بأقارب لهم كانوا يتصلون بهم في الماضي عبر الهاتف أو عبر الرسائل، ولكنهم لم يكونوا قد التقوا بهم سابقًا. والذين شغلوا وظائف ثانوية في الإدارة المدنية والعسكرية الجديدتين كانوا يعيشون في الأكثر في منفى عابر في مخيمات للاجئين في الأردن وسوريا ولبـــنان، ينـــتقلون من مخيم لآخر، ولكنهم الآن يستقرون في فلسطين. أحيانًا كانـــت بيوت بعض العائلات في مخيمي جباليا أو الشاطئ[5] تزدحم بمن فيها لتتمكن من إيواء أقارب من القادمين الجدد. اليوم يوم ضيافة، حيث استعراض ألبســـة وأسلحة فلسطينية يخلب الألباب، بينما بات على ألبسة العدو وأسلحته أن تخـــتفي قريـــبًا. تضـــاعف عمل المصورين في غزة. الأطفال والشباب من الجنســـين، وحـــتى الجدات وقفوا أمام آلات التصوير فخورين حاملين سلاحًا استعاروه من شرطي فلسطيني.

سُـــمح للفلســـطينيين الذين أبعدتهم إسرائيل عن الأراضي الفلسطينية قبل سنوات أو عقود بالعودة إلى ديارهم. واحتفلت العائلات والمجتمع برمته بعودة

الآباء، والأبناء الضالين، ورفاق النضال. نُصبت خيم قماشية هنا وهناك خارج المنازل لاستقبال الجموع المتواصلة من المهنئين. عناقٌ وتقبيلٌ مستمران، قبّل الرجال المناضلين العائدين من المنفى أربع مراتٍ وربما ثماني مرات أو اثنتي عشرة مرة. بعضهم أطلق الرصاص فرحًا وتعبيرًا عن شعوره بالنصر فحصلت حوادث كدّرت فرحة اللقاء. قرّرت قيادة الجيش الإسرائيلي تقديم موعد انسحابها عدة أيامٍ كما قررت أن يجري الانسحاب في الليل هربًا من أعين الفلسطينيين. ولكن الإجراء كان بلا جدوى. فقد توافد جمهورٌ واسعٌ من الشبان، لحضور عملية تسليم المواقع للشرطة الفلسطينية، واستغلوا المناسبة للقيام بانتقام رمزي؛ وهو رشق حجارة بغزارة على آخر فلول قوى الاحتلال. وقامت الشرطة الفلسطينية بتنظيم نوعٍ من تظاهرة إطلاق نار جنوني في الهواء ابتهاجًا عدة ساعات كأنه تنفيس عن الكبت الجماعي. كانت الجموع المؤلفة من الرجال حصرًا في قمة الانفعال. تجرأت أميرة حس، مراسلة صحيفة هآريتس الإسرائيلية اليسارية، وتوجهت إلى الشباب المنفعل بالعبرية لتسأل «هل هناك من يتكلّم العبرية هُنا؟». أصيب زميلها البريطاني بالذعر أمام هذه الجرأة. لكنه فوجئ تمامًا عندما التفت شابٌ، ثم آخرون بعده، وأجابوا بنعم ثم بدؤوا بالتحدث مع الصحفية التي استكملت تحقيقها.

بعد رفع منع التجول عادت الحياة الليلية إلى غزة وعاد أهل غزة للسهر. وضع بائعو الفلافل الطاولات في الخارج وفَتحت المطاعم أبوابها، واختفت البراميل الحديدية التي كانت تسدّ طرقات المدينة. وكان الازدحام على الطريق الساحلي تعبيرًا عن تشوق السكان للتنزه. وبدأ الشباب يخططون لسهراتٍ ليلية تحت ضوء القمر على الشاطئ. حتى صارت النساء تتحسّر على السهرات التي كان الرجال فيها محبوسين في بيوتهم. ولكنهن فضلن عن طيب خاطر هذا الوضع على الخوف من اقتحام الجنود بيوتهن وإمكان سجن اخوتهن أو أزواجهن. أما نساء الحي البرجوازي، في الرمال، فقد نزعن الحجاب عن رؤوسهن بعد أن شعرن بالطمأنينة لوجود الشرطة الفلسطينية.

في أحـياء غـزة الشـعبية، أبدى شباب فتح رغبة بالانضمام إلى الشرطة الفلسـطينية حيث أغرتهم البزة العسكرية. كان ذلك يعني لهم المشاركة في بناء الدولة الفلسطينية تحت قيادة رئيسهم ياسر عرفات واستمرارًا لمسارهم النضالي. لكن نتائج الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل كانت لا تزال غير واضحة. وعلى نحو عـام كان الشعور بالثقة والولاء للقائد العام الوطني والمحلي يتغلب على القلق المضمر. كان الارتياح لرحيل الجيش الإسرائيلي واكتساب حرية حديثة العهد، يشيعان التفاؤل، مع بروز تساؤلات عديدة لم تكن الإجابة عنها معروفة. متى سيجري إطلاق سراح الأسرى؟، ما مصير المعارضين الفلسطينيين؟. إن إمكان تسـليم إسـلاميين مسؤولين عن أعمال عنف ضد إسرائيل غير مقبول حتى للمدافعين عن مسيرة السلام. وكان استمرار وجود المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة مصدر قلق في ذاته.

وبعيدًا عن دوائر الحركة السياسية التي يقودها عرفات، كاد الشعور بالحذر يتغلب على الشعور بالتحرر. وعلق مواطن من سكان مخيّم اللاجئين في جباليا، اسمـه يوسف وهو نصير للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بعدما شاهد صور تدريب رجال السلطة الفلسطينية في مصر، ساخطًا: «لماذا يحملون الهراوات؟، ألكـي يضـربونا بها!». إن مجيء سلطة تحتكر العنف يُرعب جيلاً تتمثل لديه القوة في صورة الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي. كان الصحفيون قلقين أيضًا عـلى مصـير حـرية الصحافة تحت حكم السلطة الفلسطينية. إن سمعة ياسر عـرفات كونه مستبدًا، وسمعة الفساد التي لحقَت بالذين أحاطوا به في تونس، كانت قد وصلت إلى غزة. مع ذلك فإن لم تؤثر كل هذه الشكوك في المستقبل السياسي للأراضي المحتلة سلبًا في الاستقبال الحافل الذي قوبل به رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. فأبو الشعب ورمز النضال الوطني الفلسطيني استقبِل فاتحًا عند وصوله إلى قطاع غزة.

وصل في حاشية ياسر عرفات أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية وعائلاتهم. كان بعضهم من المقربين الذين شاركوا (الختيار)[6] سنوات المنفى من الخليج إلى تونـس مـرورًا بالأردن ولبنان. كثيرون منهم لم يطؤوا أرض غزة قبل ذلك

التاريخ. وعلى الأرض شكل الاختلاف بين الطبقات الشعبية المحلية والبرجوازية القادمة من الخارج، شكلاً من الصدام الثقافي.

لم تتوافر لأهالي غزة قبل هذا التاريخ فرصة للانفتاح على العالم. ما بين عامي (1949 و1967 م) كانت مصر التي أخضعته لإدارة عسكرية تمسك بهذا القطاع بيد من حديد. ولم تكن القاهرة تنوي البتة أن تستوعب سكان القطاع ولا بأي حال من الأحوال. لذلك فقد أغلقت أبواب جامعاتها أمام سكان غزة بدءاً من نهاية السبعينيات. ثم جاء الاحتلال الإسرائيلي فانقطع هؤلاء السكان أكثر فأكثر عن البلاد العربية. اضطرّ المجتمع الغزاوي إلى الانغلاق على نفسه، وبقي محافظًا. في عام (1948 م) كان قطاع غزة متخلفًا من الناحية الاقتصادية، فاقتصاده زراعي بالدرجة الأولى، وعدد سكانه يصل إلى (800000) نسمة وقد اضطُرّ إلى استيعاب موجة كبيرة من اللاجئين: لاجئين من أصول فلاحية لجؤوا إبان الهجرة الجماعية إلى غزة هربًا من الحرب. واليوم فإن نصف سكان القطاع لا يزالون يعيشون في مخيمات للاجئين في وضعٍ صحي سيئ. وكانت تجربة الانتفاضة قد زادت ارتباط سكان غزة بالقيم التقليدية والدينية.

أما "شيوخ" منظمة التحرير الفلسطينية، المقربون من عرفات أو العسكريون ذوو المراتب العالية فقد تذوقوا حياةً أخرى. كانوا مقاتلين في الأردن ثم في لبنان، لكن جزءًا منهم استقر في بلاد المغرب، لاسيما في تونس حيث عاشوا حياةً مريحة. إن نمط حياتهم الذي موّله ملوك وأمراء دول الخليج أبعدهم عن قيم مجتمعهم الأصلي. كان من السهل تعرف العائلات التي عاشت في الخارج فورًا من خلال العلامات المميِّزة للرفاه المادي، واللباس المميز للسيدات، أو الأبناء الذين يقلدون أزياء العواصم الأوربية.

بعض الغزاويين نظر بتسامح إلى هؤلاء وأقروا بالاختلاف. إن "أبناء" عرفات الذين جرى تجميعهم في بيتٍ عتيق على الطريق الساحلي يثيرون الدهشة والعطف، ومع أسلوبهم غير اللائق. هؤلاء الشبان هم أبناء وبنات شهداء منظمة التحرير الذين تبناهم رئيس المنظمة. إن فلسطينيي الشتات يثيرون الغيظ عند غزاويين آخرين. الشباب الإسلامي يميل إلى عدّ نمط الحياة الغربية لأعضاء منظمة

التحرير الفلسطينية خيانة للشعب الفلسطيني. مثلاً رفعت، وهو شابٌ في العشرين من عمره، مهنته كهربائي ويسكن في مخيم الشاطئ للاجئين، وعضو في حماس، يعد أن فلسطينيي الخارج في غزة «مسيئون للمجتمع: لأنهم ينشرون الفساد. يشربون الكحول وينظمون سهرات صاخبة. كثير من النساء صرن يخرجن حاسرات الرأس منذ قدومهن إلى هُنا. لقدْ ابتعدن عن الإسلام».

وتبدو مسؤولية مثيري القلاقل على نحو أوضح نظرًا إلى كونهم يحتلون مواقع القيادة في السلطة الفلسطينية. ولم يمضِ وقت طويل حتى أُطلق سكان غزة على هذه المجموعة اسم "التوانسة" مع أن عددًا كبيرًا منهم لم يعش في تونس. وتدل هذه التسمية بوضوح على استبعاد هؤلاء القادمين الجدد الذين تزينوا بجنسية أجنبية. كما أنها تعكس قربهم من ياسر عرفات.

ولم يتأخر فلسطينيو الخارج أيضًا عن إطلاق شعاراتهم الخاصة. فبعضهم صُدم لدى اكتشافه وضع هذا الجزء من فلسطين. ففي قطاع غزة، كانت وسائل الترفيه شبه معدومة حيث لم يكن هناك سوى مطعمين أو ثلاثة يمكن ارتيادها، وفوق ذلك لا تقدم المشروبات الروحية. ولا وجود لأي نادٍ أو سينما أو مسرح. وكان القادمون الجدد ميالين إلى النظر إلى الغزاويينّ متأخرين وجلفين. ولم يخفِ بعضهم ازدراءه لهم ورغبته في إصلاح المجتمع المحلي وتهذيبه. ومع هذه التصوراتَ المتبادلة إلا أن العلاقات لم تكن متوترة على نحو ضروري بين سكان غزة و"التوانسة". فالطرفان لم يشكلا مجموعتين منفصلتين حيث كانت هناك صلات قربى وعلاقات عاطفية جمعت بين أفرادهما.

ومنذ استقرارهم في غزة صار فلسطينيو الخارج ذاتهم يعانون الاحتجاز، بينما كان في وسع المسؤولين أن يتحركوا بحرية أكبر، وأن يسافروا إلى الضفة الغربية وإلى تل أبيب أو إلى بلد أجنبي. ومع ذلك كانت إسرائيل في مناسبات عديدة وردًا عقابيًا على العمليات الانتحارية أو إجراءً رادعًا تفرض حصارًا تامًا على قطاع غزة. ولم تنجُ البرجوازية من تدابير الأمن التي كان يفرضها الجيش الإسرائيلي حتى عندما كان الفرد من أفرادها يحمل بطاقة (شخص مهم جدًا/ VIP). وخلال سنوات طبع فلسطينيو الشتات بطابعهم غزة وصارت لهم

أمكنة التقاء وترفيه، حيث جرى تنظيف أجزاء من الشاطئ، وتوفير إمكانية استئجار شاليهات للمصطافين. وفتح مطعم راق اسمه (لو مولان/ الطاحونة) أبوابه، كانت وجباته مكلفة وتنظم فيه نتائج سحب اليانصيب وأمسيات راقصة. وهكذا حافظت بعض الأمكنة المختارة على التواصل الاجتماعي داخل هذه الحلقات الضيقة التي انضم اليها بعض سكان غزة المرتبطين بشبكات السلطة.

2/ 1/ 2] تشكيل أجهزة الأمن

كان على السلطة الفلسطينية التي تشكلت في الأساس من فلسطينيي الخارج أن تحوز الشرعية من سكان المناطق المحتلة. فهل كان الشباب الذين استولوا على السلطة بفضل الانتفاضة مستعدين لإخلاء مواقعهم والتأقلم مع الحكام الجدد والتكيف مع طرائقهم؟. هذا السؤال طرح نفسه بقوة أكبر بقدر ما كان شبان الانتفاضة مقتنعين بأن الاتفاق الذي وقعته منظمة لتحرير كان نتيجة النضال الذي خاضوه ضد الاحتلال والضغط الذي مارسوه على إسرائيل.

لم يكن في وسع الحكام الجدد المفاخرة بأنهم حققوا نصرًا حاسمًا على إسرائيل، فمضمون الاتفاقات التي تفاوضت عليها المنظمة كانت دون طموح برنامج فتح. فهذا التنظيم الأكبر داخل منظمة التحرير والأكثر اعتدالاً تطلع إلى إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود عام (1967 م) تكون القدس الشرقية عاصمة لها. غير أن اتفاقات أوسلو لم تمنح الفلسطينيين سوى حكم ذاتي منقوص على القسم الأكبر من قطاع غزة وعلى مقدار قيل من الضفة الغربية؛ و لم يكن مستقبل هذه الصيغة مضمونًا. ومن ناحية أخرى لم تتمتع السلطة الفلسطينية بمداخيل مالية تسمح لها بشراء السلم الاجتماعي وضمان ولاء الناس للنظام الاجتماعي الجديد. ومع أن مساعدة المجتمع الدولي كانت مهمة إلا أنها وظفت لتمويل مشاريع محددة.

كما راهن الزعماء على توظيف العدد الأكبر من شبان الانتفاضة في قوى الأمن بهدف تعزيز سلطتهم. وكانت استراتيجية السلطة في استيعاب مقاتلي

الانتفاضة في قطاع غزة ناجحة، وحيث كان الحصول على وظيفة في الشرطة أو الجيش فرصة بديلة عوضًا من البطالة أو من مهنة هشة يدوية لجيل فضل الالتزام السياسي علي التكوين الجامعي أو المهني. إضافة إلى ذلك فإن الشباب عندما يصبحون جزءا من آلية السلطة يشعرون بأنهم احتفظوا بجزء من السلطة التي كانوا يمارسونها من قبل. كانوا في أكثرهم أعضاء في حركة فتح يتمثلون قياداتهم والدور الذي تفرضه عليهم[7].

وفي حال ضعف خضوع هؤلاء الشباب فإن رجال الشرطة يمتلكون كل وسائل الضغط المادية والجسدية لإبقائهم ضمن الخط.

إن سيرة جمال مثال رفيع لذلك، حيث كان من الصقور خلال فترة الانتفاضة، ضمن المجموعة المسلحة لفتح. عندما وصلت المجموعة الأولى من رجال الشرطة الفلسطينية، كان موقف جمال مترددًا. رضخ لقيادته، لكنه أعلن أنه في المستقبل قد يدعم حماس إذا تبين له أن هذه الحركة تخدم مصالح فلسطين على نحو أفضل. ولكنه عندما ترفع إلى رتبة ضابط في جهاز المخابرات العسكرية، كان عليه أن يشارك في قمع أعضاء حماس والجهاد الإسلامي فأعلن: «لو كنت في السلطة، لكنت سأتخلص بسرعة من الإسلاميين . . بصراحة لو كنت مكان السلطة الفلسطينية لوضعت يدي بيد الإسرائيليين واحتللت البلاد العربية!».

2/ 1/ 3] التعبئة ضد الإسلاميين

أحمد جاد الله يعمل مصورًا في وكالة رويتر للأنباء، وهو من عائلة مهجرة تقطن في ضاحية من ضواحي غزة؛ إنه الابن الأكبر بين سبعة إخوة، كوَّن نفسه بنفسه. وعندما بلغ الرابعة والعشرين من عمره تمكن من الحصول على هذه الوظيفة. قصير القامة، نحيل، يبدو لطيفًا ومرهفًا، ولا مثيل له في التسلل والتقاط الصور عند الضرورة. كان أحمد قد كسب احترام والده، وهو رجل دين وقور في الحي، وخطيب جامع يؤم المصلين في المناسبات. أسرته مقربة من حركة حماس، ولكن أحمد لم يكن من نشطاء الحركة، مع أنه سجن مرة واحدة خلال الانتفاضة من دون سبب يذكر. يومها أوقفه الجنود الإسرائيليون بينما

كان يبحث عن أخيه صلاح، الذي كان قد غاب عن البيت فترة. أما صلاح فقد كان من نشطاء الحركة، التزم النضال منذ اللحظة التي رأى فيها بأم عينيه مقتل أخيه الأصغر خالد. أصيب الشاب الصغير خالد برصاص الجيش خلال مواجهات بين الجيش الإسرائيلي وراشقي الحجارة؛ حاول صلاح الاقتراب لإسعافه لكن خالدًا نهاه عن ذلك وطلب منه أن يهرب لكي لا يتعرض للتوقيف، مؤكدًا له أن الجنود سيقومون بنقله إلى المستشفى، فأذعن صلاح، وانسحب لكنه من مخبئه على سطح منزل مجاور أخذ يرقب المشهد. وصل الجنود الإسرائيليون إلى مستوى خالد المسجى على الأرض ووقفوا فوق رأسه وبدلاً من أن يسعفوه أجهزوا عليه بعدة طلقات نارية، وصلاح الذي لا حول له يتابع مشهد قتل أخيه، من هنا بدأت مسيرته النضالية.

في أحد أيام تشرين الأول عام (1994 م) كان أحمد في مكاتب وكالة رويتر، استلم طردًا موجهًا له، كان في الطرد شريط فيديو، الصور لم تكن واضحة لكنها تظهر ثلاثة شبان ملثمين ومسلحين يحيطون بطريدة. كانت مجموعة من حماس قد خطفت جنديًا إسرائيليًا من الوحدة الإسرائيلية العاملة في القطاع اسمه ناشون واكسمان. أعلن الخاطفون عمليتهم وشروطهم لتحريره وهي: إطلاق سراح أعضاء حماس المعتقلين في السجون الإسرائيلية، ولاسيما مؤسس الحركة الشيخ أحمد ياسين. اضطرب أحمد، خاصة أن صوت الشخص الملثم الذي يتكلم في الفيديو كان يبدو له مألوفًا. إنه صوت الشخص الذي جاء الجنود الإسرائيليون يبحثون عنه. لم يكن أحمد يعرف شيئًا عن أنشطة أخيه السياسية والعسكرية لكنه كان يعرف كمية الغضب التي يضمرها في داخله.

طالب رئيس الوزراء الإسرائيلي، إسحاق رابين، السلطة الفلسطينية بمطاردة المجموعة الإسلامية الخاطفة. كانت أجهزة المخابرات مقتنعة بأن الخاطفين يختبئون في مكان ما في قطاع غزة. وبسبب الضغط الإسرائيلي قام ياسر عرفات بتوجيه الأوامر إلى أجهزة الأمن المختلفة لديه بالتقصي السريع والناجع. تم توقيف المئات من عناصر وكوادر حماس وأخضعوا للتحقيق. صدم أحمد عندما عرف أن أخاه متورط. وجرى اعتقاله هو الآخر بشبهة التواطؤ، وأودع في زنزانة تابعة لجهاز

الأمـــن الوقـــائي. وقد أدى التعاون الأمني إلى معرفة مكان الخاطفين، الذين لم يكونوا في موقع خاضع للسلطة الفلسطينية وإنما في قرية قريبة من القدس لا تزال تحـــت السيطرة الإسرائيلية. هنا، استبعد المسؤولون الإسرائيليون إمكان التفاوض مـــع أعضاء المجموعة الخاطفة الإسلامية وقاموا بعملية مسلحة؛ شنت وحدة من الوحـــدات الخاصة الإسرائيلية هجومًا أدى إلى مقتل الخاطفين والرهينة. عرف أحمـــد الخبر وهو في السجن، رفض الإسرائيليون تسليم جثمان صلاح إلى أهله. بُـــرئ أحمد وخرج من السجن، ولكنه لم يخرج من غزة-السجن. وتكرر الأمر مرتين متتاليتين؛ قررت وكالة رويتر تسميته مديرًا لمكاتبها في العالم العربي وإيفاده إلى أبـــو ظـــبي، ثم دعي في مناسبات عدة إلى أوربة لاستلام جوائز على صوره، وكان موقف جهاز الاستخبارات الإسرائيلية الداخلية (الشين بيت) حاسمًا دومًا بشأنه. لابد من أن يدفع أحمد جاد الله ثمن ما اقترفه أخوه، ومُنع مغادرة ال(370) كيلومترًا مربعًا التي يعيش فيها.

شـــكلت حادثـــة خطف الجندي ناشون واكسمان منعطفًا في تطور أداء السلطة الفلسطينية لأنها اضطرت، نتيجة للضغط الإسرائيلي، إلى تعبئة الأجهزة الأمنـــية الـــتابعة لهـــا لكشف الشبكات الإسلامية، والتحقيق مع مشبوهين والكشـــف عن مخابئ الخاطفين. بل إن مراقبة الشبكات التابعة لحماس والجهاد الإسلامي وقمعها باتت المهمة الأولى لقوى الأمن الفلسطينية. وقد زُود رؤساء الأجهـــزة المختلفة بقدرات مادية ورفع عدد عناصرها. كانت اتفاقيات أوسلو قـــد حددت عدد أعضاء قوى الأمن الفلسطينية ب(9000) عنصر، بينما وصل الـــيوم عددهـــا إلى (50000) شخص. هذه الزيادة حصلت بموافقة ضمنية من السلطات الإسرائيلية، فزيادة عدد عناصر الشرطة وأجهزة المخابرات يساهم في نهاية المطاف في حماية إسرائيل.

شهدت تلك المرحلة ولادة قوافل من الأجهزة في مناطق الحكم الذاتي؛ في الضـــفة الغربـــية وقطاع غزة على السواء: الشرطة المدنية، المخابرات العامة، المخابـــرات العسكرية، الأمن الوقائي، البحرية، القوة (17)، الحرس الرئاسي، الأمـــن الوطـــني، وقوى الأمن الخاصة. وكانت زيادة عدد الأجهزة على هذا

النحو فرصة لياسر عرفات لتعيين مقربين منه في مناصب قيادية ليضمن ولاءهم الدائم، كذلك فإنه عندما يوزع المهام على عدة أشخاص يتفادى إعطاء شخص واحد سلطة كبيرة. "فَرِق تَسد" واحد من شعارات "الختيار". ولم يجرِ تحديد مهمات أجهزة الأمن المختلفة بدقة. كان هذا الوضع الضبابي يغذي المنافسة بينها. في قطاع غزة كان وجود هذه الأجهزة واضحًا على نحو خاص، حتى إن إيقاع الحياة اليومية كان يتحدد بتدخلاتها. وجاءت المبادرات الشخصية للعناصر الجديدة لتضاف إلى أوامر الرؤساء الراغبين بترسيخ سلطاتهم عبر تقويض المجتمع إن في قطاع غزة أو في الضفة الغربية.

2/ 2] نابلس المتمردة

2/ 2/ 1] تصفية حسابات وصراع طبقي

في الأشهر التي سبقت دخول السلطة الفلسطينية نابلس، كان أحمد طابوق "رامبو" المدينة القديمة وأصدقاؤه، يناقشون مع ممثلي السلطة شروط انضمامهم إلى أجهزة الأمن. في شهر كانون الأول من عام (1995 م)، انسحبت القوات الإسرائيلية من المدينة قبل الموعد المحدد بيومين، فتوجه السكان إلى سجن المدينة. شباب الانتفاضة كانوا متوترين وخائفين من دخول المكان الذي سبق أن استجوبوا فيه وعذبوا وسجنوا. وخرج من السرية آخر النشطاء والتقوا بعائلاتهم وذاقوا طعم حرية من نوع جديد. ولكن الهدنة لم تدم من وجهة نظر طابوق وشلته، فالمسؤولون الفلسطينيون الذين بدوا مهتمين بهم جدًا منذ بضعة أسابيع لم يعودوا يكترثوا لندائهم. وكانت الأخبار مقلقة جدًا. السلطة تعدهم من الآن فصاعدًا خارجين على القانون، وبعض الذين في السلطة كانوا يرغبون بإقصائهم. الرئيس [بالنطق العربي دومًا] يطالبهم بتسليم أنفسهم. خاف النشطاء الخمسة وعادوا إلى مخبئهم. تمركزت قوى الأمن الفلسطينية في المدينة القديمة، وحاصرت البيت الذي اختبأ فيه هؤلاء الهاربون. وبعد يومين من الحصار، سلم أحمد طابوق ورفاقه أنفسهم حيث نقلوا إلى إريحا وهناك وضعوا قيد الاعتقال. لكن مسؤولي الأمن أكدوا لهم أنه فور أن تحل بعض المسائل

سيكون بإمكانهم العمل ضمن الأجهزة العسكرية التابعة للسلطة. والحقيقة أن طابوقًا ورفاقه قضوا سنة ونصفًا في التوقيف من دون أن يفهموا ما يجري لهم. كان يؤخذ عليهم عدم إذعانهم لسلطة عرفات، ولكن لم يصدر حكم ضدهم، وكان السجانون يعدون الشباب دائمًا بأنه سيكون بإمكانهم عرض أمرهم على مسؤولين وتوضيح قضيتهم. ومرت الشهور من دون أن يكون هناك أي لقاء بممثل للسلطة.

كما وضع شابان من فتح تحت رقابة أجهزة الأمن الفلسطينية، هما ناصر جمعة ومحمود الجميل، صديقان ارتبطا من خلال النضال السياسي خلال الانتفاضة، ثم عاشا حياة هادئة منذ أن أفرج عنهما في نيسان عام (1994 م). الأول يعمل في شركة لرسم المصورات والثاني يعمل في شركة تأمين. رسميًا، كانت السلطة تتهمهما بأنهما وراء الأعمال التي قامت بها عصابة طابوق. كان ناصر ومحمود يعرفان العصابة التي روعت المدينة، وشقيق محمود الأصغر كان عضوًا في المجموعة. لكن ناصر يؤكد أنه تخلى في تلك الفترة عن كل نوع من أنواع النضال ضد إسرائيل. والحقيقة أن نضجه السياسي وطبعه الرصين لا يتفقان مع الاندفاع والأساليب المتعجلة والعنيفة للعصابة المسلحة.

وبعد أن جرى تحييد طابوق جاء دور ناصر جمعة ومحمود الجميل. طالبتهما الشرطة الفلسطينية بتسليم نفسيهما. فوجئ ناصر ومحمود وغضبا وشدا الرحال هاربين إلى رام الله التي كانت لا تزال تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي بضعة أسابيع أخرى، وهناك تحدثا إلى مسؤولين في فتح تابعين لجهاز المخابرات العامة. عند وصولهما إلى مركز المخابرات صودر منهما جهازا هاتف جوال كانا بحوزتهما. وجرى توقيفهما، ورُحلا إلى إريحا حيث انضما إلى السجناء الآخرين القادمين من نابلس. بعد بضعة أشهر بدأا إضرابًا عن الطعام. عندها نقلا إلى سجن آخر في نابلس.

كان ناصر الذي اضرب عن الطعام منذ أسبوعين، يعاني على نحو خاص الضعف. كان معزولاً في زنزانة منفردة، فغط في نوم عميق، وكان سجانوه الفلسطينيون يمنعونه من أن يذوق طعم الراحة. «بعد ساعة جاءوا وطلبوا مني أن

أنهض. ظننت في بادئ الأمر أنهم يريدون نقلي إلى زنزانة وضعها أفضل، فطلبوا مني أن أخلع ثيابي وأن أقف عاريًا على سحارة، وربطوا يديَّ وضربوني، وطلبوا مني أن أتكلم وأن أقص عليهم سيرة حياتي. قلت لهم أني أريد أن أموت. رشقوني بالماء وضربوني بأسلاك الكهرباء لساعات متواصلة، غبت عن الوعي، تركوني، بعد وقت قصير سمعت صراخ محمود، كانوا يشربون العرق. لا اعتراض لي على العرق في ذاته، ولكن السجن في رأيي لم يكن المكان المناسب لشرب العرق. كانوا كالمجانين سكارى تمامًا، شبابًا في مثل عمرنا، من فلسطينيي الخارج، أظن أنهم ضربوا محمود على رأسه فغاب عن الوعي فنقلوه إلى المستشفى. لم أكن أعرف ما يجري لكنهم بدؤا بتغيير سلوكهم معي، بدؤوا يكلمونني، ثم نقلوني إلى حيث التقيت بأطباء عالجوني، بقيت خمسة أيام عاجزًا عن الحركة بسبب الجروح التي أصبت بها. وبقيت في السجن ستة أشهر إضافية».

مات محمود الجميل متأثرًا بالجروح التي أصيب بها في السجن. انتشر الخبر وعم الغضب الأحياء الشعبية في المدينة. لم يتسع المسجد للعدد الهائل من الناس الذين جاءوا للمشاركة في التشييع. في المقبرة تعذر على أفراد العائلة الوصول إلى الجثمان لفرط ما تدافع المشيعون لتقبيل محمود. وتحول موكب تشييع الشاب إلى تظاهرة ضخمة ضد السلطة الفلسطينية. وهاجمت الجموع محطة وقود يملكها رئيس بلدية المدينة، غسان الشكعة ثم سارت باتجاه بيته.

عُد رئيس البلدية مسؤولاً عن موت محمود الجميل، المناضل الذي شارك في الانتفاضة والذي ينتمي إلى الفئات المعدمة في نابلس. كان الشباب مقتنعين بتورطه المباشر في مقتل محمود. كان خطاب البرجوازية أكثر حذرًا لكنها رأت أن غسان الشكعة لم يكن بمعزل عما جرى.

وكان شبان الانتفاضة يظنون أن محمودًا وناصرًا يملكان معلومات تورط غسان الشكعة – إثباتات على تعامله مع إسرائيل مثلاً. ويقال أيضًا إن الجميل والشكعة قد تشاركا في عمليات تجارية وأنهما تخاصما إثر خلافات وقعت بينهما. قام الدكتور معاوية المصري وهو أحد وجهاء نابلس المحترمين بمعاينة الجثة التي بدت عليها آثار التعذيب؛ وقد لاحظ أيضًا آثار التعذيب على جسد ناصر.

والدكـــتور المصري لم يكن راضيًا عن أفعال هؤلاء الشبان الذين يعدون أنفسهم فـــوق القانون. ومع أن الطبيب لم يتهم غسان الشكعة على نحو مباشر بأنه وراء جلســـة التعذيب، إلا أنه كان يعرف بطريقة ما أن المحامي، أي الشكعة، متورط في قضية مشبوهة مع الشابين.

ازدادت الشكوك في شبكة علاقات عائلة غسان الشكعة، فقد كان رئيس البلدية قد زوّج ابنته إلى ابن مسؤول البحرية المحلّي، الذي كان ضابط السجن الذي أوقف وعُذِّبَ فيه محمود وناصر.

تعـــد عائلـــة الشكعة من أكبر عائلات نابلس، وقد شغل عديدون منها منذ بدايـــة القـــرن منصب رئيس البلدية، وتفرغ آخرون لمتابعة شؤون العائلة وتوفير ازدهـــار أعمالها: في الأصل هم ملاكو أراضٍ، لكنهم بعد ذلك نوّعوا أنشطتهم واتجهـــوا نحو الصناعة. وكانوا، كشأن عائلاتٍ أُخرى كبيرة كعائلات المصري، وكـــنعان، والنابلسي وعبد الهادي يسيطرون سياسيًا واقتصاديًا على المدينة منذ العهـــد العثماني. كانت مدينة نابلس منذ القرن التاسع عشر مدينة صناعية مختصة بصـــناعة النســـيج والصابون؛ وكل هذه العائلات استثمرت أموالاً في المصانع وطـــوّرت شـــبكاتها الخاصة[8]. ومع وجود منافسات بين هذه السُلالات ذات المكانة الرفيعة فإن أعضاءها حافظوا على حد ما من التفاهم يكفي للحفاظ على موقع كل منها. ولكي يضمنوا حالة السلم الاجتماعي كانوا يساهمون في أعمال خيرية تخفف بؤس فقراء المدينة. وخلال فترة الاحتلال الإسرائيلي، مارس بعض هـــؤلاء الوجهاء دور الوسيط بين الإدارة العسكرية والمجتمع الفلسطيني. كان من مصـــلحة الدولة العبرية أن تدعم سلطة النُخَب التاريخية في الضفة الغربية وقطاع غـــزة. والواقع أنها كانت تشكل عند القادة الإسرائيليين محاورًا محتملاً، فهم قد رفضـــوا حـــتى عام (1990 م) عد منظمة التحرير المحاور المحتمل. ولكن حكومة إســـحاق رابين التي استلمت السلطة عام (1992 م) كسرت بحذر أحد المحرمات عندما فاوضت سريًا ممثلين من منظمة التحرير الفلسطينية. من ناحية أخرى فإن سلطة الاحتلال عندما حافظت على وضع الوجهاء المحليين إنما كانت تراهن على

قدرتهم على حفظ الأمن السياسي. وبعض أعضاء هذه العائلات الكبيرة كان مستعدًا للقبول بتسويات عندما كان الأمر يتعلّق بمصالحهم.

وقلبت الانتفاضة النظام الاجتماعي القائم الذي كانت تتحكم به هذه العائلات التاريخية. فقد قام نشطاء الانتفاضة بتحييد هذه العائلات وتهميشها. أما غسان الشكعة فقد تردد في مسايرة شباب فتح. لم تكن طبيعة العلاقات بين الطرفين واضحة تمامًا. كان غسان الشكعة عضوًا في المنظمة السياسية لياسر عرفات وكان يُفترَض به أن يؤدي مهمة الوسيط وينقل أموالاً ترسلها منظمة التحرير الفلسطينية إلى نشطاء الانتفاضة. من الممكن أن يكون قد وقع ضحية جشع الشبان الذين حاولوا في تلك المرحلة الضغط عليه للحصول على المزيد من الأموال، ومن الممكن أيضًا أن يكون قد فاوض بعضًا منهم على اتفاقات جانبية مؤقتة. نابلس لا تَفشي أسرارها. لكن من المؤكد أن علاقات ربطت بين الطرفين، وأن منافسات على السلطة وبغضًا اجتماعيًا وتحالفات طبقَية حكمت هذه العلاقات. ناصر جُمعة يؤكد أن الشكعة كان في مرحلة ما تحت رحمتهم: «خلال الانتفاضة، كان على غسان الشكعة أن ينتظر شهورًا لكي يتمكن من الكلام معنا». ناجي ومن دون أن يطيل الشروح يقول: «بعد أن حرقتُ سيارته، صرت أتفاهم معه جيّدًا». من المؤكد أن موت محمود جميّل، العضو في فتح، لم يكن مبرمجًا من السلطة الفلسطينية، وأن نهاية جلسة التعذيب قد أُفلتَت من أيدي مبرمجيها. ولكن التفسير الذي يقول إن الضباط الصغار فقدوا السَيطرة لأنهم لا يملكون التجربة غير دقيق ويجب أن يستبعد. إن قرار إنزال عقوبات جسدية اتخذه مسؤولون لهم مكانتهم الرفيعة في شبكات السلطة. كان الهدف إرهاب وإسكات هذين الشابين وكسر إرادتهما. ومن المؤكد أن محمودًا وناصرًا كانا شاهدَين مزعجَين أو أنهما كانا يهددان تهديدًا مباشرًا سمعة شخصيات متنفذة ومصالحها.

إن القصة كما حصلَت أو كما تُحكى ليست حالة شاذة مرتبطة بنظامٍ سياسي جديد، بل تعكس عنف الصراع الطبقي في المدينة. إن الدخول المفاجئ للشباب إلى الساحة خلال الانتفاضة قد خلخل الوضع القائم، ثم إن العودة القوية

للفئات المسيطرة بعد تطبيق الحُكم الذاتي الفلسطيني كانا ظاهرتين وصلتا إلى أوجهما في نابلس ذلك لأن ياسر عرفات ولكي يُسيطر على الضفة الغربية، وخاصة على نابلس، لم يستطع تجاوز العائلات الكبيرة و لم يتمكن من أن يضعها تحت عباءته. وقد جعلت سمعة تلك السلالات وتاريخها، والعلاقات الوثيقة، السياسية والاقتصادية، التي تقيمها بالعرش الهاشمي، حذرة. ف"الحل الأردني" الذي يفترض ضمّ الضفة الغربية إلى المملكة المجاورة سيناريو مازال ممكنًا عند بعض الأوساط الفلسطينية والإسرائيلية معًا، وعلى رئيس منظمة التحرير أن يُثبت للمشككين أن سلطته هي الحل الوحيد الممكن. ولهذا السبب فإنه احتفظ بمناصب داخل السلطة الفلسطينية الوليدة لبعض أعضاء تلك العائلات الكبيرة في نابلس ليختاروا ما يريدون منها. وقد عين غسان الشكعة رئيس بلدية، وماهر المصري وزير اقتصاد ومحمود العلّول حاكمًا للمدينة وسعيد النابلسي رئيس غرفة التجارة. ومن ناحيتهم فقد قام هؤلاء الوجهاء باستخدام وسائلهم الخاصة لكي لا يستبعدهم نظام ياسر عرفات وجهازه العسكري.

شكّل غسان الشكعة حجر الأساس في لعبة التوازنات تلك، وكان يمثّل عائلة من أكبر عائلات المدينة التي شغل أعضاء منها مرات عديدة منصب رئيس البلدية، وكان يُعد قريبًا تقريبًا من ياسر عرفات. وكانت قدرة الشكعة على المواءمة بين شرعيتين متنافستين متميزة على نحو خاص، وكذلك قدرته على إعطاء نظام السلطة المركزية وضعًا مقبولاً لدى النُخَب المحليّة. وقد جرت هذه التسوية بين الكبار على حساب شباب الانتفاضة المتحدرين من طبقات شعبيّة، ودفع طابوق وشلّته ثمن التسوية حيث سُجِنَ أعضاء المجموعة من دون محاكمة مدة ثمانية عشر شهرًا، وجرى قتل الشاهد المزعج؛ عمليًا جرى تحييد مناضلي مخيمات اللاجئين.

عندما أُخلي سبيل طابوق وأصدقائه اقتُرح عليهم الدخول في أجهزة الأمن. إن سياسة احتواء هؤلاء الشباب لم توضع موضع تساؤل بعد حادثة اعتقالهم. اثنان منهم قبلا والتحقا بالأمن الوقائي ولكن التزامهما الضعيف وانتماءهما

الهش أدّيا بسرعة إلى طردهما من الخدمة. وها هم الشباب الخمسة عاطلون عن العمل، كسالى ومن دون أي أُفق.

تفتقد المجموعة الالتزام العقدي الكافي لتبقى متماسكة. إن نضالها من أجل الشعب الفلسطيني صار مستحَيلاً بعد الآن. فهذه المجموعة من الشباب ليس لها مشروع مهني أو سياسي، وبفعل تجربة السجن التي هزمتهم فقد ضيّعوا الدوافع التي أدّت أصلاً إلى تشكيل "العصابة". من ناحيته، كان غسان الشكعة يسعى لـتمكين سلطته من خلال تفكيك المعارضة والفوضى المتوقعين، لذلك عرض عـام (2000 م) عـلى شباب عصابة طابوق أن يعملوا عنده. اثنان منهم قَبِلا وصـارا مـن حُراسه الشخصيين مقابل راتب (300) يورو في الشهر. وبهذه الطـريقة وَجَدَ رئيس بلدية نابلس طريقةً لكي يحمي نفسه من كراهية هؤلاء الأشخاص ومنح نفسه ترف مظاهر الولاء. وها هو أحد المرافقين يفسّر خياره: «إن الشكعة يخدم البلد، وله علاقاته. إنه شخصٌ معروف». وهكذا، ومع البعد الصـراعي للعلاقة بشخص مثل الشكعة فإن الارتباط بعضو من هذه السلالة المهيبة يبقى خيارًا جذابًا يوحي بالأمان لبعض هؤلاء الشباب الضائعين، هذا مع الصـعوبة التي يجدها بعض النشطاء السابقين في الالتزام المواعيد الثابتة والدقيقة بالعمل، كأن يستيقظوا كل يوم في ساعة محددة. غير أن هذا المرافق الجديد يعد أن خـياره هـذا يوفـر له الإطار الذي يحتاج إليه ويحميه من: «الوقوع في المشكلات».

يفضّـل أخو محمود جميّل الصغير الذي كان فردًا في العصابة ألاّ يتكلّم عن خـيانة هـذا الرفيق القديم. وها هو اليوم، وهو عاطل عن العمل وعاجز عن الـتأثير في الأحداث يعلّق على الموقف: «عندما خرجت من السجن اقترحوا عـليّ أن انضـمّ إلى أجهـزة الأمن، وأن أختار المكان الذي يلائمني، لكني رفضـت». إن شخصًا مثلي سيبقى مسكينًا ومن دون مستقبل. إن مسؤولي السـلطة يعدونـنا زعرانًا، ولكن الناس يعرفون من نحن وماذا فعلنا. إن الناس يمـيزون الأشـخاص الشرفاء والوطنيين. في الماضي كُنّا نسيطر على نابلس، وكانـت العدالة قائمة. لم نكن نشهد أمورًا مثل الكحول والدعارة. واليوم،

تجدون فتيانًا في الرابعة عشرة يشربون الكحول في الشوارع. إن الشباب الذين انعزلوا عن النظام السياسي الجديد غير قادرين على معارضته.

2/ 2/ 2] انتصار الوجهاء

التحق قسم من مقاتلي فتح إذًا بالنظام السياسي السائد، وجرى تكليفهم حفظ الأمن؛ وها هم الآن يساهمون في حفظ نظامٍ ملائمٍ للمستثمرين من برجوازية نابلس. إن التجار والمستثمرين الذين لُجِموا وتعثرت مشاريعهم خلال الانتفاضة الأولى، يميلون إلى مناخ السلم الاجتماعي ويرفضون التدخل أكثر من الضروري في شؤون السلطة المركزية. فضبط نزعة المعارضة عند الشباب يُساهِم في توفير راحة البرجوازية.

ازدهرت أعمال خالد التجارية، وهو ابن عائلة كبيرة في نابلس التحق بمعمل والده، الذي حصل على وكالة لنوع من السيارات الأجنبية، فطوّر الفرع الذي يختص ببيع قطع السيارات في سوق الضفة الغربية التابع له. وقد كان خالد درس في الجامعة الأمريكية في القاهرة حيث تأخر سنوات في دراسته إلى أن حصل على ما يُعادل شهادة الماستر. وكان والده يدفع له ما يحتاج إليه طوال فترة الدراسة. عاد خالد إلى نابلس في الفترة التي كانت السلطة الفلسطينية فيها قد بدأت تُباشر فرض سيطرتها على الأرض. رجع إلى بيت العائلة ليواجه من جديد سلطة الأب واهتمام الأم الخانق. وقد جرت العادة، وعلى الأخص عند البرجوازية النابلسية، أن الشاب مادام عازبًا لابد له من أن يعيش في كنف العائلة. أحيانًا تكون مقايضة الحريّة بدفء العائلة والبحبوحة الماديّة مغرية. كان خالد في الثالثة والثلاثين من عمره، الأخ الأكبر لشقيقين وشقيقة. تزايد الضغط، المواربَ أحيانًا والمُلح أحيانًا أخرى، لكي يتزوج، وبدأ الطالب السابق يخضع للضغوط ويفكّر في البحث عن زوجة. تخلّى عن الخروج مع أصدقائه لشرب البيرة في المدينة. يجب أن يُحافظ على سمعة العائلة. وقد أزعجه الموضوع في البداية، ولكنه أقنع نفسه بأنه ينتمي إلى عائلة محترمة، وعندما يُحافظ على العادات، فهو سيضمن مساندة محيطه في المسائل التجارية

والشخصـيّة. عندما يعتمد سلوكًا لا غبار عليه يستطيع أن يستفيد من مزايا سمعة عائلته.

وشـعار عائلة خالد هو التزام بمجموعة من القواعد في السلوك: «لا للسياسة، ولا للرئاسة، ولا للجنون». وبهذا فإن عائلته لا تسعى لمنافسة عائلة الشكعة ولا عائلـة المصري ولا عائلة كنعان. لا يطمح أفرادها إلى أن يصيروا رؤساء بلدية، ولا نوابًـا، ولا وزراء ولا رؤسـاء غـرف تجـارة. إنهم يتطلعون إلى النجاح الاقتصـادي والاحـترام الاجـتماعي. يتجنبون الظهور اللافت والشذوذ عن الأخلاقـيات السـائدة في محيطهم. لاحظ خالد أن أفعال عائلته قد تغيرت مع الـزمن، عندما يتصفح الصور، يكتشف أن أمه وقريباته كن يلبسن تنانير قصيرة تقريـبًا، أما اليوم فهن يغطين شعرهن بالحجاب. حتى أخته الصغيرة، التي تعمل محللـة نفسـية، تظهر بالهيئة نفسها. وأخوه الأصغر يسير على الخط المرسوم له. وحده أخوه الصغير يرفض المبادئ الملقنة في العائلة ويعترض على السلطة الأبوية. أيمن الذي يبلغ اليوم التاسعة عشرة من عمره كان طفلاً في الانتفاضة الأولى، وما أن بلـغ العاشرة من عمره حتى اصطدمت رغبته في المشاركة في أعمال مقاومة بتعلـيمات العائلة. وعلى صورة جيل تربى على العنف فإن الأخ الأصغر لم يكن يظهر استعداده للطاعة، وكان يفاجئ إخوته لأنهم وهم الأكبر منه سنًا لم يجرؤوا عـلى مواجهـة الأب. كان أيمن يناضل مع حماس؛ ولهذا السبب حكمت عليه السـلطات الإسرائيلية بالسجن مدة خمسة عشر شهرًا. فقد جرى اعتقاله خلال رحلـة كانـت قـد نظمتها المدرسة في عام (1998 م) واحتجزه خلالها حاجز للجـيش الإسرائيلي خارج حيز وجود السلطة الفلسطينية، ومُنع من الخروج من الأراضـي المحـتلة بعد ذلك، واضطر إلى الدراسة في جامعة نابلس والتخلي عن جامعـة خاصـة كان قد سجل فيها. على أي حال يفضل أيمن البقاء في نابلس ليؤدي واجبه كونه فلسطينيًا ومسلمًا. فالإقامة في الخارج، يقول أيمن مستشهدًا بأخويه، تُضعف من الإصرار السياسي.

كان عم خالد عضوًا في مؤسسة خيرية هي (لجنة الزكاة)، التي تساعد خمسة آلاف عائلـة في نابلس. كان تمويل المؤسسة يأتي عادة من مؤسسات خيرية في

الخليج، ولكن بعد قمة شرم الشيخ ضد الإرهاب التي عقدت في عام (1996 م)، مُنع وصول التمويل الخارجي إلى المؤسسات الخاصة. رسميًا كان هناك تخوف من هـذه المؤسسـات بحجة تمويلها حركات إسلامية. اتخذ مسؤولو (لجنة الزكاة) إجـراءات احترازية خوفًا من أن تقوم السلطة الفلسطينية بوضع يدها على تمويل المؤسسـة فقـاموا باستثمار الأموال في مشاريع اقتصادية رابحة. لذلك استمروا بتوفير المساعدات العينية للأكثر فقرًا ودفع رواتب العاملين في تعاونيتهم.

وإذا كـان خالد، العائد من مصر، قد بقي بعيدًا عن السياسة فإنه بالمقابل عبر صراحة عن حذره من السلطة الجديدة، مع أن الحكام الفلسطينيين عاملوا العـائلات الكـبيرة في نـابلس باحترام، واستعادت هذه العائلات مراكزها ومواقعها قبل الانتفاضة. وعلى نحو عام تمكن المقاولون من متابعة أعمالهم بعيدًا عن تدخل أعضاء السلطة في شؤونهم المالية، ولم يكن هذا حال رجال الأعمال في غـزة. مع ذلك فإن العائلات الكبيرة في نابلس بقيت تنظر بعين الحذر إلى تلـك الطبقة الجديدة الحاكمة القادمة من صفوف منظمة التحرير الفلسطينية ومـن فلسـطينيي الخارج. فهي تعدها غير فعالة وفاسدة ووقحة، وتخاف من نتائج قيام تحالف بين قادة السلطة ومناضلي الانتفاضة. وبدت لهم عملية إنشاء أجهزة السلطة تطبيقًا مادي للعلاقات بين المجموعتين. وقد رأت البرجوازية أن شباب الانتفاضة الذين تحولوا إلى رجال شرطة لا يتركون مناسبة من دون أن يحـاولوا استغلال سلطتهم. وها هو خالد يحكي لنا: «تدخل ابن عمي عندما رأى رجـل شرطة يفتش امرأة يعرفها. فغضب رجل الشرطة منه واقتاده إلى المركز. وفي دقائق وبينما هما في الطريق قام عناصر حفظ الأمن بضربه، هكذا من دون مسوغ. تنتابهم أحيانًا الرغبة بأن "يتفششوا" فينا، إننا نشعر بذلك».

أما أجهزة الأمن في نابلس فيبدو أنها تحافظ على ضبط نفسها. مثلاً لا نرى في نـابلس سيارات مجهزة بشارة إنذار تسير بسرعة كبيرة وتطلق زمورها عند أول عـرقلة في السـير كما يحدث في رام الله. وقليلة هي أيضًا نقاط التفتيش الاعتـيادية في طرق المدينة. ولا تقوم أجهزة الشرطة باستعراض عضلاتها. إن شخصية ومكانة غسان الشكعة تفرضان نوعًا من ضبط اندفاع المجندين الجدد

العشوائي واستعراض القوة الذي ينم عن ضعف قادتهم. وهناك وجهاء آخرون قادرون على التأثير في أجهزة النظام الجديد.

وتؤكد شهادة رجل أعمال من المدينة هذا التحليل: «إن الشكعة رئيس بلدية ملائم فهو يضبط أجهزة الأمن. أحيانًا يصفعهم، ولكنه على حق، فهم حيوانات. أنا شخصيًا أكره أعضاء تلك السلطة الذين جاؤوا ليجمعوا المال ويريدون أن يحولونا إلى مأجورين لديهم أو عبيد لهم. في أحد الأيام جاء ممثل عن وزارة الصناعة إلى نابلس ليلقي علينا خطابًا عن دعم السلطة للمستثمرين. طلبت الكلام لأقول له إننا لا نريد شيئًا منهم: لا مال ولا دعمًا، فقط أن يتركونا بحالنا. وقبل أن يبدأ مصنعي بالعمل طالبوني بدفع الضرائب». ولكن يبدو أن أعمال هذا الصناعي تعود عليه بالربح، وقد استفاد كغيره من العاملين في الاقتصاد من تخفيض الضرائب المستحقة على المؤسسات الاقتصادية: خلال فترة الاحتلال الإسرائيلية كانت الضرائب تصل إلى مقدار (38%)، أما السلطة فقد خفضت هذا المقدار إلى (25%).

بين عامي (1996 و2000 م)، دخل شباب الانتفاضة في منظومة سياسية واجتماعية تسيطر عليها العائلات الكبيرة ذاتها التي تحاول، من خلال الأعمال الخيرية التي تشرف عليها، أن تحد من الشعور بعدم الرضى الذي يسود الطبقات المعدمة. وتوصل رئيس بلدية المدينة إلى خلق نوع من التعايش بين أسلوب السلطة الفلسطينية وأسلوب البرجوازية المحلية. ولعله، بسبب الحذر أو الضرورة، كان غسان الشكعة يحيط نفسه بنحو عشرة حراس شخصيين. إذا كانت الصراعات الطبقية قد أمكن السيطرة عليها فإن خيار المواجهة يبقى قائمًا.

2/2/3] الشباب بين التدبير والضغينة

سمح لأبطال مخيم بلاطة ناجي وبسام وسامي الذين حُكم عليهم بالنفي في عام (1992 م) بالعودة إلى ديارهم في نهاية عام (1995 م). وعلى طريق العودة كان لا بد لهم من المرور بفروع المخابرات الإسرائيلية التي تطالبهم بالتزام التخلي

عن النضال ضد الدولة العبرية. كان الشباب يدعمون اتفاقية السلام التي ستؤدي الى وضع حد لمعاناتهم ويثقون بقياداتهم ويؤيدون خياراتها السياسية.

عرضت السلطة الفلسطينية على هؤلاء الثلاثة العمل في فروع المخابرات. جند بسام في المخابرات العامة وناجي في الأمن الوقائي. لم يكن سامي يرغب بالعمل في أي فرع من فروع الأمن أو الشرطة. وها هو يشرح موقفه: «إن الحياة العسكرية لا تروقني. فأنا لا أحب التقيد بالنظام، الاستيقاظ باكرا في الصباح لا يعنيني. وأنا غير مقتنع بهذا النوع من العمل». عين سامي ضمن فتح نشيطًا، إلا أن ماهية العمل بقيت مبهمة. هذا الارتباط يسمح له بالحصول على راتب شهري. أما مسؤولوه فإن انضمامه إليهم يسمح لهم بضبط قسم من شباب الانتفاضة. من ناحية أخرى سجل سامي في الجامعة لكنه لم يكن يحضر الدروس.

سرعان ما أعاد بسام وناجي النظر بخيارهما وتخلى بسام عن وضعه العسكري في اليوم الذي تلقى فيه أوامر بقمع مقاتلين من حماس. في عام (1996 م) سجل في كلية علم الاجتماع في جامعة النجاح في نابلس، وكان تعليقه: «فكرت في أن الأوان قد آن لأعمل شيئًا لنفسي». كان ينوي أن يحصل على الماستر وأن يعمل يومًا ما في المستقبل في وزارة الشؤون الاجتماعية أو في مكتب تابع لمكاتب الأمم المتحدة للتنمية. كان يرغب في متابعة دراسته في أوربة، وفي إيطاليا على وجه الخصوص. كان هذا البلد يشده دائمًا لأن الإيطاليين برأيه كانوا دائما يعبرون عن رهافة خاصة تجاه القضايا الفلسطينية. ولكن بسامًا كان يعرف استحالة أن يسمح له الإسرائيليون بمغادرة الأراضي المحتلة، وكان كشأن عدد من شباب الانتفاضة محرومًا من حرية الحركة، إن باتجاه إسرائيل أو باتجاه الخارج. أما ناجي، الذي كان مكلفًا استجواب عملاء إسرائيل فقد كان يبدو صلبًا؛ ولكن عندما اتهمه عضو في حماس، كان تحت رقابته، بأنه عميل هو الآخر، استقال مباشرة. بعد ذلك التحق ناجي بالشرطة المدنية حيث اقتصر عمله على المخالفات وجرائم الحق العام.

وعلى نحو موازٍ تمامًا قام بأبحاث في الجامعة: كان يبحث عن شريكة لحياته مثقفة فالتقى بليلى، فتاة من نابلس تحضر دبلومًا في المحاسبة. نشأت علاقة بين

الطالبة وناجي وقررا الزواج مع الاختلافات الاجتماعية التي تباعد بينهما. فليلى من عائلة معروفة في نابلس ووالدها يملك مصنعًا صغيرًا ووالدتها من عائلة غنية في القدس بينما والد ناجي يعيش في مخيم بلاطة، لم يدرس، وناضل مع الانتفاضة، ثم تحول إلى شرطي لا أكثر. كان أهل ليلى متفهمين وقبلوا بخيار ابنتهم ولكن أخوال ليلى عبروا عن معارضتهم لهذا المشروع وهددوا ناجيًا . . ولكن ابن اللاجئين هذا لا تنقصه الوسائل لإقناعهم: قام ناجي بإقناعهم بوجهة نظره عندما أطلق عدة عيارات نارية على بيوتهم. عائلة ناجي اعترضت هي الأخرى على هذا الزواج، لأنها عدت الاختلاط ببرجوازية المدينة سببًا للمشكلات. لكن ناجيًا لم يهتم برأي أهله فهو يعيش بعيدًا عنهم منذ ثلاثة عشرة عامًا. غمر ناجي زوجته بالذهب وأثبت لعائلتها بأنه يستطيع أن يوفر لها حياة لائقة «لم يعد أهل زوجتي قادرين على أن يعترضوا لأن ليلى تعيش مرفهة معي أكثر مما كانت عندهم. وأنا أكسب الكثير».

استقر الزوجان في البداية في رام الله، وكانت ليلى سعيدة هناك لأنها تشعر بأنها هنا أكثر حرية مما كانت عليه في نابلس، تلك المدينة المتقشفة والمحافظة. رام الله مدينة أكثر حيوية والحدود الاجتماعية فيها أقل صرامة، لأنها استوعبت جزءًا كبيرا من موجات الهجرة الداخلية. وقد جعلت دينامية المدينة في مجال الصناعة والخدمات منها قطبًا اقتصاديًا مهمًا. ومارست جامعة بير زيت، على بعد (15) كيلومترًا من رام الله، دورًا في جذب طلاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوفير الاستقرار للنخبة المثقفة فيها. وقد أُقيم جزء من بنى السلطة الفلسطينية في رام الله، حيث استقرت فأكثر الوزارات هناك، بينما ظل الباقي في قطاع غزة. وقد فتح تمركز الإدارة في المدن أفقًا لفرص عمل إضافية. وكان أعضاء السلطة الفلسطينية الذين عادوا مع ياسر عرفات قد استقروا في رام الله فور أن تمكنوا من مغادرة غزة، وتبعهم فلسطينيون من مدن أخرى وصاروا موظفين في المدينة.

هذا القضاء، الذي على بعد (20) كيلومترًا من القدس هو البقعة الأكثر تمدنًا في فلسطين. المطاعم والحانات فيها تستقبل زبائن متنوعين حيث يمكن

شرب البيرة أو كأس نبيذ والاستماع إلى الموسيقى أو حتى الرقص أحيانًا. نجد فيها شبابًا يتنزهون لابسين الجينز الواسع والكاسكيت الموضوعة على الرأس مقلوبة. انتشر هذا النمط من اللباس بين شبيبة مرفهة بتأثير أمريكيين من أصل فلسطيني يأتون في زيارة للمدينة أو يعودون للإقامة فيها، ذلك لأن عائلات من رام الله كانت قد هاجرت إلى الولايات المتحدة منذ بداية القرن العشرين. المسيحيون أول من هاجر، ثم تبعهم المسلمون. بعض هذه العائلات لا تعود إلا في الإجازات، وأخرى احتفظت لنفسها بموطئ قدم في المدينة. إضافة إلى ذلك فإن جزءًا من فلسطينيي الشتات، الذين عادوا في نهاية التسعينيات، وهم في الأصل من مدن وقرى حاليا داخل إسرائيل، وكانوا يسعون للعودة إليها، قد استقروا في رام الله.

تضمّ المدينة مسيحيين ومسلمين، فلاحين، مهاجرين وسكان مدن. وكان التفاهم سائدًا دومًا بين أتباعِ أهل الكتاب من مسيحيين ومسلمين. منذ نهاية القرن السابع عشر قامت العائلات المسيحية المختصة بالحرف المعدنية والخشبية بمبادلة الأراضي الخصبة التي تمتلكها مع المسلمين الذين اختصوا بالزراعة. وقد ساهم الوجود الكثيف للمسيحيين حتى منتصف القرن العشرين في منح المدينة طابعها المنفتح تقريبًا.

وفي منطقة رام الله تتمركز أكبر مقدار من اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات، وتستقبل المدينة الفلسطينيين القادمين من المدن والقرى المحيطة بها. أما العائلات التي أصولها من المدينة فهي اليوم أقلية صغيرة، وتشكل مقدار دون ال(10%) من مجمل سكانها. هذا التطور جعل رام الله، أكثر من أي مكان آخر، مدينة من السهل أن يكون الشخص فيها مجهول الهوية. ولهذا السبب فإن الضغط الاجتماعي فيها أقل حدّة من أي مكان آخر في الأراضي الفلسطينية.

في جامعة بير زيت تتحاور الطالبات المحجبات مع بنات يتبعن آخر صرعات الموضة، الأمريكية أو الإسرائيلية. وفي حانة من حانات رامَ الله نجد يوم السبت مساءً فرقة جاز إسرائيلية تعزف للزبائن المحليين. المغني يسكن في مستوطنة يهودية بالمنطقة.

مــع تحفّـــظ زوجته، قرّر ناجي مغادرة رام الله والعودة إلى نابلس ذلك لأن أصــدقاءه يطالبون به. لا يمكن التهرّب بسهولة من الشلّة. استأجر شقة في حيّ راق في نــابلس. ووجدت زوجته عملاً محاسبةً، وأنجبت طفلتين. ومع أن ناجيًا كانً يوفر لهما نوعًا من الرفاه المادي، فإنه لم يكن واثقًا من قدرته على أن يؤمن لهمــا الاســتقرار والأمان العاطفيين. فهو يصرخ ويغضب لأي سبب، ويتعامل بجلافة مع بنتيه اللتين لا تكفان عن الصراخ أيضًا. عند ولادة كلٍ من طفلتيه كان نــاجي وراء القضبان محكومًا من السلطة الفلسطينية بسبب أعمال عنف قام بها. في أول مرة كان قد تشاجر مع عنصر من قوات الأمن حيث احتدّ الموقف بينهما فعاد هذا الناشط إلى الأساليب المتعجلة. أخرج سلاحه وفشّ خلقه بإطلاق النار عــلى جــدران مكتب هذا العسكري. وفي ثاني مرة، هدّد ناجي مُستثمرًا غنيًا كانت له استثمارات في المدينة.

بعــد إقامته في السجن، استعاد بطل بلاطة بزته وسلاحه. فإذا كان ناجي مصدر إزعاج لرؤسائه، فإن أفضل طريقة لتحييده هي في إبقائه في مركزه رجل أمــن. أما هو فإنه لا يتخيّل نفسه قادرًا على أن يقوم بمهنة ثانية. ومن الصعب معرفة إذا كان ناجي يرضخ لهذا الوضع أو أنه يعتمد على وجوده داخل النظام ليغــيّره يومًا ما. على أي حال هاهو يقدّم تحليلاً من دون مراعاة: «إن مدينة نابلس تحكمها العائلات الكبيرة منذ زمن الإنغليز. وخلال الانتفاضة تغيّر كل شيء: صار بإمكان طفل أن يمسك الشارع ونحن كنّا نتصل مباشرة بأبي عمار. منذ وصول السلطة، عاد الأمر إلى سابق عهده وعادت العائلات الكبيرة لتتسلم الســلطة. ناضــل الناس ولكن بعد ذلك جاءت البرجوازية وقطفت. أحاط عــرفات نفسه بهؤلاء الناس لأنه كان عرضة لضغوط من الخارج، من الأردن ومصر».

ومــثل الأكثرية العظمى من مناصري فتح فإن ناجيًا لا يتهم مباشرة رئيس الســلطة الفلسطينية. وفي رأيه أن السبب، في حال قيام رئيس السلطة بارتكاب أخطــاء، يعود إلى كونه محاطًا بأشخاص سيئين أو أن هامش حركته ضيق جدًا. إن مناضلي الداخل يسعون من دون شك لطمأنة أنفسهم عندما يقنعون أنفسهم

بأن أبا عمار في حقيقة الأمر يقف جانبهم، خلافًا لما يبدو عليه الأمر. في الوقت الحاضر لا يمكنهم تشويه صورة أبي الأمة. ماذا سيتبقى منها؟.

يرى ناجي وأصدقاؤه أن السلطة بين أيدي مستَغلّين وانتهازيين. ولكي يتمكنوا من تصحيح الظلم الذي يصيبهم أو لكي يتمكنوا من زيادة دخلهم في آخر الشهر، فإنهم يبتكرون حلولاً. إن دخل ناجي كونه رجلِ أمنٍ يصل إلى ما يعادل (270) دولارًا أمريكيًا في الشهر. لأنه يستفيد من حماية مروان البرغوثي، أحد ممثلي فتح في رام الله، فهو يستطيع أن يضيف (500) دولار إضافي. ولكن الهارب القديم يطمح إلى أكثر من ذلك: فقد ضحى بكثير في الماضي ليستحق اليوم ميزات مادية. دخل ناجي مجال الأعمال وكان يساعد أخاه الذي يدير تجارة غير مشروعة لسيارات مسروقة في إسرائيل. وهي تجارة مربحة لأن العرض والطلب يبقيان دائمًا على مستوى جيد. فالمركبات التي تسرقها مجموعات شبان صغيرة تباع كما هي في الضفة الغربية أو على شكل قطعِ تبديل. ومن ناحية أُخرى اكتشف ناجي ولعه الشديد بمجال المعلوماتية، وتعلم بسرعة مع أن لغته الإنغليزية بدائية. صار يعرف كيف يشتري بوساطة الحاسوب وكيف يقرصن بطاقات الائتمان.

كذلك عرف كيف يستفيد من علاقاته بفئة محددة من البرجوازية الجديدة. فبعض رجال الأعمال الذين لا يأبهون للوسائل المستخدمة لا يجدون حرجًا إذا تأخر أحد الأشخاص عن دفع دَين مستحق لهم أن يطلبوا مساعدة الشبان المسلحين الذين يبدون مستعدين لتحصيل المبلغ لهم. وناجي يعرف تاجر أثاث يطلب خدماته من وقت إلى آخر وهو يقول إن التاجر يقتطع (30%) من إجمالي المبلغ المحصّل. لذلك فقد فاوضه لكي يحصل سامي على أثاث لغرفته بنصف الثمن. ومن الصعب معرفة ماذا يجمع تحديدًا بين هذا التاجر الذي تبدو عليه ملامح الغنى وهذا الشرطي الأزعر؛ مصالح مشتركة من دون شك. وإمكان الإعجاب بالرخاء المادي للأول، واستراتيجية حماية للآخر.

مع ذلك فإن المصالحة مع البرجوازيين لا تعني الإعجاب بهم. ويعلن ناجي «أنا لا أحب البرجوازيين. كان والدي قد تكفّل بنفقات دراسة عمي في كلية

الطـــب. بعد ذلك تخلى عمي عنا بعد وفاة والدي و لم يهتم بنا عندما كنّا في السجن». إن الضغوط الاجتماعية المتجذرة في مدينة نابلس تفسر حدّة العنف بـــين الطبقات، وإذا كان شباب المدينة يبدون منضبطين فإن جزءا منهم يضمر رغبة في الانتقام الاجتماعي.

إن الكـــيان الفلســـطيني الناشـــئ يهتز بفعل صراعات مضمرة بين الفئات الاجتماعية المختلفة. السلطة تحاول استيعاب فئات الشعب المختلفة داخل نظامها الـــذي تفرضه محاولة بذلك المحافظة على توازن معيّن. ولكن نفوذها في المجتمع يعود إلى أن الرئيس يفضل أن ينسج علاقات خاصة بمجموعات وأفراد أكثر من حرصه على بناء مؤسسة وطنية حقيقية ذات طابع تمثيلي.



3

تصدعات في الشعب الفلسطيني

أدى التخلي عن محاربة إسرائيل وتشكيل كيان فلسطيني مستقل إلى وضع الفلسطينيين في مواجهة أنفسهم. وبينما كان النضال ضد المحتل يتطلب تجاوز أو منع الانشقاقات، فإن إقامة سلطة على الأراضي (المحتلة) أعاد تشكيل موازين القوى وتسبب في خلق توترات. ومع أن ياسر عرفات قد نجح في فرض سيطرته على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن الفوارق الاجتماعية والسياسية تعمقت، وأدى تدهور الوضع الاقتصادي إلى زيادة حدة التفاوتات بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

كانت هناك ظواهر عدة تعبر عن منطق رافض لما يحدث، وقد زاد هذا الرفض من ضعف الأسرة السياسية. وبتأثير ضغط التمثلات والمواقف الرافضة بدت حدود الأسرة السياسية غير واضحة.

بداية، كان على السلطة الفلسطينية أن تواجه تحديًا جوهريًا: المحافظة على وحدة أجزاء الأرض المختلفة التي تسيطر عليها. فقد كان غياب وحدة الأرض

يشـــكل عائقًا حقيقيًا لاسيما أن حركة الأفراد والبضائع في قطاعي الحكم الذاتي بقيت خاضعة للمزاج الإسرائيلي. وقادت صعاب الربط بين الضفة الغربية وغزة إلى الحد من التبادل بين سكان القطاعين. وعلاوة على ذلك، فإن سياسية المراقبة الـــتي تفرضـــها إســـرائيل على الأراضي الفلسطينية ميزت بين هذين الفضائين واتجهـــت إلى إعطاء كل منهما وضعًا خاصًا. هذه التفاوتات المتعاظمة وقطيعة الأمر الواقع بين المجتمعَين غذت التصورات السلبية المتبادلة، بل إن هذه التصورات لم تعـــد قادرة على تعزيز الشعور بالوحدة الوطنية. وعلى نحو ملموس فقد جرى التعبير عن هذه التفاوتات من خلال التعجرف الذي عامل به أهالي الضفة أهالي غـــزة الذين نُظر إليهم على أنهم محافظون قليلو المعرفة ومتأخرون. فانتقال شبان مـــن الشرطة من أبناء غزة للخدمة في رام الله أو نابلس أثار ردود فعل رافضة، واتهم سكان مدن الضفة مواطنيهم من غزة بملاحقة نسائهم[1] بنظراتهم.

وبـــرز توتـــر أخـــر بين فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الخارج. فقد صُدمت الأوساط الشعبية بنمط حياة أعضاء منظمة التحرير العائدين من المنفى، كذلك فإن عجـــرفة بعضـــهم والمواقع التي احتلوها أزعج بعض الوجهاء المحليين المتطلعين إلى ممارسة السلطة. فالفوارق الاجتماعية بين أهالي المدن واللاجئين، وما ارتبط بها من مواقـــف سياسية، بدت واضحة: فالحياة في مخيم يُحذر الأفراد في وسط اجتماعي اقتصادي طابعه الحرمان، وهذا الانتماء يؤدي إلى تشكل هوية سياسية خاصة.

أخـــيرًا فـــإن الخيارات الاستراتيجية للحكام الفلسطينيين كانت تنمي هذه الاختلافات. فقد أعلنت حماس، ومعها مجموعة من الفصائل الأخرى، معارضتها لاتفاقـــيات أوســـلو ونظـــام الحكم الذاتي. وعندما استمرت هذه المنظمات في العملـــيات ضـــد المدنيين الإسرائيليين، فإنها كانت تضع موضع الشك "احتكار العـــنف المشروع" الذي كانت السلطة الفلسطينية تنوي ممارسته. وخضع ياسر عرفات لضغوط ومتطلبات متناقضة. فإسرائيل طالبته بأن يفكك جميع الشبكات العسكرية والسياسية والاجتماعية المرتبطة بالتنظيم الإسلامية، غير أن القمع الذي مارســـته أجهـــزة الأمـــن ضد أعضاء حماس كان يهدد التماسك الوطني. إن الـــتفاوتات المناطقية والاجتماعية والعقدية قد تشابكت فيما بينها وراحت تعزز

بعضها. فهل يكفي وجود طبقة سياسية وإقامة نظام تمثيلي لكي يحوز المجتمع الفلسطيني الوسائل الملائمة التي تضمن له حل النزاعات التي تخترقه؟. وفي الواقع على المؤسسات الديمقراطية أن تضمن تنظيم وإدارة النقاشات التي تدور بين المجموعات والأفراد المختلفة. ثم إن الاعتراف بالاختلافات والتعبير العلني عنها والنقاش الذي يدور عنها يهدف إلى استبعاد العنف عن الفضاء السياسي، فضاء المعارضة والسلطة على السواء.

3/ 1] لاجئو المخيمات

شكلت مخيمات اللاجئين التي أقيمت في أعقاب حرب عام (1948 م) والتي تسببت في هجرة مئات الآلاف من الفلسطينيين، أمكنة سكن مؤقتة. وكانت العائلات، التي تكدست داخل الخيام التي وفرتها لها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أكثرها ترجع بأصولها إلى مناطق ريفية. وبحرمانها من أراضيها، خسرت هذه العائلات كل رصيدها. في عام (1950 م) حلت منظمة (الأونروا) محل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وجرى بناء براكات من الإسمنت سقوفها من الصفيح لسكن اللاجئين. وقد تمثلت مهمة منظمة الأونروا في ضمان التقدم التربوي والصحي والاجتماعي والاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسورية ولبنان. فأقامت هذه المنظمة لسكان المخيمات مدارس ومراكز تأهيل، ومازالت تدير إلى اليوم مستوصفات وتقدم مساعدات غذائية للعائلات الأكثر حرمانًا. ومن المفترض أن ينتهي عمل منظمة الأونروا عند حل مشكلة اللاجئين. وهكذا ومع قيام السلطة الفلسطينية، فإن المخيمات العشرين في الضفة الغربية والمخيمات الثمانية في قطاع غزة لا تزال خاضعة لإشراف الأونروا.

3/ 1/ 1] بين الحر والاختناق

يمتد مخيم الشاطئ على طول شمال مدينة غزة ويحاذي ببضعة كيلومترات البحر الأبيض المتوسط. ويغزو الرمل الممرات الضيقة بين مساكن اللاجئين

المتلاصقة. أما الكثافة السكانية في المخيم فهي عالية جدًا إذ يتجمع ثمانية عشر ألف لاجئ في الكيلومتر المربع الواحد. لقد جرى شق بعض الطرقات العريضة التي تسمح بمرور السيارات، و لم يكن ذلك يعود في الأصل إلى رغبة في التنظيم المديني وإنما كان يعود إلى مسألة مرتبطة بالسيطرة العسكرية. ففي عام (1971 م) وبقرار من آريل شارون شق الجيش الإسرائيلي طرقات عريضة داخل المخيمات بعد أن هدم أكثر من ألفي منزل. وكان الهدف من العملية سحق حركة المقاومة المسلحة والعصيان المدني التي انتعشت في قطاع غزة في نهاية الستينيات.

شارع رئيس يجتاز المخيم من الشمال إلى الجنوب، وفي الساحة المركزية يقام صباح كل يوم سوق على بعد بضعة أمتار من أحد المساجد الخمسة في المخيم. وفي الوسط جرى تحويل أرض واسعة كانت تستخدم في الماضي ملعبًا لكرة القدم، إلى حديقة صغيرة. وعلى مسافة أبعد، في الشارع الكبير نجد المدرسة الابتدائية التي أقامتها الأونروا والتي تعمل بورديتين، وهي تلفظ مرتين يوميًا وفي ساعات محددة جموعًا من الأطفال يرتدون بزات مخططة. لا تستطيع المؤسسات التعليمية استقبال طلابها جميعًا في آن واحد، لذلك يداوم نصف الطلاب صباحًا والنصف الآخر بعد الظهر.

كانت المخيمات تشبه مدن الصفيح، وحتى عام (1996 م) كان مقدار (15-30 %) فقط من الطرقات مزفتة. في الشتاء كان على سكان الشاطئ التحسب للطين ومستنقعات الماء المتجمع في أمكنة متعددة، وفي كل فصول السنة كان على سائقي السيارات التقدم بحذر على الطرقات المليئة بالحصى. وأكثر البيوت غير موصولة بشبكة الصرف الصحي وتبدو هي الأخرى في وضعٍ سيئ: الشبكة مكشوفة في الهواء الطلق وتصبّ في البحر، ولا علاقة لها بمعامل تنقية المياه. وأكوامٌ من القمامة المنزليّة تتراكم هُنا وهُناك: وربّات البيوت المتشددات بموضوع النظافة داخل البيوت، لا ترددن في إلقاء قمامة منازلهن في الخارج، علمًا بأن خدمات جمع القمامة تعاني نقصًا واضحًا. والسكان، ومع هذا المشهد المؤسف يعبرون عن تعلقهم الشديد بهذا الفضاء الذي وُلِدوا وكَبِروا فيه؛ وهم يقومون انتماءهم إلى هذه المجموعة مقارنة بأهالي المدن: «إننا أشخاص بسطاء

نحـــبّ بعضنا. ولا مجال للمقارنة بسكان منطقة الرمال[2]. الناس هناك يملكون المال. الناس البسطاء فقط يحبون بعضهم[3].

البيــوت متلاصقة ودورات المياه في البيوت غير صحيّة، ثلاث أو أربع غرف يــتكدّس فــيها دزينة من الأشخاص. العديد من هذه المساكن لا تزال تحتفظ بالسقوف الأصلية، وهي صفائح من القصدير معرجة لا تكاد تحمي من العوامل الجويّــة لا في قرّ الشتاء ولا في حر الصيف. إن المساكن المتداعية التي تطلّ على الشـــارع يدخـــلها ضـــوء النهار، ولكن أكثر المساكن الأخرى المخفيّة داخل مجموعـــات البـــيوت المكدسة فتظل معتمة، إضافة إلى أن النوافذ عادة ما تكون فـــتحات صغيرة في أعلى الجدران محمية بستائر خشبيّة (أباجور) للمحافظة على حـــرمة الداخل. بعض السكان بنوا بيوتًا على الطراز العربي التقليدي حيث يضم البيـــت باحـــة داخليّة. وبيت أبي جمال قد يكون لطيفًا وهذا يعود بلا شك إلى وجـــود هذه الباحة في وسط البيت، حيث ترتفع شجرة قديمة متفرعة الأغصان. بدءًا من شهر آذار يجلس الأبناء ويستقبلون أصدقاءهم في الباحة يشربون القهوة أو الشاي. ويسكن مع أبي جمال في البيت ولداه الأصغران وزوجتاهما وأطفالهما، ثلاثـــة أطفال لكل منهما، وكل عائلة في غرفة. أبو جمال أرمل ينام على فراش عـــلى الأرض في غـــرفة ثالثة، وهناك غرفة مشتركة لاستقبال الضيوف والأكل الذي يجري فوق أوراق صحف ممدودة على الأرض. إبراهيم، وهو أصغر أولاد أبي جمـــال الثمانـــية، لم يدرس ويعمل مساعدًا في المخابرات العسكرية، متزوج بســـلمى التي تصغره بعشر سنوات. وسلمى هي الابنة الكبرى لعائلة من خمس بنات استقرّت في مخيّم الشاطئ بعد عودتها من الأردن في عام (1994 م). تركت ســـلمى الدراسة عندما كانت في الرابعة عشرة من عمرها لكي تتزوج بإبراهيم، وأنجبـــت له ثلاثة أطفال أشقياء. لا تكاد سلمى تغادر البيت؛ من وقت إلى آخر يأخذهـــا إبراهـــيم بالسيارة لتزور عائلتها التي تقطن على بعد مئات الأمتار عن بيـــتها، وقـــتها تضع سلمى حجابها على رأسها وعباءة طويلة تغطّي ثيابها. ليس لديهـــا صديقات وهي عمليًا لا تعرف أحدًا في مخيّم الشاطئ ولا تخرج وحدها نهائـــيًا. وحتى لو سمح لها زوجها بالخروج فهي لا تعرف كيف تجد طريقها، ولا

كيف تستقل سيارة أجرة. مستسلمة، لا تُطالب بشيء ولكنها مع ذلك لا تبدو خانعـــة، فهي تمارس سلطتها على أولادها الذين يبدو أن الزوج حتى عندما يعود إلى المترل لا يستطيع أن يفرض عليهم الهدوء.

كنّـــتا أبي جمــال ليستا على وفاق ولا تتبادلان الكلام، لهذا فإن سلمى تقضي أكـــثر وقتها في غرفة الزوجية مع أولادها الثلاثة الذين يفضلون الركض والمشاجرة في الخــــارج عــــلى هذا الاحتجاز في الغرفة. منذ أشهر وبعد أن اقتنوا صحنًا لاقطًا صـــار بإمكانهـــا أن تلهو بمتابعة المسلسلات الأمريكية غير المدبلجة. قصّت سلمى شعرها كالصبيان وهو أمر نادر في غزة حيث الرجال يحبون الشَّعر الطويل. عندما تخرج من أمتارها المربعة لتقدّم الشاي لحميها فإنها تضع قبعة (قلنسوة) على رأسها. إن جمال سلمى استثنائي وقبعتها تجعلها تبدو كأنها صبيّة أجنبيّة على الموضة، ولكن شـــكلها بالقـــبعة يتناقض مع نمط حياتها اليوميّة. عندما تُسأل إن كانت سعيدة في حياتها مع إبراهيم تُجيب بجملة مقتضبة ومن دون حماسة أو تعليق: «الحمد لله»[4]. وقد نصحت سلمى أخواتها الأصغر بألاّ يتزوجن في سن مبكرة.

إذا كـــان تـــراص البـــيوت الواحـــد جانب الآخر يدفع الرجال لأن يلتقوا خارجهـــا، فالنســـاء لم يبتكرن لأنفسهن أشكال علاقات اجتماعية موازية في مخـــيمات اللاجئين في قطاع غزة. فغياب الأمكنة يمنع النساء من أن يلتقين في ما بيـــنهن بعيدًا عن أنظار الرجال. ولكن، ليست كل العائلات محافظة بقدر عائلة أبي جمـــال. وهكذا فإن جارة سلمى حاربت لكي تحصل من زوجها على الإذن بـــالعمل. إنها أمّ لستة أطفال تترك أطفالها الصغار تحت رعاية البنات الأكبر سنًا وهنّ في الحادية عشرة والثانية عشرة من عمرهن وتقمن بذلك بالتناوب: تذهب الواحـــدة منهن إلى المدرسة صباحًا والأخرى بعد الظهر. ويشكل راتب الزوجة إضـــافة إلى دخـــل الأسرة. فهو لا ينفق على رفاه المرأة وإنما يشكل مساهمة في نفقات الطعام ولباس أفراد العائلة وتصليح البيت المتداعي.

تحظـــر القوانين الرسميّة للأونروا تحويل الملاجئ[5] إلى بيوتٍ صلبة، ولكن، أمـــام الازدياد المألوف للسكان، لينت الوكالة مواقفها واعتمدت سياسة غض الطـــرف. منذ انسحاب الجيش الإسرائيلي، قام السكان الذين يملكون القدرة

على تحسين وضع معيشتهم. خلال الانتفاضة الأولى، امتنع اللاجئون عن تنفيذ أي مشـاريع بناء خوفًا من عمليات انتقام يقوم بها الجيش الإسرائيلي[6]. وبعد الحكـم الذاتي بدأت مخيمات غزة بالتغيّر. فشُيِّدَت أبنية بعدة طوابق لإسكان أبناء العائلات المتزوجين حديثًا.

غير أن أعمال الترميم التي تحققت في مدينة غزة غذّت الشعور بالغبن عند اللاجـئين الذين رأوا أن السلطة الفلسطينية تتخلّى عنهم لمصلحة أبناء المدن. والحقـيقة أن تنظيم المخيمات يبقى مهمّة الأونروا التي قامت بأعمال إصلاحٍ بدءًا من عام (1996 م)[7].

3/ 1/ 2] حياة اللاجئين المُرّة

في مخيمات الضفة الغربية، وبسبب قسوة الشتاء من دون شك، قام السكان بالتخلّص من صفائح القصدير المعرّجة وبنوا سطوحًا إسمنتية توفر عزلاً أفضل. ويشـكل مخيّم بلاطة امتدادًا لمدينة نابلس في الضفة الغربية حيث إنه على بُعد دقـائق في السيارة من مركز المدينة. وبشكله الخارجي يتميّز المخيّم عن محيطه وتـبقى لـه ملامح المخيّم مع التحسينات التي أدخلها سكانه عليه. فالبيوت متراصـة على نحو يفرض على سكانها العيش في الظل أو حتى في العتمة. أزقة ضيّقة تفصل بين صفوف البيوت، وقد شقت بعض الطرق المزفّتة لتسمح بمرور المركبات وقيام سوق للبيع والشراء.

العائلات التي تسكن في مخيّم بلاطة تعرف بعضها ذلك لأن جزءًا منها قدم من القرية نفسها. وعلاقة التجاور الإلزامية والشعور بتقاسم المصير زادا الرباط الـذي يجمـع بين هؤلاء اللاجئين وذريتهم. أم أحمد شخصيّة معروفة في مخيّم بلاطـة وفي الانتفاضـة الأولى ساهمت بقدر استطاعتها في المظاهرات. كانت تقـدّم العون للشباب الملاحقين من الجنود الإسرائيليين، تمسك بهم وتصرخ: «هـذا ابـني، وهذا قريبي، دعوهم يدخلون البيت». فيجيبها المجندون الصغار الإسـرائيليون مشككين: «عائلتك كبيرة جدًا». وحتّى لو اضطرت إلى تحمّل الضرب كانت تقوم بما تستطيع لكي تحمي مراهقي الحي من التوقيف.

واليوم تبدو أم أحمد أكبر من سنّها الذي يبلغ (64) عامًا. لم تتعلّم القراءة والكتابة: عندما كانت في العاشرة من عمرها قرّرت أن تذهب لتقابل مختار[8] القرية ليُقنع أهلها بإرسالها إلى المدرسة. ثم جاءت النكبة وقضت على مشاريعها الدراسيّة. اضطُرت إلى مغادرة قريتها قرب يافا مع أهلها وأخوتها السبعة حيث كانت العائلة تعيش من زراعة الأرض. قرر والدها أن يتوجه إلى سلفيت في قضاء نابلس حيث تملك قطعة أرضٍ. وهناك، ونظرًا إلى هشاشة الوضع فضّلت العائلة أن توفر تعليم الصبيان الخمسة. اختار أربعة منهم الهجرة إلى الخارج وهي الهجرة الثانية لهم، لتوفير معيشتهم. أما أم أحمد فقد عاشت بضع سنوات في القرية الجديدة إلى أن تزوجت رَجلاً من قريتها الأولى. كانت يومها في الخامسة عشرة من عمرها، عروسًا شابة عندما استقرّت في مخيّم بلاطة في "ملجأ" من غرفة واحدة وفرته لها الأونروا. وتعلّق على ذلك بقولها: «لم أكن أريد الزواج ولكن أهلي أجبروني. لم نكن نملك مالاً عندما وصلنا إلى سلفيت. في هذه الحالة يضطر الناس إلى تزويج بناتهن للتخفيف من الأعباء».

عمل زوج أم أحمد في تجارة الدواجن. الدكان داخل البيت. كان ربّ العائلة يذبح الدجاج، والزوجة تنتف ريشها. وقد اضطرت أم أحمد وزوجها إلى العمل الدؤوب ليتمكنا من توفير سكنٍ لائق ودفع نفقات دراسة أولادهما الإثني عشر. مع أن جيل المخيمات الأول كان أميًا أحيانًا ولا يعرف القراءة لكنه أصرّ على تعليم أولاده. عندما فَقَدَ هذا الجيل من اللاجئين إرثه عد التعليم استثمارًا بديلاً. فمن منظوره فإن اكتساب معرفة نوع من رأس مال متنقل يمكن المحافظة عليه ويبقى من تقلبات الزمن. ومع فقرهم فقد حاول سكان المخيمات، قدر المستطاع، توفير فرصٍ لأبنائهم للارتقاء الاجتماعي. ويُعلِن الآباء عن طموحاتٍ واضحة فيما يخصّ اختيار نوعيّة الدراسة أو مهنة أبنائهم المستقبلية.

وتكشف أم أحمد عن أنها لم تكن سعيدة جدًا مع زوجها، ولم يكن بينهما حب قَط. اليوم صار كل هذا من الماضي: فقد زوّجت أبناءها، عدا أصغر اثنين، الصبيان تابعوا الدراسة والبنات حصلن على الشهادة الثانوية. وأجبرت الأم نفسها، اثنتين من بناتها على الزواج. وها هي السيّدة العجوز تعرض رأيها: «ما نفع

الاستمرار بالدراسة لأبعد من ذلك؟. على أي حال عليهن الاعتناء بأولادهن. لم يكن لدينا المال لتنفق على الدراسة، وعلى كل حال جاءت الانتفاضة، وانتهى كل شيء، كان من الأفضل لهن إيجاد زوج يحميهن».

وهكذا تتكرر القصة تتكرر تأتي الحرب وتضع الجماعة في حالة من عدم الأمان المادي والجسدي والمعنوي، فتسرع إلى إيجاد أزواجٍ لبناتهم، ظنًا منهم بأنهم بذلك يؤمنونهن. إضافة إلى ذلك فإن التخلّص من الإناث يحرّر العائلة من همّين: فمٌ عليهم أن يطعموه، وعذرية يجب المحافظة عليها. وهكذا يحافظون على شرف العائلة.

أم أحمد وزوجها يعيشان في بيت يتكون من ثلاث غرف ويكاد يكون مريحًا. هناك على الكنبة مخدات مطرزة. وقد أُضيف طابقٌ إلى المترل؛ يسكنه اليوم أحد أبنائهم الذي تزوج وأسس عائلة. بائعة الدجاج تتمسك ببيتها الصغير وبنمط حياتها: «أُحبّ بلاطة، هذا مؤكد فالناس فيه مثلنا، لاجئون. لن أترك هذا البيت. إن قلبي متعلّق به. تعبنا فيه. إلاّ إذا أرجعونا إلى قريتنا، عندها أقبل».

أم أحمد عادت مرة واحدة إلى البلد. مع زوجها، وعائلة زوجها، واثنين من أبنائها. بيت والدها ما زال موجودًا، يسكنه إسرائيليون. لم تتجرأ اللاجئة على الاقتراب: وهي تقول «خفت منهم وأعرف أنهم خافوا منّي. كان هناك كلابٌ». أما باقي القرية فقد هُدمَ. بكت أم أحمد عندما اكتشفت بقايا طفولتها المشتتة. ولكنها، ومع تعلقها بأرض أجدادها مستعدة لأن تتخلّى عن بلدها وأن تكتفي ببلد آخر في الضفة الغربية وقطاع غزة وهي تؤكّد: «إسرائيل لا تريد السلام. شارون يريد أن يكرر هنا ما فعله في صبرا وشاتيلا». أم أحمد متشائمة، والمستقبل من منظورها ومنظور ذويها «خوف ورصاص». وأم أحمد عادت وعاشت وضعها لاجئة مرة أُخرى عند أبناء مدينة نابلس.

مدفوعون بالدعاية التي أطلقتها الدول العربية، وبالخوف من الوسائل التي استخدمتها بعض وحدات الجيش الإسرائيلي هرب بعض سكان القُرى العربية عندما تقدّم الجيش الإسرائيلي في عام (1948 م)؛ ولكن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة استقبلوهم بتحفّظ. البرجوازية المحلية قامت بتشغيل القادمين الجدد

في أعمال ثانويّة بأجور بخسة. في غزة عمل اللاجئون بالزراعة؛ أما في نابلس فقد استُخدموا في الصناعة. وعملت النساء خادمات عند العائلات الميسورة، وبقي الحقدَ جليًا في مخيّم بلاطة. وبهذا الخصوص تُعلن أم أحمد: «ليست لي علاقة بأشخاص من نابلس. فهم لا يحبوننا. لا يحبون اللاجئين. عندما وصلنا كانوا يتعاملون معنا كالحمير، يشتموننا. عندما كنا نذهب لجلب الماء، كانوا يضعون فيه الطين».

ومع أنها مرحة ونشيطة، فإنها تتأمل حياتها بمرارة: زوجها مريض وهي متعبة، وقدماها تؤلمانها. وهي تتأمل الكيلومترات التي قطعتها لتزور أبناءها في السجن، والكيلومترات الإضافية التي قطعتها أيضًا لكي تنضم إلى تظاهرات تشييع الشهداء، وساعات العمل التي أنهكتها. وهي تنتقد عدم فعالية السلطة الفلسطينية التي لا توفر فرص العمل للشباب وتترك شعبها يفتك به الموت. وهي ترى أنه يجب على الحكومة أن تقدم لها معاشًا تقاعديًا جزاء العناء الذي كابدته في حياتها. أم أحمد تدافع عن رأيها قائلة: «كافحت، قاومت، حتى إني أصبت برصاصٍ مطاطي». وهي تنتقد أيضًا سلبية البلاد العربية، وتطالب بدعمٍ من المجتمع الدولي.

المطالب التي تعبّر عنها أم أحمد بخصوص السلطة أو الدول الأجنبية إنما هي ترجمة لشعورها بالعجز. فهي، ومنذ أن أُجبرت وعائلتها على الرحيل عن قريتها، تشعر بأنها لا تسيطر على مجرى حياتها. وفي مثل هذه الأحوال كيف يمكن التفكير بأن تكون هناك سيطرة على مصير شعب بأكمله؟. إن آخر مبادرة قامت بها لكي تتمرّد على ظروفها كانت عندماً اختارت أن تطلب تدخل المختار لكي يسمح لها بالالتحاق بالمدرسة. ولكن النكبة عطّلت مشاريعها، ومنذ ذلك الحين وقصة أم أحمد تقتصر على كونها سلسلة من الأحداث العامة كانت بدايتها اضطرابات عام (1948 م). تزوجت من دون إرادتها، وتبعت زوجها إلى مخيم بلاطة؛ ساعدته في عمله وأنجبت له دزينة أطفال. وحتى عندما شاركت في الانتفاضة الأولى، بحدود قدراتها، فإنها كانت تعرف أن القرارات تؤخذ في دوائر تتجاوزها. ومن ثم فهي عندما تتكلّم عن

قضية العودة، إنما تعبّر عن قبولها بخيارات سياسية يجري التفاوض عليها في الأطر العليا أكثر من تعبيرها عن رغبة شخصية. وعلى نحو مماثل فهي تعتمد على رعاية السلطة الفلسطينية أو الدول المانحة.

3/1/3] التعبئة السياسية للاجئين

مع ولادة جيل جديد في الستينيات تحول الخضوع للقدر السياسي والشخصي إلى شعور بالتمرد. في نهاية السبعينيات، كان حسام خضر واحدًا من الشبان الغاضبين الذين أسرعوا إلى البدء بالعمل التعبوي في المجتمع الفلسطيني[9]. وقتها كان المخيم في طليعة حركة مقاومة الاحتلال، ومن خلال (لجنة الشبيبة للعمل الاجتماعي)، التي سميت بعدئذ (الشبيبة)، نظمت حركة فتح المخيم وجمعت الشباب ليشاركوا في أنشطة رياضيّة وثقافية، وفي أعمال تتعلق بالمصلحة العامة. وكان الشباب يعاقبون ويلاحقون المتعاونين مع إسرائيل كذلك كل الأشخاص الذين يخرقون اللياقة الأخلاقية، وتوصلوا إلى دفع الجيش الإسرائيلي للتمركز خارج المخيم. في بداية الثمانينيات لم يكن الجيش الإسرائيلي يستطيع أن يغامر في التجول في حارات مخيم بلاطة إلا في حالات منع التجول. وقبل شهر من اندلاع الانتفاضة قامت الإدارة المدنية بإطلاق عملية كبيرة لكسر النموذج النضالي الذي شكله مخيم بلاطة. وتمكن الجنود من توقيف عدد من المشبوهين لكنه اصطدم بسكان المخيم الذين كانوا معبئين ومصرين على رفض هذا التدخل السافر[10].

لقد أفرزت مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة جزءاً كبيرًا من قياديي ونشطاء الانتفاضة، وكانت قوة العلاقات الاجتماعية تسمح ببناء مجموعات من المناضلين المتآزرين والفعالين. وساهم الشعور بالوحدة، الذي جمع بين سكان المخيم الواحد، في الدفاع عن المخيم ضد تدخلات الجيش الإسرائيلي. من ناحية أخرى كانت بنية المخيم المغلقة توفر مخابئ للنشطاء الذين ينتمون إلى هذا المكان. فأزقته المظلمة وبيوته المتلاصقة المتصلة ببعضها تشكل نوعًا من المتاهة للغريب.

واليوم أيضًا يرفض سكان المخيم تدخل فروع الأمن الفلسطينية، حتى ولو أن العديد من سكان المخيم يدعمون فتح أو يعملون عند السلطة، فهم يشكلون

جبهة موحدة في مواجهة المحاولات الخارجية عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة. وبالمنطق ذاته الذي دفع باللاجئين لتطهير المخيم من الجنود الإسرائيليين، فإنهم يرفضون تدخل قوات الأمن على الأرض ويعدون أنفسهم مستقلين عنها. فناجي المهدد بالسجن خلال انتفاضة الأقصى يعلن على الملأ: «السلطة الفلسطينية لن تتمكن من دخول بلاطة».

كما أدت مشاركة اللاجئين الواسعة في الانتفاضة إلى تغيير صورهم عند الآخرين. فاكتسب أهالي المخيمات، الذين كانوا يصنفون في أسفل السلم الاجتماعي، صورة المقاتلين الأبطال، وصار الجيل الثاني والجيل الثالث من اللاجئين في مخيمات قطاع غزة ومخيمات الضفة الغربية يفتخرون بانتمائهم إلى المخيم. وانعكس هذا التغيير أيضًا على جيل الكبار. كانت أم أحمد قد أشارت إلى ردة الفعل المزدرية التي قابلهم بها أهل نابلس، عندما وصلتها وعائلتها لاجئين في عام (1948 م)، وها هي تؤكد: «نحن اليوم مثلهم».

لكن من ناحية أخرى كان لشباب مخيم الشاطئ ومخيم بلاطة تطلعات أخرى. فمع أن بعضهم يرغب بالاستمرار في الإقامة في المخيم فإن بعضهم الآخر يتأمل الانتقال إلى المدينة والاستقرار فيها، حتى لو كان لا يملك ما يسمح له بذلك. إن اختلاف المشاريع الحياتية تتعلق، من دون شك، بالعلاقات التي يبنيها اللاجئون مع المجتمع المسيطر. فالطابع الصراعي الذي يحكم العلاقات بين مخيم بلاطة ونابلس، والحقد الذي يشعر به أهالي المخيم تجاه أهل المدينة قد يكونان السبب الذي يغذي هذه الرغبة بالارتقاء الاجتماعي. إن الإقامة في المدينة تعني البرهان على أن الواحد منهم يستطيع أن يوفر مستوى حياة مماثلاً لمستوى "برجوازية نابلس". إذا كان ناجي يقضي أكثر وقته في مخيم بلاطة، لأن أصدقاءه يعيشون هناك، ولأن دوره مقاتلاً يتطلب منه التوجه إلى المخيم على نحو دائم، فإن إقامته في حي راقٍ في نابلس يعطيه نوعًا من الرضا؛ «لن أعود إلى الإقامة في المخيم، عندما نتقدم لا نقوم بخطوات تعيدنا إلى الخلف، تمرض بناتي عندما آخذهن إلى هناك».

حـــتى وإن مازال الاختلاف الاجتماعي بين أهل المدينة واللاجئين في غزة واضـــحًا، فإن التوترات تبقى أقل حدة. فالمقدار العددي يبقى في مصلحة الفئة الأولى؛ إضافة إلى أن العائلات الكبيرة في المدينة ليس لها الموقع التقليدي نفسه كعائلات مدينة نابلس، خاصة منذ إقامة السلطة الفلسطينية. وإذا كان سكان مخـيم الشاطئ يميلون إلى عد أهل غزة من أقل الناس تضامنًا ولياقة اجتماعية، ووطنيين بقدر أقل، فإنهم لا يعبرون عن أي بغض لهم.

3/ 2] حسام خضر: نائب شعبوي؟

عـــندما شطبت القيادة اسمه من قائمة فتح الرسمية في الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني عام (1996 م) في الأراضي الفلسطينية، قرر حسام خضر أن يرشح نفسه مستقلاً. وكان نجاحه في الحصول على مقعد برلماني دليلا على تأييد محلي قوي، وشكل في الوقت ذاته نصرًا شخصيًا لمناضل من الداخل في مواجهة لوائح ياسر عرفات.

حســـام خضر يدافع عن مبادئ سياسية وأخلاقية، وهو لايزال يشعر بالحنين إلى شكل الثورة الاجتماعية والوطنية التي كان قد ساهم فعليًا في إرساء قواعدها في بدايـــة الثمانينيات. كان النضال ضد إسرائيل من منظوره يتطلب إعادة تنظيم كاملـــة للمجـــتمع، وتطهيره من عناصره المسيئة ونشر معنى التكافل، والمواطنة، والـــتلاحم، إضافة إلى معرفة الوطن وحبه. والنائب حسام خضر يلاحظ أن هذه الصـــفات أخـــذت تضـــمحل أمام تنامي الفردية في ظل نظام سياسي فاسد. وبمشـــاركة بعض رفاق الطريق، أسس النائب حسام خضر مركزًا ثقافيًا مخصصًا لمـــراهقي المخيم. ويشبه أسلوب عمل المركز ذلك الذي أنشئ في زمن الشبيبة، وهـــو يهـــدف، مـــن خلال برنامج أنشطته الثقافية والرياضية، إلى تنمية الحس السياســـي لدى الشبان وبث قيم أخلاقية أسس فيهم. ويفترض أن يكون سلوك أعضـــاء مركـــز (أصدقاء مركز يافا الثقافي) مثاليًا، تحت طائلة الطرد. وهكذا يستكمل النائب مهمته التي بدأها منذ عشرين عامًا، وهي تربية الشعب.

وكون حسام خضر شخصًا متطلبًا تجاه ذاته كما تجاه الآخرين، لا يعني أنه متزمت. فهو إنسان مرح ومتفائل واجتماعي في آن واحد. صاحب قناعات، مباشـــر وصريح ولا يتردد في شن معركة سياسية عندما يتطلب الحال ذلك. والمعـــركة التي يخوضها ضد غسان الشكعة، رئيس بلدية نابلس، تأخذ طابعًا سياســيًا وتؤجـــج حـــدة الصراع الاجتماعي القائم بين البرجوازية النابلسية ولاجئي المخيم.

عـــندما سُمي غسان الشكعة رئيس بلدية في عام (1994 م) لاحظ سكان بلاطـــة الارتفاع المفاجئ في فواتير الماء والكهرباء واشتكوا مباشرة إلى حسام خضـــر. وكانت بلدية نابلس قد رفعت قيمة أسعار الخدمات بمقدار مئة بالمئة لـــتغطي الديون التي تراكمت عليها خلال الانتفاضة[11]. ويشرح حسام خضر الموقف على النحو التالي: «إن الشكعة يبيع الماء والكهرباء بسعر هو الأعلى في المنطقة. ويبلغ سعر الكيلواط الواحد في غزة نحو (34) أغورا[12] (نحو 10 سنتات أوربية)، أما في نابلس فقد وصل سعر الكيلواط إلى (85) أغورا (ما يعادل 25 سنتًا أوربيًا)». وقد نظمت مظاهرات عند باب البلدية بهذا الشأن، وقام النائب المنتخـــب بطـــرح الموضوع أمام المجلس التشريعي، وأمام اللجنة الاقتصادية في الـــبرلمان. ويقال إنه جرى تشكيل لجنة تقص بهذا الخصوص، وحسب حسام خضـــر لم تباشـــر اللجـــنة تحقيقاتها قط. لهذا نصح نائب مخيم بلاطة الأهالي بالاســـتنكاف عـــن تسديد الفواتير إلى البلدية. وامتنع هو شخصيًا من تسديد فواتـــير الماء والكهرباء الخاصة ببيته ومكتبه حيث يسوغ خيار التمرد هذا على المؤسســـات المحلـــية بقوله: «الشكعة يريد استرداد المال بينما الناس لا يملكون شـــيئًا، وعـــاطلون عن العمل. في نابلس هناك (3200) عائلة تعيش من دون كهرباء وعدة مئات من دون ماء، والشكعة لا يبالي بعذابات الناس».

يـــتعاطف حســـام خضـــر مع فقراء نابلس الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفســـهم حيال اضطهاد يلقونه من شخص مثل الشكعة. ولكن الواقع في مخيم بلاطة لم يكن على قدر عال من البؤس. فمع أن الأكثرية العظمى من السكان لا تسدد الفواتير، فإن المخيم كان لايزال مربوطًا بالشبكة العامة؛ ورئيس البلدية مع

سلطته، لا يجرؤ على حرمان أهالي المخيم من الخدمات الأسس، وإلا فإنه سيكون عرضة نفسه، لمواجهة حالة من العصيان الشعبي. ويؤكد ابن اللاجئين الذي صار نائبًا هذا التوقع فيقول: «نحن في بلاطة مستقلون، ولا يمكن أحدًا أن يجرؤ علينا. سنتكفل بالدفاع عن الناس ضد الطغيان». وهو يلاحظ أن رئيس البلدية قد أحاط نفسه بمرافقين جدد، في أجواء تصاعد التوتر هذه.

حسام خضر يعرف ساميًا وناجيًا وبسامًا جيدًا، وهو يعد نفسه على نحو ما أخاً كبيرًا لهم. وهذا السياسي يعارض على نحو مؤكد بعض تصرفاتهم الهوجاء والفوضوية، ويحاول، عندما يتصرفون برعونة، أن يدعوهم لسماع صوت العقل. ولكن في حال نشأ صراع بين الشباب والبلدية أو السلطة المركزية، فإنه يتبنى موقفًا غير مشروط إلى جانبهم. حتى ولو كانت بعض العلاقات تبدو أحيانًا مربكة، لكن مصلحة النائب تتطلّب منه، من دون أدنى شك، المحافظة على التضامن مع هؤلاء الشباب المسلحين لكي يتمكّن بدوره من الاعتماد على دعمهم له. إن حسام خضر لم يكن يومًا من مؤيدي اللجوء إلى العنف، لكن بعض الخلافات السياسية الحادة تأخذ أحيانًا منحى يدفعه إلى الحيطة.

إن استقرار حسام خضر في مخيم بلاطة لا يعني أنه لا يُبطن طموحات أوسع من ذلك؛ وبالمناسبة فهو قد ترأس لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين التي تشمل كل الأراضي المحتلة. إن مناضل فتح هذا، وهو من الداخل، يصطدم بإحدى المعطيات المتجذّرة بعمق في المجتمع الفلسطيني وهي الانتماء المناطقي. إن التمثّل والولاء السياسيين يَظهَران قبل كل شيء على مستوى الانتماء المناطقي. وباستثناء حالة ياسر عرفات قليلون هم الأشخاص الذين يمكنهم أن يكون لهم بعد وطني شامل.

3/3] ما فائدة المجلس التشريعي الفلسطيني؟

يفخر أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني بأن شرعيتهم نابعة من الشعب. وقد جرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في كانون الثاني عام (1996 م) على نحو مقبول، حتى لو سُجِلَت بعض المخالفات الهامشيّة هنا وهناك. وكان مقدار

المشاركة التي وصلت (79,7%) قد أثبت رغبة المجتمع بالمشاركة في التصويت وحماسته لتشكيل نظامٍ تمثيل وطني. ولكن الحملة الانتخابية، والانتخابات في ذاتها، لم تفتح الباب على إمكانية منافسة سياسية حقيقية. وحقيقة الأمر أن حركات المعارضة الإسلامية والماركسيةٍ قاطعت الانتخابات لأنها قاطعت اتفاقات أوسلو فيما سبق، رافضة بذلك أن تُعطي دعمها لبناءٍ سياسيٍ ما زال في وضع التشكّل. وقد تنافس في المقاعد النيابية مرشحون ينتمون في أكثرهم إلى فتح؛ ولو أن عددًا كبيرًا منهم رشّح نفسه كونه مستقلاً. من ناحية أُخرى فإن المعركة الانتخابية لم تفتح الباب على تطوير جِدل سياسي بالمعنى الحقيقي. لقد فضل المرشحون التركيز على مواضيع مثل الوحدة الوطنية ومواصلة مسار التحرير الوطني. وكان توزيع المقاعد على دوائرٍ صغيرة قد دعّم ديناميكيّة العلاقات الشخصية على حساب المواقع العقدية.

كانت الأكثرية التي تشكلّت عقب الانتخابات مؤلفة من أعضاء من الحركة السياسية التي يقودها ياسر عرفات، وأثار هذا النصر الكاسح لفتح المخاوف من أن يقتصر دور المجلس التشريعي المنتخَب على كونه مكتبًا لتسجيل قرارات السلطة التنفيذية. والواقع أن المجلس التشريعي أكّد استقلاليته بسبب وجود شخصيات من "الداخل" فيه. وبخصوص مسألة الفساد برهن المجلس عن شجاعة في التّعامل مع هذه القضية: ففي عام (1997 م) شُكلَت لجنة تحقيق من داخل المجلس حيث أدان تقريرها عدة أعضاء في الحكومة واتهمهم بسوء الإدارة وبسوء الائتمان على الصعيد المالي. أدت تلك الانتقادات إلى استقالة جماعية لمجلس الوزراء. ولكن ومع ان أن الجدل في الفساد دام أكثر من سنة وشغل كل جلسات المجلس، إلاّ أن النواب خانوا أنفسهم عندما صوّتوا بكثافة على الثقة في الحكومة نفسها التي اقترحها رئيس السلطة الفلسطينية. وكان حسّام خضر قد انزعج من غياب الشجاعة السياسية عند أعضاء المجلس التشريعي فأعلن بشجاعة داخل المجلس: «وما دمنا قد وصلنا إلى هذا الحد لماذا لا نصوّت على قانون يعد ياسر عرفات إلهنا؟، لأنه يستطيع أن يحوّل الجنرال إلى جندي فقط والجندي إلى جنرال، وبما أنه يمكنه أن يحوّل الرجل الفقير إلى غني والغني إلى

فقيرا!». أثار هذا التحريض ردود فعلٍ معادية تجاهه حتى أن أحد النواب تظاهر بأنــه يــتقدم نحوه ليضربه، وتدخّل الناس لتهدئته. لكن نائب بلاطة استمرّ في الـتحريض قــائلاً لذلك النائب: «لا تقلق، قريبًا سيمنحك ياسر عرفات بيتًا وسيارةً مكافأة على وفائكَ له».

توصّل ياسر عرفات إلى إبطال مفعول احتجاجات الطبقة السياسية بضمّ أكثر المنتَخَبين إلى منظمته السلطويّة. مازال مضمون المساومات بين "الختيار" وأعضاء المجلس غير معروف. ولكن يمكن أن نتخيّل أن وعودًا بمناصب سياسية أو بتمويل أنشــطة أو مشاريع شخصية أدت إلى إقناع عدد منهم. فمناورة رئيس السلطة تدخل في استراتيجية سحب البساط من تحت أقدامِ أعضاء المجلس التشريعي الذي لم تعــد نقاشاته تُنقَل مباشرة على التلفزيون الفلسطيني. وبدأت السلطة التنفيذية تتجاهل دور المجلس: وياسر عرفات لم يعد يقبل دائمًا توقيع القوانين التي تصوِّت علــيها الســلطة التشريعية، ولا يحرص على تنفيذ التشريعات التي تؤيدها. وقد رفض توقيع نص القانون الأساس الذي أقره أعضاء المجلس. وبغياب دستورٍ يحدّد صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويحدد العلاقات بينها، فإن المجلــس التشريعي لا يمكنه أن يستند إلى أساسٍ قانوني يُحارِب به الرئيس، علمًا بــأن الأخــير لا يهتم نهائيًا بالتزام القانون ويُغلِّبَ شرعيته الخاصة والثوريّة على القــانون، مواصــلاً بذلك أسلوب عمله داخل منظمة التحرير الفلسطينية. وما دامــت الدولة الفلسطينية غير موجودة، كان من الصعب المطالبة بوجود قواعد دولــة قانون. وفي أكثر الأحيان كانت أساليب ياسر عرفات تنتصر على المطالبة الخجولــة بالتغــيير وتحــركات أولئك الذين يُطالبون بالديمقراطية. وقد باءت بالإخفاق محاولة النائب عزمي الشُعيبي لفرض قواعد الشفافية المالية على السلطة التنفــيذية[13]. وكــان عزمي الشُعيبي، الذي كان وزيرًا في الوزارة الأولى التي شــكّلتها السلطة الفلسطينية، قد تسلم رئاسة لجنة الميزانية عام (1998 م) بهدف إرغام ياسر عرفات على تقديم تقرير عن واردات ونفقات جهاز المالية، وكذلك كــي يــرغمه على عرض الميزانية على المجلس التشريعي الفلسطيني علنيًا. وقد سمحــت تحقيقات النائب إلى اكتشاف عدّة مخالفات ولاسيما أن بعض النفقات

المســجّلة في الميزانية كانت وهميّة وأن (126) مليون دولار وضعت في حسابات مفــتوحة في الخـــارج. وبينما كان الشُعيبي على وشك إعلان نتائج تحقيقه على المجلس مارس عرفات ضغوطًا على بقية أعضاء اللجنة لإجباره على الاستقالة من منصـــبه والـــتخلّي عـــن عمله. وهذا الوزير السابق الذي يحلّل أسباب غياب الديمقراطية داخل الحكم الذاتي الفلسطيني يُعلِن أن المخالفات الماليّة للسلطة تعود إلى أنها يجب أن تعتمد على (صندوق الاحتياطي الاستراتيجي). وهي تعتمد على الإيرادات الضرائبية والجمركية التي تدفعها إسرائيل موسميًا، فهي إذًا ليست بمنأى عـــن تعليق دفع هذه الإيرادات في حال نشوب خلاف سياسي بينها وبين الدولة العبرية. وياسر عرفات يُحاول أن يحمي المستقبل المجهول عن طريق توفير إمكان الحصـــول الدائـــم على المال. وهو يستخدم أيضًا هذا الصندوق لمكافأة ولاءات مقربيه أو الذين يتراجعون عن التعبير عن معارضتهم. هذه السيطرة الكاملة على الشـــؤون المالية كانت توفر لياسر عرفات وسائل رقابة فعّالة يتحكم من خلالها بحياة المؤسسات السياسية.

والرئـــيس الفلســـطيني يُحافظ بهذا الأسلوب على تبعيّة مجلس وزرائه، فهو يسيطر على ميزانيات الوزارات. وفضلاً على ذلك فإنه يقيم مع الوزارات شكلاً من أشكال الإدارة الشخصيّة التي تؤمّن له سلطةً مهمّة على المسؤولين السياسيين. وبـــناءً على كلام عزمي الشُعيبي فإن التعيينات في المناصب الإدارية كانت تجري تبعًا لولاء الموظفين السياسي لياسر عرفات[14]. إن رئيس السلطة الفلسطينية عندما يـــتعامل مباشرة مع الأشخاص فإنه يضعف بذلك دور المؤسسات ويغذّي الخلط بـــين الدوائر الخاصة والدوائر العامة. لذلك أُلغيت اجتماعات مجلس الوزراء ما أدّى إلى غياب التشاور بين أعضاء الحكومة المختلفين وأُجبر الوزراء على التعامل حصـــرًا مـــع الرئيس. إن الرئيس عندما يضع مسؤولين في موقف المنافسة بين بعضـــهم فإنـــه يقوي أكثر فأكثر من مركزيته: فسلطة موظفي الدولة لا تتعلّق بوضعهم أو بوظيفتهم وإنما بمدى قربهم من ياسر عرفات.

وهكذا تبدو الحياة السياسية مشلولة، وحركة فتح غير قادرة على التخلّص مـــن تحكم زعيمها، ولا هي قادرة على فرض نفسها حركة فاعلة في الفضاء

السياسي العام. فممثلوها أنفسهم تابعون، سياسيًا واقتصاديًا، لنظام سلطة عرفات. إن ميزانيات الحركة تخضع كليّة لخيارات زعيمها، أما توزيع المواقع والامتيازات الماديّة داخل الإدارة أو داخل الحركة، فيهدف إلى تثبيت وَلاءات الأفراد. إن قلّة من أعضاء فتح يملكون موارد شخصية أو مشروعة خاصة بهم لكي يكون في وسعهم الانفضاض عن الرئيس والتحرر سياسيًا.

هذا الوضع يؤثر في رصيد الطبقة السياسية، حيث شعر الناس بعجز النواب عن التأثير في مستقبل مصيرهم الوطني. ولهذا فإن بعضهم يرى أن النواب «لا يقدمون شيئًا للشعب». وهم يشتكون من الميزات التي يُراكمونها: راتب كبير وسيارة بلوحة حمراء (رمز الانتماء للسلطة) توفر لهم حريّة الحركة داخل الأراضي وداخل إسرائيل. منذ اندلاع انتفاضة الأقصى بدأ أعضاء المجلس التشريعي ذاهم يفقدون حقّهم في التجوّل. وكان الإغلاق التام لقطاع غزة والضفة الغربية قد منع النواب من الانتقال لحضور اجتماعات في رام الله. حاولت هذه المؤسسة تجاوز المنع بتنظيم جلسة من بعد عبر الانترنيت تبث على شاشة فيديو (فيديو كونفرانس)، ولكن العملية بدت غير ناجحة على المستوى العملي.

إن عدم قدرة النواب على أداء دورهم مشرّعين وممثلين للشعب لا يجعل منهم أشخاصًا عديمي الفائدة. فالناخبون في دوائرهم يتوجهون إليهم على نحو مكثف، ففي مجتمع لا يزال يحافظ على عاداته التقليدية تبدو عملية التوجه إلى وسيط لحل المشكلات الشخصية شائعة. وفوق ذلك، فإن ضعف النظام المؤسساتي والإداري للسلطة الفلسطينية يجعله غير قادر على تلبية طلبات السكان، لذلك يكون من الشائع التوجه إلى ممثل السلطة السياسية للحصول على وظيفة أو مساعدة مالية أو حل خلاف مع جار أو حل إشكال مع مراكز الأمن: إذًا، ومع أن سكان المناطق ينتقدون أسلوب الإدارة داخل السلطة واعتمادها أسلوب المحاباة، إلا أنهم يلجؤون إلى الأسلوب نفسه في حل مشكلة أو عند محاولة تحسين أوضاعهم الشخصية.

إن قدرة النواب على الاستجابة للطلبات العديدة التي تقدم لهم تتعلق قبل كل شيء بمستوى علاقاتهم. فالذين داخل منظومة السلطة منهم أو الذين يقيمون

علاقـــات بمراكـــز القـــرار يملكون ورقة رابحة للمحافظة على شبكات الولاء. وآخرون يمكنهم تقديم خدمات على حسابهم الخاص.

الدكتور معاوية المصري ينتمي إلى إحدى العائلات المتنفذة في نابلس، ولكنه ينتمي إلى الفرع الفقير من العائلة. وكان نافس، خلال الحملة الانتخابية، ابن عم لـــه هـــو ماهر المصري الذي ترشح ضمن قائمة فتح وعيّنه ياسر عرفات وزيرًا للاقتصاد. وقد نجح الاثنان في الانتخابات. وقيل إن الدكتور معاوية مرشح قريب من الحركة الإسلامية. وقد ساهم عمله في إدارة الصدقات وتوزيعها ضمن (لجنة الـــزكاة) في المدينة وكذلك سلوكه الشخصي المتدين في استمرار هذه السمعة. وهو من ناحيته يعد نفسه مستقلاً وبعيدًا عن نظام الولاءات، ويظن أن الناخبين اخـــتاروه بسبب استعداده لنجدة المحتاجين. وبعد أن وفر لنفسه مالاً حلالاً من عملـــه ســـنوات في المملكة العربية السعودية وفي الكويت عاد ليمارس مهنته في نـــابلس. هذا الطبيب المسن يقول: «هنا لم أجنِ شيكلاً واحدًا من زبائني، على العكـــس كنت أحيانًا أدفع لهم ثمن الدواء». وهو حاليًا يداوم في مكتبه في مركز المدينة ويستقبل زوارًا على مدار الساعة، وغرفة الانتظار في عيادته لا تفرغ أبدًا. والطبيـــب يعد أن واجبه يحتم عليه الاستماع إلى شكاوى الجميع ومساعدة كل مـــن يأتـــيه: «كـــل من يأتي إلي، سواء أكنت أعرفه أم لا، يخرج وقد حُلت مشـــكلته». والنائب معاوية المصري يعتمد على عائدات الأرباح المتراكمة من شركات العائلة. شخص يأتي ليبلغه عن توقيف الشرطة لأخيه من دون مسوغ؛ فيقوم معاوية المصري بكتابة رسالة ويتمكن من إخلاء سبيل هذا الشخص. عائلة تأتي إليه لتشتكي أنها لا تستطيع دفع قيمة الضمان الصحي الذي فرضته السلطة فيـــتكفل لطبيب بثلثي الألف شيكل المطلوب (ما يعادل 300 يورو). امرأة عاقر تشـــتكي إلـــيه صعوبة حصولها على مساعدة طبية بسبب وضعها المالي؛ فيتصل بصـــديق له طبيب هو الآخر ليتقاسم معه كلفة العملية الجراحية. وعندما لجأ إليه أشـــخاص هـــدم الجيش الإسرائيلي منازلهم حولهم إلى حاكم المنطقة. فبسبب الانتفاضـــة والأزمة الاقتصادية التي نتجت منها تضاعفت طلبات المساعدة وصار الوصول إلى المحسنين أصعب ويتطلب انتظارًا طويلاً.

تعـد وسـاطة الدكتور المصري جزءاً من تقاليد عائلية محلية. فالعائلات الكـبيرة في نابلس ومن خلال المؤسسات الخيرية التي ترعاها تساعد المعدمين، وهي تخلق من خلال هذه الأعمال علاقات تبعية ترفع شأنها في المجتمع. ونظام الأتباع الذي تنميه هذه العائلات يعتمد على مصادر مالية وشبكات مختلفة عن شبكات السلطة ومصادرها المالية.

إن النواب الذين يعدون أنفسهم من المعارضة والذين لا يمكنهم أن يعتمدوا على انتمائهم العائلي أو على ثروتهم الخاصة يكونون فقراء على نحو لا يسمح لهـم بتلبـية طلبات الناخبين، ولكي يحافظوا على شعبيتهم يجب عليهم محاولة البقاء داخل اللعبة. وهذا حال حسام خضر الذي بقي خارج الدوائر المقربة من ياسـر عـرفات واستمر في اطلاق انتقاداته اللاذعة ضد الفساد الذي يطول السلطة، لكن تاريخه النضالي ووضعه كونه مسؤولاً في فتح، سمحا له بأن يحافظ على علاقات مفيدة. عندما يجد نفسه أمام أشخاص يطلبون عملاً يقوم ببعض الاتصالات للمساعدة في تعيينهم في إدارة حكومية ما أو في أحد فروع الأمن. والنائـب بـلجوئه إلى هذه الأساليب يساهم، رغمًا عنه، في دعم منطق نظام يرفضـه. فعـندما يمارس دور الوسيط ويتدخل لدعم قريب له أو صديق إنما يسـاهم في نشر منطق الوساطة، وهو في الوقت ذاته عندما يدعم أحد الأسس المعمول بها في السلطة الفلسطينية التي، عندما خلقت إدارة عسكرية موسعة، إنما وضعت موظفيها في وضع تبعية أخلاقية ومادية.

رفعـت النجار، من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ولد في عام (1945 م) وساهم في حرب العصابات ضد إسرائيل في بداية السبعينيات، أمضى إثرها سبعة عشر عامًا في السجن، وأطلق سراحه عقب اتفاقات أوسلو. ورفعت النجار الذي ينـتمي إلى عائلة كبيرة من خان يونس، وهي مدينة في قطاع غزة، قرر ألا يلتزم تعليمات الحركة بمقاطعة الانتخابات التشريعية. وهو يفسر خياره هذا بأن التزامه القضـية يـتخطى ولاءه الحزبي، وساهم، بعد انتخابه في الحملة السياسية ضد الفسـاد. ومـع انـتمائه إلى المعارضة يتوجه إليه ناخبو دائرته لطلب وساطته. ويساعدهم قدر استطاعته، لكنه يرفض التدخل للضغط على السلطات القضائية

أو لإلغـــاء ضـــبط الشرطة. وهو يعترف بأن الخدمات التي تقدم للناخبين تغذي المنافســـة بـــين النواب. وهو يشرح كيف تجري الأمور على النحو الآتي: «كل واحـــد منا يجهد لحل مشكلات الناس بسرعة وبنجاح، وعندما لا ننجح بتلبية طلباتهم فإننا نحيل أصحاب الطلب إلى زملاء لنا». والمساعدة التي يقدمها لناخبين من دائرته لا تتطابق مع الصورة التي يتخيلها لدور ممثل الأمة، ولكنه، مع ذلك، لا يستطيع التهرب من هذا النوع من العلاقات ما دام الناس لا يمكنهم أن يركنوا إلى الأداء العقلاني والقانوني للإدارة.

4/3] حق تعبير محدود، ولغو غير محدود

تقوم فروع الأمن الفلسطينية بالسهر بعناية على استتباب الأمن السياسي في الأراضي، وتتعهد بإفهام المتهورين بأن الموقف الكلامي الجريء يمكن أن يشكل مجازفـــة. إن أجهزة الأمن التي تملك كادرًا واسعًا تمارس الرقابة على السكان، وتظهر تدخلاتها أحيانًا فهمًا طريفًا لضرورات الأمن. في حزيران عام (1996 م) تم توقـــيف مصور فلسطيني تابع لوكالة الأنباء الفرنسية وضُرب. وهو صاحب صـــورة تظهر أطفالاً فلسطينيين يلهون مع حمار على شاطئ غزة، وقد عوقب لأنه قدم صورة سلبية عن فلسطين.

ويمكن أن يُستدعى كوادر أو موظفون لاستجوابات يجري خلالها سؤالهم عن قضـــايا تخـــص عملهم. والمعلومات المطلوبة لا تتعلق ضرورة بقضايا استراتيجية ويمكن الحصول عليها، في أكثر الأحيان، بطريقة أبسط.

ممـــثلو منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان هم أكثر من تهتم فروع الأمن بإبقائهم تحت الأنظار على نحو شبه دائم. فقد اعترضوا على المعاملة التي يلقاها الموقوفـــون الإسلاميون على نحو غير قانوني، والذين يحاكمون أحيانًا في محاكم اســـتثنائية. وقد شككوا في أساليب أجهزة المخابرات ولفتوا النظر لحالات من المعاملة السيئة والتعذيب. العديد منهم أوقف ساعات أو أيامًا. أما رجال الأمن الفلســـطينيون فإنهم من ناحيتهم يتكلمون بخجل عن دعوة لتناول فنجان قهوة برفقتهم. وفعلاً تقدم المشروبات لبعض الأشخاص المحتجزين في مكاتب الأمن

الوقائي أو في مكاتب المخابرات العامة. ويجري التعامل مع مسؤولي المنظمات غير الحكومية بنوع من التحفظ. فيؤخذ بالحسبان وضعهم الاجتماعي، وسمعتهم المحلية، والدعم الذي يمكن أن يلقوه من الخارج. ولكن إمكانية ممارسة بعض الضغوط على هذه الشخصيات وترهيبهم للتراجع عن الانتقادات التي يعبرون عنها تجاه السلطة تظل قائمة. بعد زيارة إجبارية لفروع الأمن تضطر المؤسسات أو الشخصيات إلى التخفيف من حدة لهجتها وكتاباتها، أو تقبل بتكذيب ما كانت قد أعلنته.

آخرون يدفعون ضريبة استخدام الأساليب الأكثر حدة. عبد الستار قاسم أستاذ تاريخ في جامعة نابلس، بعد أن كرر توجيه اتهامات شديدة اللهجة للحكام الفلسطينيين، في مناسبات عديدة، قام ملثمون في عام (1995 م) بمهاجمته وإطلاق النار عليه. وأصيب في الفخذ. في نهاية عام (1999 م)، سجن لأنه وقع على بيان (نداء العشرين)، الذي يتصدى للسلطة تصديًا حادًا جدًا. وكان موقعو البيان يربطون بين الفساد المستشري في صفوف المسؤولين الفلسطينيين والتنازلات السياسية التي تقدم لإسرائيل على الأرض: «إن السلطة الفلسطينية تمارس سياسة خطيرة تقوم على إفساد الشعب الفلسطيني واستغلاله وإذلاله، لو أن اتفاقات أوسلو نصت على المتاجرة بالوطن لمصلحة إثراء بعضهم». وكانت القضية التي تفجرت عندئذ مثالاً دالاً على عدم وضوح أسلوب السلطة في التعامل مع المعارضة: بعضهم أوسع ضربًا و/أو احتجز في مراكز الاستخبارات. ولقي أعضاء المجلس التشريعي منهم معاملة أقل عنفًا تقريبًا، بسبب الحصانة التي يتمتعون بها، والتي رفض المجلس رفعها مع ما مارسته السلطة التنفيذية من ضغوط. وقامت أجهزة الأمن بالاتصال بحسام خضر الذي وافق على الإدلاء بتصريح علني يعبر به عن موقف متميز عن (نداء العشرين). مع ذلك بقي موقفه معارضًا للفساد. عبد الجواد صالح، رئيس بلدية بير زيت، الذي أقاله الإسرائيليون من منصبه وأبعدوه خارج الأراضي المحتلة في السبعينيات، وهو شخصية محترمة وصاحب نفوذ في دائرة رام الله، كان من الموقعين على البيان. وعندما توجه عبد الجواد صالح إلى مركز الأمن الوقائي للسؤال عن مصير أشخاص وقعوا على البيان و لم يعرف ماذا

حل بهم، ضُرب في مركز الأمن. ثم صُور الحادث بعد ذلك بأنه خطأ حصل بمبادرة فردية من عسكريين مندفعين. ولكن الحادث يُظهر في الواقع حجم الصلاحيات المعطاة لأجهزة الأمن ويكشف عن البعد القمعي في النظام السياسي. هذا التوجه إلى القمع ناتج من طموحات المسؤولين السياسيين والإداريين الحريصين على الحفاظ على سلطتهم واستباق أي معارضة. والنواب على علم بالسطات التي تتميز بها قوات المخابرات ويعرفون أن موقفهم سيكون حاسمًا عندما تطرح قضية خلافة ياسر عرفات. مع ذلك فإن بعضهم لا يستسلم ويتجرأ على رفع صوته. وهم من مناضلي السبعينيات والثمانينيات الذين تعلموا الصلابة من تجربة القمع الإسرائيلي ويرفضون الرضوخ لأوامر السلطة.

ومع وجود طلاب في عداد عناصر الأمن فإن الجامعات الفلسطينية تبقى فضاءات مفتوحة على النقاشات السياسية. وحتى لو أن العديد من الطلاب مروا بتجربة الاعتقال فإن انتخابات المجالس الجامعية لا تزال تجرى كل عام. وانتصار الإسلاميين في أكثر كليات الضفة الغربية وقطاع غزة يبين أن المشاورات تجري بحرية وأن السلطة الفلسطينية لم تنجح في السيطرة على كل المجالات.

في عام (1996 م) اقتحمت قوى الأمن الفلسطينية حرم جامعة النجاح في نابلس وأوقفت ما يقارب مئة طالب وأغلقت الجامعة مدة أسبوع. لقد أثار ذلك التصرف الرأي العام وأثار الغضب في الضفة الغربية ما اضطر ياسر عرفات إلى التوجه إلى نابلس ومحاولة تهدئة النفوس بإعلان إخلاء سبيل الطلاب قريبًا. وقد أعلن رئيس محكمة العدل أنه ليست هناك تهم موجهة ضد الطلاب ولذلك يجب أن يخلى سبيلهم، ولكن قراره لم ينفذ. وطلبت لجنة ترأسها أبو علاء رئيس المجلس التشريعي وتضم إثني عشر نائبًا مقابلة الرئيس. رِفعت النجار كان من ضمن الوفد وها هو ينقل مضمون اللقاء: «تعلمنا منك أن لا أحد فوق القانون، والمحكمة حسمت الموقف، فلماذا لا تطلق أجهزة الأمن سراح الطلاب؟». بناءً على كلام النائب ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أجاب ياسر عرفات بالقول «طبعًا لا أحد فوق القانون ولكن القاضي يجب أن

يشاورني قبل اتخاذ قرار بهذا الشأن، وإلاّ فما معنى أن أكون رئيسًا؟». نظر النواب إلى بعضهم مستغربين، وحاول أبو علاء متابعة النقاش من دون فائدة.

وفي سياق آخر، فإن الاتصالات والتدخّلات يمكن أن تغيّر مجرى القرارات. حسام خضر قرّر أن يبادر ويتدخّل عندما عد أن أحدهم كان ضحيّة استخدام السلطة استخدامًا سيئًا. وهكذا، توجّه إلى مركز الشرطة عندما اعتُقِل صديق له من مخيّم بلاطة إثر شجار مع جاره. وبالطريقة نفسها اعترض على توقيف شباب من المخيم، اتُهموا بحيازة أسلحة على نحوٍ غير شرعي. قدّم حججه، ونجح في إقناع رئيس الشرطة متفاديًا بذلك مواجهةً بين قوى الأمن وشبان من مخيم بلاطة. إن اللجوء إلى هذه الوسائل لا يشكل إثباتًا إضافيًا للديموقراطية ولكنها تسمح بتعديل كفتي الميزان والتخفيف من حدّة قوة السلطة المركزية. إن محاولة التدخّل لا تحمل أيّ ضمانة نجاح؛ فهي تتعلّق بنوعيّة العلاقات الشخصية للشخص الذي يتدخّل وقدرته على التفاوض والإقناع.

تظهر القوى السياسية إذًا استعدادًا ما للحوار والتفاوض أو حتى المساومة. النقاشات تجري كثيرًا في الغرف المغلقة، وتضع أسس آليّة تشاور وتسمح بتخفيف حدّة تسلّط النظام. إن كل أنواع المشكلات يمكن أن تؤدي إلى دعوة لاجتماعٍ بين سياسيين وعسكريين. وحتى لو أن نتائج النقاشات نادرًا ما كانت مرضية للمدافعين عن الحريّة، فإن فكرة النقاش هي أمرٌ إيجابيٌ في ذاته ويُثبت القدرة على إدارة الصراع في ظروفٍ محددة. وفي الوقت ذاته فهي تكشف عن براعة السلطة في رقابة الفضاء السياسي، وتبيّن أن فلسطين الحُكم الذاتي لا تحمل صفات النظام الديمقراطي. مع ذلك فإن حدّة بعض تمثلات الحركات المؤيدة تمنع الرقابة الكاملة على الحياة السياسية.

إن الإسلاميين، الذين بقوا خارج منظومة التمثيل الوطني والذين يسعون لإثبات أنفسهم على الساحة الإقليمية عبر العنف، قد ساهموا في إضفاء الطابع القمعي على النظام السياسي[15]. وبتأثير ضغط إسرائيل والمجموعة الدولية، تحاول السلطة الفلسطينية تفكيك بُنى حركة حماس والجهاد الإسلامي. إلا أن انفجار الصراع المسلح بين الإسرائيليين والفلسطينيين يُضعِف كثيرًا من قوة

المسوغات التي تمسح باعتقال الإسلاميين. كان مؤيدو اتفاقية أوسلو قد وافقوا على اعتقال المحرضين على العمليات الانتحاريّة، وقد تسامحوا أو غضوا الطرف عن شروط اعتقالهم، عندما كان أعضاء حماس والجهاد الإسلامي يشكلون عائقًا أمام تطوّر المباحثات مع الدولة العبرية. ولكن الآن عندما يظهر أن مسيرة السلام قد وصلت طريقًا مسدودًا وأن الضربات العسكرية الإسرائيلية قد تضاعفت حدتها، فإن الاستمرار بمعاقبة الإسلاميين يُعد من وجهة نظر المجتمع أمرًا غير مشروع.

ومع عمق الانشقاقات في الأراضي المحتلة، فإن الحرب الأهلية التي جرى توقعها مرات عديدة لم تقع: صحيح أن خلافات نشبت بين مقاتلين إسلاميين وقوى الأمن الفلسطيني في مناسبات عديدة، لكن حركتي حماس والجهاد الإسلامي قد أثبتتا حتى الآن، أنهما تعرفان كيف تضبطا كوادرهما عندما امتنعتا من مهاجمة ممثلي السلطة الفلسطينية.

مع ذلك، تمثل ملاحقة المناضلين وزعماء الحركات الإسلامية العائق الأساس أمام بناء دولة قانون. إن حلّ المسألة الفلسطينية والتخفيف من حدّة التوتر في الأراضي الفلسطينية هما شرطان لا يمكن الاستغناء عنهما لدَمقرطة النظام السياسي الفلسطيني. إن العوائق المختلفة التي تضعها إسرائيل في وجه السيادة الفلسطينية، بحجة ضمان أمنها، تضر بطبيعة الكيان الفلسطيني وبآلية تكوينه، وهو ما زال إلى الآن يحمل آثار هذه التبعية العسكرية والسياسية والاقتصادية.

4

فلسطين، إسرائيل: استحالة الفصل؟

إن دراسة المجتمع والمؤسسات الفلسطينية لا يمكن أن تجري بمعزل عن تحليل علاقة كل منهما بإسرائيل. ثم إن تشكيل نظام الحكم الذاتي على قطاع غزة وجزء من الضفة الغربية يعني تحولاً في شكل السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين أكثر من غياب أشكال هذه السيطرة أو التخفيف من حدتها.

دفع قلق الإسرائيليين من تضاعف عدد العمليات الفلسطينية قادتهم إلى ابتكار نظام أمني يُفترض به إقصاء الخطر الفلسطيني. وبينما تميزت سنوات الاحتلال بالرغبة الإسرائيلية بإلحاق الأراضي المحتلة اقتصاديًا للبرهنة على عدم قبول الحياة لدولة فلسطينية مستقلة، فإن التوجه الحالي الإسرائيلي يعبر عن رغبة في انفصال عضوي عن الفلسطينيين. وتراهن النخبة الحاكمة في الدولة العبرية الآن على وجود حدود محكمة الإغلاق تفصل بين كيانين لتوفير الأمان لمواطنيها. وكان لهذا الإجراء هدف إضافي هو التنصل من وضع الاحتلال، الذي يشكل عبئًا أخلاقيًا وسياسيًا وعسكريا عليها. واليوم يحاول المسؤولون

الإسرائيليون دعم التطور الاقتصادي للأراضي الفلسطينية؛ لأنهم يرون أن رفع مستوى المعيشة فيها سيشكل ضمانة للتهدئة السياسية. ولكن التشجيع على تحسين الأداء الاقتصادي يصطدم بالمتطلبات الآنية لعملية حماية إسرائيل. وفعلا، فإن الدولة العبرية تعيد النظر بطبيعة علاقاتها بالفلسطينيين على أساس الفصل بين المجتمعين. ولكن مشروع الفصل هذا يصطدم بالتداخل على المستوى الجغرافي والسكاني. لذلك فإن أصحاب القرار أعملوا مخيلتهم ولجؤوا إلى التقنية لتجاوز المعوقات الجغرافية والاقتصادية. ولأن السلطة الفلسطينية لا تملك الوسائل لكي تُحاصِر هذه العملية فإنها تحاول أن تفاوض على تطبيقٍ لها يلائم مصالحها قدر الإمكان.

لذلك تفرض الدولة العبرية قيودًا أكثر فأكثر صرامة على حركة الأشخاص والبضائع القادمة من الضفة الغربية وقطاع غزة. وزيادة عدد إجراءات التفتيش وبطئها تحد من التطور الاقتصادي الفلسطيني. من ناحية أُخرى، فإن مستوى تطوّر المعدات الإسرائيلية التي تميّز بين فئاتٍ من الفلسطينيين يزيد الفوارق الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الفلسطيني ويضاعف تجزئة الأرض.

1/4] العمل في إسرائيل

منذ السنوات الأولى للاحتلال، شجعت إسرائيل شركاتها على استخدام فلسطينيين عبر استقدامهم إلى الأراضي التابعة للدولة العبرية. وقد أدّت هذه السياسة إلى تبعيّة الأراض المحتلة (عام 1967 م) اقتصاديًا لإسرائيل، ولكنها ساهمت أيضًا في رفع مستوى معيشة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة: فإذا كان الفلسطينيون يشكلون يدًا عاملة غير مكلفة للمستثمرين الإسرائيليين، فإن الرواتب التي تُدفَع للفلسطينيين تبقى أعلى من تلك المعمول بها في الأراضي الفلسطينية، وقد تضاعف متوسط دخل الفرد في الأراضي الفلسطينية ما بين عامي (1972–1992 م).

في الأعوام بين (1970 و1980 م) صارت أكثر العائلات الفلسطينية التي تنتمي إلى الفئات الشعبية تُرسِل على الأقل فردًا منها للعمل داخل إسرائيل؛

وخـــلال العُطل المدرسيّة كان المراهقون يلتحقون بآبائهم ليرفعوا سوية دخل العائلة. هذه الفئة من الناس التي تعمل داخل إسرائيل تتكلّم العبرية وتنمّي بعض الصـــلات بالمجتمع الإسرائيلي. ويمكن أن تكون العلاقات وديّة بين المأجورين الفلســـطينيين وزملائهـــم أو أربـــاب عمـــلهم الإسرائيليين، على أن يتفادى الفلســـطينيون الـــتعرض لمواضيع سياسية، أو الإفصاح عن معارضة ما ضمن محـــيطهم المهـــني. وهم في وضع تبعيّة لأن تجديد عقودهم أو إذن عملهم تابع لقرار رب العمل الإسرائيلي. وربّ العائلة لا يمكن أن يغامر في راتبه من أجل مسألة تتعلّق بالقناعات.

ولكـــي يتهرّبوا من علاقة السيطرة، أو على الأقل، هكذا تبدو لهم، كان بعضـــهم يـــلجأ إلى إخفاء هويته ويقدّم نفسه كأنه إسرائيلي. فؤاد، واحد من شباب نابلس عَمِل في إسرائيل متعهد نقل (نقل الأثاث)، وهو يحكي: «كنت أقـــول إني إسرائيلي، وكذلك أخي، هو صار إسرائيليًا، لا يمكن التخمين أنه عربي. يتكلّم العبرية بطلاقة، ويحكي لهم أنه خدم في الجيش وقتل خمسة عرب. عـــندها يهنئه الإسرائيليون». إن خداع الآخر بالتنكر والاستيلاء على أسلوب تعـــبيره، واستعارة خطابه الأكثر شراسة، حتى ولو اضطر الأمر إلى لبس جلد العـــدو، كلها وسائل تستخدم لكسر علاقة الهيمنة أو إقناع الذات بالتخلص مـــنها. على أي، فإن الإحساس بخداع الخصم يُعطي نوعًا من الرِضا، حتى لو غامر الشخص في فقدان هويته.

غسان من سكان مخيّم جباليا في قطاع غزة، وكان قد تأهّل ليصبح مدرّسًا، لكنه قرّر أن يعمل في إسرائيل ليزيد دخله. وهو يستخدم المال الذي يجنيه لتوفير نفقـــات زواجه. وبمساعدة ابن عمه الذي يعمل في إسرائيل وجَدَ غسان عملاً "جـــزار" في مجمـــع للبـــيع (سوبر ماركت) في ضاحية من ضواحي عسقلان. صـــاحب العمل يوفر له المنامة، وهو يتقاسم مع ثلاثة فلسطينيين آخرين من غزة بيتًا صغيرًا يتناولون فيه معًا وجبات الطعام. إنها حياة عازبين، بلا امرأة ولا عائلة، وصـــور النساء العاريات المعلقة على الجدران تشهد على هذا التحرر الفجائي. واكـــتفى غســـان بتغـــيير اسمه الأول بتواطؤ وتشجيع من زملائه الإسرائيليين،

فاستبدل به آخر عبريًا تمامًا. وهو يشرح السبب كما يلي: «هذا لكي لا نُرعِب الـــزبائن». إن غسان على استعداد لأن يذوب في وضع المُسَيطَر عليه حين يقبل بالتخلي عن هويته العربية وإخفاء عَلامات الإحساس بالخطر؛ وهو بذلك يتطابق مع التصورات السلبية للإسرائيليين.

دفـــع ضـــعف التطور الاقتصادي لقطاع غزة بسكانه إلى بيع قدراتهم في الطرف الآخر من الخط الأخضر. وحتى عام (1993 م) كان العمل في إسرائيل يستوعب ما مقداره (35% و40%) من مجموع القوة العاملة في غزة وما مقداره (25% و30%) مـــن رديفها في الضفة الغربية. بعد أوسلو، هبطت المقادير تباعًا إلى (15% و20%)[1]. وحتى لو أن (167000) فرصة عمل قد وُفِّرت في الضفة الغربـــية وقطـــاع غزة بين عامي (1995 و2000 م)، فإن هذا التقدّم لم يسمح بانحســـار ذي دلالة للتبعية لإسرائيلٍ أو بالتخفيف من حدّة البطالة[2]. وعندما تفـــرض السلطات الإسرائيلية إغلاقًا على الأراضي الفلسطينية يتضاعف عدد العـــاطلين عـــن العمل مرتين أو أكثر، ويصل إلى ما مقداره (32,5%) في غزة و(23,8%) في الضـــفة الغربية[3]. والعمل في إسرائيل لا يزال يشكّل حتى الآن إغراءً ماديًا. فراتب شرطي عادي يعمل في السلطة الفلسطينية يصل إلى (270) دولارًا في الشـــهر، بينما العامل في إسرائيل يمكن أن يكسب ما بين (15 و40) دولارًا أمريكيًا في اليوم، ما يعني دخلاً شهريًا بين (360 و960) دولارًا في حال استطاع أن يعمل شهرًا كاملاً.

وحـــتى عـــام (1988 م) كان بإمكان الفلسطينيين التوجه بحريّة إلى إسرائيل للبحـــث عن عمل. بعد هذا التاريخ وُضِع نظام رقابة على قدوم العمال. في عام (1991 م) أدخَلَـــت الدولة العبرية نظام إذن العمل الذي ينظّم الدخول والخروج مـــن أراضيها. وللحصول على إذن عمل يجب الحصول على موافقة المخابرات الإســـرائيلية ووعد بالعمل من مخدوم إسرائيلي. والإذن الذي يحدد اسم ومكان المؤســـسة يجـــب أن يُجَدّد كل شهرين[4]. والمرشحون للعمل يجب أن يكونوا متزوجين وتجاوزوا الثماني والعشرين سنة، ذلك لأن أصحاب القرار الإسرائيليين يرون أن الشبان العازبين مؤهلون أكثر من غيرهم لارتكاب أعمال عنف.

والاقتصاد الإسرائيلي يستفيد من يد عاملة مرنة ورخيصة تأتيهم من الأراضي الفلسطينية. إن مجالات البناء و النسيج والزراعة كذلك تستوعب الجزء الأكبر من اليد العاملة الفلسطينية. ولكن وفي بداية التسعينيات صارت الضرورات الأمنية الإسرائيلية تتعارض مع مصالح أرباب العمل. فالحكومات الإسرائيلية وضعت إجراءات لتحدّ من إمكانية دخول الفلسطينيين إلى أراضيها ما أدى إلى انخفاض عدد العمال الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل، وجرى التعويض عنهم باستيراد اليد العاملة من رومانيا وجنوب شرقي آسيا. ومع رغبة إسرائيل المعلنة بأن تستبعد الفلسطينيين على الجزء الآخر من الخط الأخضر فإنها تستمرّ أحيانًا باستخدام قوتهم العاملة. وهناك سببان لهذا الخيار: أولاً، إن جزء من المستثمرين الإسرائيليين ما زالوا يعلنون تفضيلهم استخدام فلسطينيين من سكان الأراضي، ثم من ناحية أخرى، فإن قادة الدولة العبرية يرون أن استخدام القوة العاملة الفلسطينية تُساهم على نحو غير مباشر في تخفيف حدّة التوترات السياسية بين الفريقين. ويرى القادة الإسرائيليون أن هبوط مستوى معيشة السكان الفلسطينيين يغذي التطرّف والعنف السياسيّين. منذ استتباب الحكم الذاتي واندلاع العمليات الانتحارية في إسرائيل، عَرَفت سياسة المحافظة على اليد العاملة الفلسطينية تغييرات قوية. فالرغبة باستبعاد العمال الفلسطينيين عن سوق العمل الإسرائيلي واضح تمامًا، من دون أن تجري إعادة نظر كليّة في وجودهم.

ومع ذلك فإن الدولة العبرية تدرك مساوئ توافد المهاجرين غير اليهود على أراضيها. فقد دخل مع هؤلاء عدد كبير من العمال غير الشرعيين. ويقدر عدد العمال الأجانب الموجودين في إسرائيل ما بين (200000 و300000) عامل نصفهم دخل على نحو غير شرعي. وبالمقارنة فإن اللجوء إلى اليد العاملة الفلسطينية يحمل مزايا متعددة: أولاً، يتقن هؤلاء الفلسطينيون اللغة العبرية وهم متعودون على نحو كبير على المحيط الإسرائيلي. ثم إن لهم سمعة جيدة، يمكن الوثوق بهم وبعملهم، ورب العمل يكون كثيرًا راضيًا عن نتائج عملهم. وأخيرًا وعلى نحو خاص فإنهم في نهاية يوم العمل يعودون إلى بيوتهم خلافًا للقادمين من رومانيا أو جنوب شرقي آسيا. وإقامة سكان أجانب غير يهود يطرح مسألة علاقتهم بالمجتمع الذي

يستقبلهم. والسؤال هو: هل يجب على الإسرائيليين العمل على استيعاب مجموعات القادمين الجدد، بينما هم غير معنيين بالمشروع السياسي والديني للدولة العبرية، داخل المجتمع، أو إبقاء هذه المجموعات على هامش المجتمع.

قد يمارس أصحاب الشركات الإسرائيلية من ناحيتهم ضغطًا على السلطات الإسرائيلية لتسهيل دخول اليد العاملة الفلسطينية لأنها قليلة الكلفة ويوثق بها وقابلة للتأقلم. إن دفع أجور منخفضة وغياب المطالب بهذا الخصوص يوفر إمكانية ضبط إضافية في قطاع الصناعة، الذي يعاني جزء منه تراجعًا. وقرار تحديد شروط التنقل للعمال الفلسطينيين، أو منعهم من التنقل تمامًا يؤثر في أرباب العمل الإسرائيليين. إن صناعة البناء، على وجه الخصوص، تتطلب عددًا كبيرًا من اليد العاملة. وفعلاً فقد جرى بناء (49) مستوطنة جديدة يهودية خلال الأعوام بين عامي (1993 و2000 م) في الضفة الغربية، وتضاعف عدد المستوطنين، واضطرت الدولة إلى بناء بيوت لهؤلاء المستوطنين وشق طرق التفافية خاصة بهم، تسمح لهم بتفادي المرور عبر المواقع الفلسطينية. من ناحية أخرى استوعبت إسرائيل بين عامي (1990 و1998 م) (980000) مهاجر جديد أكثرهم من الاتحاد السوفيتي سابقًا ما جعل قطاع البناء ينموا بمقدار (8,7%) سنويًا خلال تلك المرحلة. واليد العاملة الإسرائيلية والأجنبية لا يمكنها أن تفي بالحاجة المطلوبة. في عام (1998 م) كان العمال الفلسطينيون يمثلون ما مقداره (25%) من مجموع العاملين في ورشات البناء الإسرائيلية[5].

شكل وصول بنيامين نتنياهو إلى السلطة في شهر أيار عام (1996 م) تحولاً في سياسة تشغيل الأجانب في إسرائيل. وبغض الطرف عن القلق الذي أثاره وجود الأجانب المهاجرين في إسرائيل، فإن موقف تجمع الليكود العقدي يفسر هذا التحول حيث يعارض اليمين القومي [العصبي] فكرة الفصل بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية. وفعلاً فإن تطبيق هذا الفصل كان سيؤدي تمامًا إلى خلق كيان فلسطيني ذي سيادة. لذلك ومنذ نهاية عام (1997 م) ارتفع عدد الفلسطينيين الذين سُمح لهم بالعمل داخل إسرائيل[6]، وفي كانون الأول عام (1997 م) مُنح (48000) إذن عمل إضافي في الضفة الغربية وقطاع غزة[7]. وفي

عـــام (1998 م) اتخذت حكومة اليمين عدة إجراءات تهدف إلى تسهيل قدوم العمـــال الفلسطينيين: خفض شرط السن للتقدم بطلب عمل إلى (23) سنة[8]. وسمح لفئة من العمال بالمبيت في أمكنة قريبة من مواقع عملهم داخل إسرائيل. وعلى نحو موازٍ، أعلنت حكومة نتنياهو عن نيتها ترحيل عدد من المهاجرين غير الشرعيين بمعدل (500) شخص في الشهر واتخاذ إجراءات ضد أصحاب العمل الإسرائيليين الذين يستخدمونهم.

ولم تُعد حكومة إيهود باراك التي وصلت إلى الحكم في عام (1999 م) النظر في سياســية تشـــغيل الفلسطينيين. في عام (2000 م) وقبل اندلاع الانتفاضة، وصـــل عدد سكان الضفة الغربية الذين يكسبون رزقهم من العمل في إسرائيل إلى (115000) شـــخص (ومقدار غير الشرعيين منهم النصف) ومن قطاع غزة (30000) شـــخص يحملون أذون عمل. وجاءت أحداث العنف في أيلول عام (2000 م) لتغير المعطيات من جديد حيث أُغلقت الأراضي المحتلة وعُلقت أذون العمـــل. مع ذلك وجد (20000) عامل من الضفة الغربية كانوا يجتازون الخط الأخضـــر في الخفـــاء ويبيعون عمالتهم لأرباب العمل الإسرائيليين، وما زالت المستوطنات والمناطق الصناعية[9] تستخدم بضعة آلاف من الفلسطينيين.

4/ 2] الأمن للإسرائيليين والحبس للفلسطينيين

في بداية التسعينيات وضعت إسرائيل شروطًا جديدة للحصول على إذن عمل تحدد قواعد تنقل الفلسطينيين، وقد حدّت كثيرًا من حرية انتقال سكان الأراضي الفلســـطينية إلى القدس أو إلى إسرائيل أو التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فصار العمل في إسرائيل، وتسجيل الطلاب القادمين من غزة في جامعات الضفة الغربـــية، والزيارات العائلية، والمراجعة الطبية، كلها خاضعة لموافقة الإدارة المدنية الإسرائيلية[10].

وقد دفعت العمليات الانتحارية التي استهدفت المدنيين الإسرائيليين بدءًا من عام (1994 م) المسؤولين الإسرائيليين إلى تشديد الإجراءات الأمنية. فشمل منع

أما الأجانب (السياح وموظفو مكاتب الأمم المتحدة وأعضاء المنظمات غير الحكومية) وحاملو بطاقات (VIP) الذين يتساوون في الإجراءات، فهم لا يسيرون جانب العمال الفلسطينيين، إذا كانت سيارتهم مسجّلة رسميًا، بل يعبرون الأراضي التي لا تخص أحدًا مستقلين سياراتهم، ثم يدخلون مكتبًا حيث يقوم جنودٌ بتدقيق هوياتهم. في المكتب نفسه تُفتَّش الحقائب وتُفحص بجهاز أشعة سينية، أما السيارة فيجري تفتيشها أمنيا بوساطة فريق تابع لشركة خاصة. وعندما تنتهي الإجراءات يستلم المسافرون بطاقة تحتوي كُل المعلومات التي تخصهم (عدد ركاب السيارة وعدد الحقائب) وهذا ما يَسمح لهم بعبور حاجز التفتيش الإسرائيلي في آخر إيرتس.

تقررت هذه الإجراءات خلال عام (1998 م)؛ قبل ذلك كانت الإجراءات تجري مواجهة أمام أكشاك حراسة. ولم يكن تفتيش الحقائب والسيارات يجري على نحو منتظم. كان بإمكان الأجانب أو حاملي بطاقة (VIP) الإفلات من التفتيش أو على العكس، تحمّل تفتيشٍ دقيق. إن تثبيت القواعد الجديدة يعقلن العملية ويعطيها مظهرًا صارمًا وملائمًا. والجنود الإسرائيليون يبقون في كواتهم مرتاحين، ومن الواضح أن تعليمات وُجهَت لهم بأن يتصرفوا بلباقة. إن دقة الإجراءات المتبعة لا تفسح مجالاً للنقاش، ولا للمساومات بين الجيش الإسرائيلي والأشخاص العابرين. وهكذا يمكن تفادي الأخطاء والتعسّف.

ويمنع المواطنون الإسرائيليون من الإقامة في غزة؛ وسلطات الدولة العبرية تمنعهم من ذلك لأسباب أمنية. وأحيانًا تُعطى أُذون خاصة، إنما بطريقة استثنائية. بشأن المستوطنين المُقيمين في مستوطنات قطاع غزة، فلهم نقطة عبورٍ وطرق مخصصة لهم حصرًا. ويُعطى أمنهم الأولوية لدرجة أنه منذ عام (1995 م) يُمنع الفلسطينيون والأجانب من استخدام الطريق الساحلي، لأن عدّة مستوطنات قرب هذه الطريق.

والحاجز المكهرب هو أيضًا وسيلة ناجعة. فالهروب من قطاع غزة أصبح مهمة مستحيلة، حتى إن أكثر الغزاويين يتشاركون بالشعور بالحبس والاختناق. والكثافة السكانية في قطاع غزة عالية: (3766) شخصًا في كل كيلومتر مربع[13].

المـــدن والمخيمات والبيوت مزدحمة بالسكان: والتملص من نظرات العائلة التي تتابعهم، ومن ضغط المجتمع، يتطلّب مهارة عالية جدًا. في القطاع يعيش الناس مـــن دون نوافـــذ تُطل على الخارج. واللقاءات مع أجانب عابرين هي بمنزلة الفـــتات الـــتي يتـــناولها الجائع، وصندوق الأحلام هو جهاز التلفاز بمحطاته الإسرائيلية أو المحطات الفضائية. ويشبه سكان غزة قطاعهم ب(قفص أرانب) أو ب(سجنٍ كبير). أما أكثر سكان غزة الذين تقل أعمارهم عن عشرين سنة فـــإنهم لم يروا شيئًا في حياتهم إلاّ هذا المكان الذي وُلِدوا فيه. وفي بحثٍ أُجري على أطفالٍ أو شباب ما بين العاشرة والرابعة والعشرين من أعمارهم يظْهِر أن ثلاثـــة أربـــاعهم يخلّطون بين خريطة قطاع غزة ومصوَّر فلسطين[14]. إن عدم القدرة على تخيّل الفضاء الوطني يبيّن المُتخيَّل المعطوب لجيلٍ ولمجتمعٍ مسجونين في فضاءٍ مغلق.

4/ 2/ 2] الضفة الغربية: الانفصال المستحيل

أمـــا أهـــالي الضفة الغربية فإنهم ليسوا محكومين بحبسٍ على هذا القدر من الصرامة. إن امتداد الأرض (6600) كيلومتر مربع، ووجود (200000) مُستوطن يهودي يجعل عملية إقامة فصلٍ مادي بينها وبين إسرائيل عملية شاقة ومكلفة. وهذه العملية قد تؤدي إلى تعريض سكان المستوطنات إلى نوعٍ من الاحتجاز. أما العائق الأكبر فيبقى مسألة سياسية: إن رسم الحدود يعني ترسيم الحدود بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية. لكن إن كان الإسرائيليون قد تخلّوا عن بســـط سيادتهم على قطاع غزة، فإن تصوّر ضفةٍ غربية فلسطينية كاملة يطرح مشكلة لجزء من الرأي العام الإسرائيلي.

وُضِـــعَت حواجزٌ مختلفة للجيش الإسرائيلي في محيط الضفة الغربية. ونقاط التفتـــيش تصـــفّي تدفق المركبات، ولكن عبور صفوف السيارات المتجهة إلى القدس يتوقف على التعليمات المعطاة للجنود الإسرائيليين والحماسة التي يُبدونها في مهمـــتهم. وحدها اللوحات الصفراء، أي الإسرائيلية، مسموح لها بتخطي الحواجـــز. ويقـــوم جنود الجيش الإسرائيلي بتفتيش أوراق المركبات الأُخرى

والأُذُونَ التي يحملها ركاب السيارات، ويجري الانتقال بوساطة سيارات أُجرة جماعية لمقيمين في القدس الشرقية، ولكن نادراً ما تُفتّش السيارات. مع ذلك، في فترات الهدوء المحدود يكون من السهل على سكان الضفة الغربية عبور الخط الأخضر من دون إذن: هناك طرقات أُخرى جانبية يسلكها سائقو سيارات الأجرة أو المشاة للتهرب من الحواجز من دون أي ردة فعل من الجنود الذين يعرفون الأمر. قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، وخارج فترات العمليات العسكرية، كانت السلطات الإسرائيلية تغض الطرف عن هذا العبور السرّي الذي كان يعني أساسًا العمال غير الشرعيين: بين عامي (1997 و2000 م) كانت وزارة الدفاع الإسرائيلية تُحصي عدد هؤلاء بخمسين ألف شخص. وهكذا فإن التفتيش المفروض على محيط الضفة الغربية له هدف أساس هو تعقيد حياة الفلسطينيين اليومية، وإطالة الطريق للذين يتوجهون إلى أمكنة عملهم. بالمقابل فإن هذه الإجراءات لا تكفي لردع المرشحين للهجمات الانتحارية عن تجاوز الخط الأخضر.

من ناحية أخرى لا يتدخل الجنود الإسرائيليون عندما يتعلق الأمر بالتنقل في الاتجاه المعاكس، أي من إسرائيل إلى الضفة الغربية. وحدها أعمال العنف التي يمكن أن يقوم بها فلسطينيون على الأرض الإسرائيلية تشكّل التهديد الذي يُؤخَذ في الحسبان.

4/ 2/ 3] تفتيت الأراضي

عندما تشعر الدولة العبرية بأن التهديد الذي سيأتي من الأراضي المحتلة كبير، فإنها تفرض إغلاقًا كاملاً يعزل المناطق الفلسطينية بعضها. والجيش الإسرائيلي لا يزال يُخضع ما مقداره (60%) من الضفة الغربية و(40%) من قطاع غزة لرقابته. ويمكن الجيش أن ينتشر بسهولة وأن يقيم مراكز تفتيش بين المدن والقرى الفلسطينية وأن يمنع أي تنقل للأشخاص وللبضائع. في شباط عام (1996 م) وعندما قام فرع منشق عن حماس بتنفيذ عمليات دموية للغاية، قامت إسرائيل بإغلاق كامل في إيرتس، وما عاد شيء بإمكانه عبور الحاجز.

في الضفة الغربية لم يعد بإمكان السكان ووسائل النقل أن يتنقلوا خارج محيط تجمعهم. ومع ذلك وإثباتًا أن الإجراءات يمكن أن تخترق نفذت في تلك الفترة، أي في شهر آذار، عمليتان انتحاريتان آلمتا إسرائيل من جديد.

دفـع عـنف انتفاضة الأقصى الإسرائيليين إلى العودة إلى سياسة الإغلاق الكامل حيث وضعت حاجزين الأول في جنوب قطاع غزة والآخر في منتصفه، أديـا إلى تفتيت القطاع إلى أجزاء. وصار قطع طريق طوله عشرون كيلومترًا يتطلب أربع ساعات من السفر. كذلك جرى تقطيع الضفة الغربية إلى أجزاء مـن خلال نقاط التفتيش التي أقامها الجيش الإسرائيلي. عُزلت القرى وكان بإمكـان الجيش الإسرائيلي منع وصول المؤن إليها عدة أيام. وبات الأشخاص الذيـن يقطنون على بعد عدة كيلومترات من أمكنة عملهم غير قادرين على الوصـول إليها. في مدينة رام الله كانت المعامل تعمل بمقدار (40%) فقط من طاقتها البشرية.

مـنذ إقامـة الحكم الذاتي الفلسطيني، لم يجري تسهيل عمليات التبادل بين الضـفة الغربية وقطاع غزة إطلاقًا. فعبور حاجز إيرتس، حتى عند الدخول إلى غـزة، يتطلـب الحصول على إذن إسرائيلي خاص. ولكي يتوجهوا إلى الضفة الغربـية، يجـب على الفلسطينيين من أهالي غزة، عبور الأراضي الإسرائيلية ما يجعلهم يحتاجون إلى موافقة الجيش الإسرائيلي. في نهاية عام (1998 م) نُفذ أخيرًا الممـر الآمن الذي جرى الاتفاق عليه، ضمن اتفاقيات السلام المعقودة، والذي يصل بين جزأي الأراضي الفلسطينية. وهذا الممر المفتوح على حركة تنقل منظمة تنظـيمًا دقـيقًا، كما يوحي اسمه، يهدف إلى ضمان أمن الإسرائيليين وليس إلى وضـع أسـس حـرية الحركة للفلسطينيين. ولكي يتمكن فلسطينيو الأراضي الفلسـطينية من استخدام الممر الآمن يتوجب عليهم طلب إذن من إدارتهم التي تمنحه شرط ألا يكون للشخص (ملف أمني). الذهاب عبر الطريق الآمن يجب أن يجـري قـبل الساعة الثالثة بعد الظهر والإياب قبل الساعة السابعة مساءً، وعلى المسـافرين أن يركبوا حافلات، وعلى سائقيها أن ينجزوا الرحلة ضمن الوقت المحدد، وضمن مسارٍ محددٍ أيضاً. ومنذ بدء العمل بهذا النظام كانت الاستفادة من

هـــذا الممر الآمن باتجاه واحد حصرًا. حشدٌ ثابتُ العدد من أهالي غزة يصل إلى الضـــفة الغربـــية، ومنها يصبح سهلاً على من يريد، التسلل إلى إسرائيل لطلب العمـــل. أما سكان الضفة الغربية فإن أكثرهم لا يجد الحاجة ولا المسوغ للتوجه إلى قطاعٍ هو بنظره منعزل ومتخلّف.

يلبي فتح هذا الممر حاجات الفلسطينيين وإن كان على نحو غير كاف أبدًا. فهم لا يملكون حرية استخدامه، ثم هناك الإجراءات الإدارية، وهناك مبلغ قليل من المال يجب أن يدفع. إضافة إلى أن مواعيد معينة يجب أن تحترم، والمسافة التي يجب قطعها، وكل هذه الشروط تشكل، الواحد تلو الآخر، سلسلة إزعاجات: إن نقطة الانطلاق أو نقطة الوصول من تركمية وإليها، وهي قرية قرب الخليل، في الضـــفة الغربـــية، تتطلـــب القيام بدورة كبيرة إذا كان الشخص قادمًا من الشمال أو متوجهاً إليه، وهي شروط لا تشجع على التنقل. في النهاية يتمكن عادة مستثمرو غزة من الحصول على إذن سفر يسمح لهم بالتوجه إلى إسرائيل، وإلى الضفة الغربية في النتيجة. أما مستثمرو الخليل ونابلس ورام الله فقد خففوا حجم تعاملاتهم التجارية منذ عدة سنوات مع قطاع غزة نتيجة الضغوط المبالغ بها التي تؤثر في هذا النوع من المبادلات. على كل حال فإن (الممر الآمن) ليس مخصصًا لحركة البضائع.

للسفر إلى الخارج أو للهجرة لا يقتصر الأمر للفلسطيني الحصول على تأشيرة توضـــع على جواز السفر الجديد الذي تمنحه السلطات الوطنية الفلسطينية، لأن موافقـــة إسرائيل شرط لا يمكن تجاوزه. فعلى كل المعابر هناك نقاط مراقبة تابعة لأجهـــزتها. ولاستخدام مطار بن غوريون الذي يبعد بضعة كيلومترات عن تل أبيـــب يجـــب الحصول على إذن لدخول إسرائيل. صحيح أن هناك مطارًا شُيد جنوب قطاع غزة وبدأ العمل فيه بدءاً من شهر تشرين الثاني عام (1998 م) لكنه بـــدل أن يشكل للفلسطينيين وسيلة لممارسة سيادتهم، جاء ليؤكد علاقة التبعية لإسرائيل، لأن أجهزتها هي المسؤولة عن الأمن في الموقع. على جسر أللنبي، بين الضـــفة الغربـــية والأردن، وفي رفح، بين غزة ومصر، يبقى الإسرائيليون أسياد اللعـــبة. ووجود قوى الأمن الفلسطينية التي تؤدي دور الوسيط بين الإسرائيليين والمسافرين إنما هو إجراء مربك موجود فقط لحفظ ماء الوجه.

3/4] التحرر المستحيل للاقتصاد الفلسطيني

يؤسس الاتفاق الاقتصادي الموقع في باريس عام (1995 م) لما يشبه الوحدة الجمركية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل: إن الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة متساوية، باستثناء سلسلة من المنتجات التي يحق للسلطة الفلسطينية نظريًا أن تحدد مقدار رسومها الجمركية حسب الحاجة إلى هذه المنتجات[15]، وما يحكم العلاقة التجارية بين الطرفين هو التبادل الحر. ولكن في الحقيقة تبقى الصادرات الفلسطينية باتجاه الدولة العبرية خاضعة لقيود عديدة. فالإجراءات الأمنية تشكّل العائق الأساس أمام المبادئ الليبرالية والعقلانية الاقتصادية: فهي تبطئ أو تحدّ من أفق حركة المستثمرين الفلسطينيين وتعيق كذلك عملية الاتجار ببعض المنتجات. يُضاف إلى ذلك القرارات أحادية الجانب التي تأخذها جهات إسرائيلية عندما تُعلن عن مواصفات ملائمة دقيقة تقنيًا تؤدي في نهاية الأمر إلى منع دخول البضائع الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية. إذا كانت الشروط التي تعلنها سلطات الدولة العبرية تهدف رسميًا إلى حماية المواطن والمستهلك الإسرائيلي، فلا يمكن أن نستبعد فكرة أنها تسمح بتخلص المستثمرين الإسرائيليين من منافسين محتملين.

إن النسيج الاقتصادي الفلسطيني مكوّن من وحدات إنتاجية صغيرة الحجم، وكانت وكالة الأمم المتحدة قد أحصت (60000) معمل صغير يبلغ وسطي رأس مال الواحد منها (25000) دولار، كثيرًا ما يكون العمل فيها في إطار عائلي. فغياب الخلفية القانونية الثابتة والمحددة لا يغري الفلسطينيين بإقامة شَراكات خارج دائرة معارفهم. أضف إلى ذلك، التردّد الكبير للمصارف بمنح قروضٍ للمستثمرين. وأخيرًا، فإن التقلبات التي تخيّم على عمليات الضبط الداخلي وعلى القوانين التنظيمية الإسرائيلية، وعلى تطوّر السياق السياسي، لا تشجّع نهائيًا على الاستثمار. ثم إن التعقيدات البيروقراطية في الإدارة الإسرائيلية، والأعطال الناجمة من الإغلاق المتكرر للأراضي تُضعِف القِوى الاقتصادية التي تبدو خاضعة للطابَع المضطرب في المحيط العام.

وفي هـــذه الأوضاع، لا تملك المصانع الصغيرة الإمكانيات التي تسمح لها بالوقوف في وجه المستثمرين الإسرائيليين الذين استفادوا من مهلة كافية للتأقلم مـــع متطلـــبات العولمة. ويجد المستثمرون الفلسطينيون صعابًا بالغة في اختراق السوق الإسرائيلية، ويحاولون خاصة أن يحافظوا على مواقعهم في الأسواق المحلية أو يكتفون بممارسة استثمارات أقرب ما تكون إلى المقاولات. أقليّة منهم فقط تقـــوم بتـــبادلات مباشرة مع شركاء أجانب، وأكثرهم يجنون ربحًا زهيدًا من الأنشـــطة الـــتجاَرية الإســـرائيلية مع باقي العالم (بالتصدير أو الاستيراد عبر إســـرائيل) لذلـــك فهم يتخلون عن تطوير استراتيجيات مكلفة وغير مؤكدة لوضـــع اليد على حصص من السوق. ومع وجود اتفاقيات تسهيل التبادلات الموقعة في تشرين الثاني عام (1996 م) مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي شهر شـــباط مـــن عام (1997 م) مع المجموعة الأوربية، فالاقتصاد الفلسطيني مازال يَجهد للخلاص من حالة "الوجه لوجه" (أي العلاقة الثنائية المغلقة) مع إسرائيل التي تُقيم معهم علاقة غير متكافئة.

4/ 3/ 1] مُعوقات في وجه المستثمرين، مجال النسيج مثالاً

يقـــع الجـــزء الأكبر من القطاع الإنتاجي المستقل في مجالي النسيج وصناعة الأحذيـــة في مديـــنتي الخلـــيل وبيت لحم، في الضفة الغربية؛ أما في غزة فهناك بالدرجة الأولى ورشات خدميّة. ومنذ عام (1994 م) اضطرّت المعامل في الضفة الغربـــية إلى الحد من عدد العاملين فيها ذلك لأنه لا يمكنها إطلاقًا تحقيق وفرات إنتاجية لترفع من فعاليتها لمواجهة الضغوط المتزايدة على الأسعار. وبهذا الصدد، أكّد صاحب ورشة أحذية أن كلفة زوج الأحذية الرياضية التي يصنعها هو يصل إلى (10) دولارات، بينما يكلّف المُنتَج ذاته المصنع في الصين (6) دولارات.

إن حجم وحدات الإنتاج لديه تقوده إلى لجوء إلى وسطاء إسرائيليين لشراء جزء من المواد الأوليّة (جلود، خيوط أكريليك، بوليستر، وإكسسوارات) من أوربـــة وتركـــيا وتايوان. وقد شرح لنا صاحب معمل في الخليل يُصنّع أحذية رياضـــة الموقف بالتالي: «عندما نريد أن نحصل على الجلد مباشرة من الخارج،

يجب أن نشتري كميات كبيرة، حاويات كاملة مثلاً. ونحن نادرًا ما نحتاج إلى هـذه الكمـية، لذلك يكون من الأبسط لنا أن نشتري من الإسرائيليين الذين يستوردون كميات كبيرة في كل مرة».

على نحو عام يَختار الصناعيون الفلسطينيون الاستيراد عبر إسرائيل، حتى لو كانـت هـذه الطريقة أقلّ فائدة على المستوى المادي. إن طول مهلة استلام البضائع، التي تأتي من الخارج وتمرّ عبر المرافئ الإسرائيلية، (ويمكن هذه المهلة أن تَطـول عندما تتصاعد التوترات السياسية)، يدفع المستثمرين الفلسطينيين إلى التخلّي عن فكرة التعامل المباشر مع مموليهم. وفوق ذلك، فإنه في حالة إغلاق الأراضـي يكون تخزين البضائع في المرفأ مكلفًا فيخسر المستثمر الذي تُحتَجز بضائعه، لأسباب أمنية في المرفأ أو في المطار، مرتين: فهو يتأخر في الإنتاج و/أو في البيع فيخسر ماديًا، ويكون عليه أن يدفع مبلغاً أكبر لتسديد رسوم الجمارك الإسرائيلية.

يـباع الجزء الأكبر من المنتجات المحلّية في الضفة الغربية، ولكن، هذه المعامل الصـغيرة تـتمكّن مـن تصريف ما مقداره (20 إلى 50%) من منتجاها داخل إسـرائيل. إن العلاقات التجارية بعدد من الزبائن في تل أبيب، محدودة، ولكنها عـلى نحو عام قديمة العهد إذ إنها تَرجع إلى بداية السبعينيات، وتقوم على علاقة الثقة. وفي حال غابت علاقات الثقة هذه فإن إمكانيات المستثمرين الفلسطينيين لإقامة علاقات عمل جديدة تبدو ضئيلة. وتبقى إسرائيل السوق الذي يُحقق لهم الـربح الأوفر. ولكن هذه القدرة أيضًا بدأت الآن تتضاءل تحت ضغط منافسة دول الشـرق الأقصـى ذلك لأن مصانع النسيج الإسرائيلية بدأت تنقل مكان إنـتاجها إلى الأردن أو مصـر حيث اليد العاملة أقل كلفة. وعمومًا فإن صناعة النسـيج، الإسرائيلية منها والفلسطينية، مضطرة قبل كل شيء إلى مواجهة غزو المنتجات القادمة من الصين وجنوب شرق آسيا والتي تبدو زهيدة الثمن.

من المستحيل أن يتمكن أصحاب المصانع الفلسطينية، التي باتت في أزمة، من فـرض أنفسـهم على السوق العالمية، وخاصة الأوروبية منها، التي أُشبِعَت عبر الشبكات التجارية الإسرائيلية، التي فاوضت على إدخال منتجاها في سلسلة المحال

الكبيرة (سوبر ماركت) في القارة القديمة. وفقط قليل من الصناعيين الفلسطينيين يتوصل إلى تصدير جزءٍ قليل من إنتاجهم الصناعي عبر منافسيهم الإسرائيليين.

والحَدَثُ الجديد منذ إنشاء الحكم الذاتي الفلسطيني هو أن قطاع غزة صار هو أيضًا عصيًا لأسباب مختلفة: إن الإجراءات الأمنية الإسرائيلية تضرُّ حركة البيع باتجاه تلك المنطَقة لأنَّها تثقل كلفة النقل وتجعل من عملية النقل عملية غير مضمونة. وهامش الحركة التجارية القائم حتى الآن، وهو على نحو ضروري ضيق بسبب ضعف القوة الشرائية للسكان، لا يُشجّع أبدًا على النهوض بأعباء الكلفة الإضافيّة والقيام بجهدٍ إضافي.

وفي هذا الوضع فإن فرضَ إجراءات جديدة، تبدو رسميًا مسوغة بالضروراتِ الأمنية، يؤدي إلى الحدّ من قدرة الصناعيين الفلسطينيين على تلبية متطلبات السوق على نحو سريع، ويضعفهم، وهذا ما يُريح على المَدى القريب فرعًا من الصناعة الإسرائيلية الذي يعيش تراجعًا هو الآخر.

4/ 3/ 2] الحماية، الوجه الآخر للأمن

نظريًا، السوق الإسرائيلية مفتوحة أمام المستثمرين الفلسطينيين، ولكن يُفترض أن يقوم هؤلاء المستثمرون بإيجاد صلات بشركاء إسرائيليين. في المرتبة الأولى هناك صعوبة حركة للفلسطينيين، ثم الحذر المتبادل بين الطرفين، عاملان يعوقان تسهيل هذه الإجراءات. فالتفتيش الذي يجري في نقاط العبور يؤخر مواعيد التسليم ويضع التجار الفلسطينيين في وضعٍ حرج. وهذه الإجراءات تؤثر على نحو خاص في قطاع الزراعة المتطور جدًا في غزة. إن الحماسة التي يبديها الجنود الإسرائيليون في إجراء تفتيش دقيق، مع أن حرارة الجو العالية التي تصيب لها الفواكه والخضروات، تتلف الشحنات. بعد ذلك يكون على الفلسطينيين أن يتجاوزا رفض الإسرائيليين الشائع لقبول شيكات فيُجبَرون على الدفع إلى متعهديهم بالنقد. وأخيرًا وتحت غطاء مراقبة الجَودة فإن المعهد الإسرائيلي المعياري، المُكلّف فحص ملاءمة البضائع التي تدخل الأراضي

الإســرائيلية، يبدو متطَلبًا على نحو خاص تجاه المستثمرين الفلسطينيين. وبحجة المعايير التقنية يقوم هذا المعهد الرسمي بممارسة انتقائية على الواردات الفلسطينية ويــؤدي مهمة غير رسمية بحماية بعض المنتجين الإسرائيليين. وهناك عائق آخر للفلســطينيين المختصــين بالأعمال الزراعية الغذائية: فهم يصطدمون بشرط ضرورة التزام بالمواد الغذائية الكوشير.

مــن ناحية أُخرى فإن الصعوبة التي يُعانيها المستثمرون للربط بين أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة تدفعهم إلى إهمال إمكانية الوصول إلى أحد من هذين السوقين، على حساب الآخر، حسب مكان وجودهم. وليست الحواجز المادية هــي الــتي تزعج المستثمرين أكثر من غيرها، وإنما الشعور بالقلق الدائم، من الإبقــاء عليها أو إزالتها. ففي عام (1996 م) لم يتجاوز حجم التبادلات بين الضفة الغربية وقطاع غزة قيمة (12) مليون دولار أمريكي.

من ناحية أخرى، فإن نمو حجم التبادلات مع مصر أو الأردن بقي من دون تأثير يذكر حيث يصل عدد الآليات التي تعبر مركز الحدود في رفح إلى (20) آلية يوميًا. في عام (1998 م) وبينما كان وسطي عدد الشاحنات التي تنتقل بين قطاع غزة وإسرائيل يصل إلى (1400) شاحنة، كان عدد الشاحنات التي تعبر ممر رفح يقــدر ب(331)[16]. والصادرات باتجاه المملكة الهاشمية تقتصر على (40) مليون دولار، بيــنما الواردات لا تزيد على (25) مليون دولار[17]. إن التعرفة الجمركية المــرتفعة في الــبلاد العربــية[18]، ومتطلبات شروط المطابقة التي حددها المعهد الإسرائيلي المعياري، المفروضة على كل ما يجري شراؤه من بلد آخر، إضافة إلى الإجــراءات الأمنية التي يفرضها الإسرائيليون[19] تثني المستثمرين الفلسطينيين عن الــتوجه إلى هــذه الأسواق. من ناحية أخرى فإن الأراضي الفلسطينية ومصر والأردن لها ذات النمط من الاختصاص الاقتصادي، لذلك فإن مبدأ التكامل في أجهزة الإنتاج لا يشكل عاملاً محرضًا لها، وضعف العمليات التبادلية بينها يدخل في إطار منطق الحماية والتقليل من مخاطر المنافسة.

إذا كــان إغلاق الأراضي يشكّل عقوبة للفلسطينيين، فإنه يؤدي أيضًا إلى عــدم إمكانية الوصول إلى مناطق الحكم الذاتي للإسرائيليين. ولا يتردد بعض

المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مستغلين خوف الإسرائيليين من التوجه إلى مناطقهم، بالاستفادة من الموقف للقيام بعمليات تجارية غير شرعية. وهكذا فإن العديد من المنتجين المقيمين في تل أبيب يشتكون من الاختفاء المفاجئ لزبائنهم الفلسطينيين عندما يحين موعد تسديد الدفعات.

إن تاجر كحول مقيمًا في ضاحية من ضواحي تل أبيب يتهم الفلسطينيين بممارسة التهريب: إنه المستورد الحصري لماركة الويسكي (جوني ووكر) وهو يؤكد أن رجل أعمال فلسطينيًا اتصل بمموله ليحصل على امتياز هذه البضاعة. وكان هذا المنافس الفلسطيني ينوي شراء كميات أكبر كثيرًا من إمكانية استيعاب سوق الضفة الغربية وقطاع غزة ما يقنع رجل الأعمال الإسرائيلي بأن الهدف الحقيقي هو تصريف الجزء الأكبر من البضاعة بسعر رخيص داخل أراضي الدولة العبرية. كذلك، فهو مقتنع بأن مصنعًا يُنتج بضاعة مزوّرة قد أُنشئ في مكان ما من الضفة الغربية، وهو يعرض في مكتبه زجاجتين من الويسكي متشابهتين تقريبًا، الأصلية والمقلّدة.

مع تطوّر هذا النوع من التزوير والتهريب الذي يُسيء إلى بعض المستثمرين، يبقى القطاع الخاص الإسرائيلي في وضع قوة، ويدعم، في بعض الحالات، من مراكز القرار السياسية والعسكرية. ولا يمكن عد التواطؤ بين الفرقاء الاقتصاديين والإداريين أمرًا طارئًا، فهو يبقى مؤقتًا وأحيانًا متناقضًا. إن المحافظة على منفذ متميّز في سوق الاستهلاك الفلسطيني يعد ورقة مهمة للقطاع الخاص الإسرائيلي، وغياب المنافسة الحقيقية من داخل الضفة الغربية ومن قطاع غزة يوفر له السيطرة على الأسواق العالمية. لكن نظام الإنتاج الإسرائيلي يركّز على بضائع ذات تقنية عالية موجّهة إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية. لذا فإن خسارة السوق الفلسطينية تؤثر في إسرائيل، لكنها لا تؤدي إلى انهيارات، أو حتى إلى أزمات طويلة. وازدهار الاقتصاد الفلسطيني لا يشكّل خطرًا على الدولة العبرية. والاقتصاد الإسرائيلي يملك الديناميكيّة والحلول الضرورية لتحقيق ضبط سريع في حال انفصال الاقتصادَين. بالمقابل، فإن الفلسطينيين سيعانون بشدّة في حال التخلّي عن العلاقات بإسرائيل أو قطعها.

4/4] الفعاليات الاقتصادية تُموِّل الأمن

ليس لدى إسرائيل أي مشروع للسيطرة الاقتصادية على الأراضي الفلسطينية حتى وإن أوحت الإجراءات المختلفة التي تقوم بها أحيانا بعكس ذلك لأن الدولة العبرية تسعى قبل كل شيء، لتثبيت شروط أمنها. وهذا الهدف، بنظر القادة الإسرائيليين، يحتم عليهم احتواء السكان الفلسطينيين داخل الأراضي لتجنب عمليات العنف ضد المواطنين الإسرائيليين. إن عمليات الحصار المتتالية التي يقوم بها الإسرائيليون تشل النشاط الاقتصادي للفلسطينيين، وتفقر الأراضي المحتلة وتغذي الإحساس بعدم الرضا.

وعندما عد الخبراء الإسرائيليون أن الحرمان الاقتصادي والاجتماعي يشكل خميرة لتفعيل العنف السياسي، أوجدوا ترتيبات أمنية على الأراضي الفلسطينية تهدف إلى خلق توازن بين المتطلبات الإسرائيلية وحاجات الفلسطينيين الاقتصادية. كانوا يرغبون بالاستعاضة عن الحصار المؤقت والعنيف، و المفاجئ (والذي يعترض عليه الفلسطينيون والمجتمع الدولي كذلك) بنظام أمني دائم وفعال وشرعي. إن مشروع الفصل الذي اقترحه حزب العمال يقضي بإقامة حدود محكمة بين الأراضي الفلسطينية المختلفة، التي تلبي مصالح الدولة العبرية الأمنية، يبدو في الوقت ذاته خطوة متقدمة في مجال الحقوق السياسية الفلسطينية. وحقيقة الأمر أنهم يقولون للفلسطينيين: «لقد أردتم دولة، إذًا ستكون لكم حدود مغلقة عليكم». إن أصحاب القرار يخلطون بين مبدأين: الأول، فصل حقيقي يتلاءم مع رغبة إسرائيل في إلغاء مناطق الاحتكاك مع الشعب الفلسطيني وحتى التخلص من أي رابط معه، والثاني، مبدأ الفصل السياسي الذي هو شرط من شروط السيادة الفلسطينية. إن الخطر الكامن في إقامة حدود ضمن مساحة صغيرة تتشابك فيها مناطق السيادة هو في أن تمتد الأسوار الحديدية والأسلاك الشائكة على مدى كيلومترات إضافية كثيرة.

إن حزب الليكود يعارض، لأسباب عقدية، فكرة فصل الأراضي الفلسطينية لأنها ستؤدي، لا محالة، إلى إقامة دولة فلسطينية. ومع ذلك فهو عندما تولى السلطة لم يُعد النظر في الترتيبات التي كان قد وضعها حزب العمال. حافظ

ممثلو اليمين على الإجراءات الأمنية القائمة خوفًا من أثر العمليات الانتحارية في الناخبين الإسرائيليين[20]. ففي شباط عام (2002 م)، وكان قد مضى على اندلاع الانتفاضة سبعة عشر شهرًا، لم يتمكن آرييل شارون من أن ينفذ وعوده في إحلال الهدوء. فنادى ضمن خطاب متلفز بمشروع سماه (مناطق عازلة) (الترجمة الحرفية هي: صمام أمان) على طول الحدود التي «تجلب الأمن بوساطة الفصل وستساهم في إعطاء الأمن لكل المواطنين الإسرائيليين»[21].

إن إسرائيل، وبدلاً من أن تبحث في جذور العنف وفي مستقبل العلاقات بالفلسطينيين، تراهن على التقانة. وهي تأمل أن تتمكن الوسائل التقنية من إقصاء التهديد الإرهابي الذي يأتي من الأراضي المحتلة، مع العلم بأنها لا تريد أن يبدو الأمر عقوبة موجهة ضد أصحاب المنشآت التجارية والاقتصادية الفلسطينيين. لذا يجب أن تكون إجراءات التفتيش أكثر دقة، ولكن، في الوقت ذاته، يجب أن يكون التفتيش أسرع وأقل إزعاجًا. هذا التوجه يؤدي إلى تنظيم دقيق للاستبعاد والفصل وحصار الآخر. وهذا الهدف يصطدم بالروابط الاقتصادية العديدة التي تجري خارج الخط الأخضر، ويؤدي إلى فرض ترتيب أمني معقد. إن السلطات الإسرائيلية التي ترغب في رفع فعالية إجراءاتها إلى أقصى درجة والتحرر من زيٍّ القوة المحتلة المزعج الذي يلبسها، تسعى لإشراك السلطة الفلسطينية في فرض قواعد جديدة. أما القادة الفلسطينيون العاجزون عن طلب إعادة النظر بمبدأ الفصل أساسًا، فإنهم يحاورون الإسرائيليين في أساليب تطبيق هذه القواعد ويساومون على امتيازات غير مشروعة.

إن الخيار الأمني الإسرائيلي يقتضي، منطقيًا، أن يجري تفتيش كل المنتجات القادمة من الأراضي الفلسطينية، ولكن الإجراءات لا تكون عمليًا واحدة في كل مرة لأن تطبيقها يختلف تمامًا بين الضفة الغربية وفي قطاع غزة. إن منتجي الضفة يستخدمون سيارات تحمل لوحات إسرائيلية، وهم إما يلجؤون إلى شركات نقل من القدس الشرقية، وإما أسسوا شركات نقل خاصة بهم بأسماء أشخاص يقيمون في المدينة المقدسة. فهم يتركون سياراتهم التي تدل على هويتهم الفلسطينية في المرآب، لأن هذه السيارات لم يعد يسمح لها بعبور الخط

الأخضر. والتجول بسيارات تحمل لوحات صفراء تجنبهم تفتيش الجيش الإسرائيلي؛ ولاسيما أن الأخير لم يتمكن بعد من إقفال جميع منافذ الضفة الغربية. وهكذا نجد أن شاحنة محملة بمنتجات مصنوعة في نابلس ومتوجهة إلى تل أبيب لا تخضع للتفتيش إلا في حالات استثنائية. أما إذا كانت البضائع تُصدّر من طريق مطار بن غوريون أو من طريق ميناء حيفا فالتفتيش يكون أكثر انتظامًا.

أما قطاع غزة المغلق بإحكام فهو يخضع لنظام مختلف تمامًا: فهناك نقطتا عبور وحيدتان للمرور؛ واحدة في إيرتس شمال غزة والأخرى في كارني شرق غزة، وفيهما يجري تفتيش الصادرات الفلسطينية بطريقة مختلفة. في إيرتس يجري تفتيش الشاحنات الكبيرة الفلسطينية المحملة بالبضائع، وتفتش البضائع كذلك، وعندما ينتهي التفتيش تسير الشاحنات ضمن قوافل إلى وجهتها في إسرائيل ترافقها سيارتان عسكريتان تابعتان لمؤسسة أمنية إسرائيلية.

لقد جرى تنظيم معبر كارني حسب مبدأ الفصلِ الذي ارتآه حزب العمال حلاً سياسيًا. في عام (1999 م) أعيد تجديده كاملاً وهو يشكل تجسيدًا لرغبة إسرائيل بالفصل وبتحقيق الأمن. إنه جدار كبير يفصل الأراضي الفلسطينية عن الأراضي الإسرائيلية فتحت داخله فجوات تسمح للأجهزة التي تعمل على الأشعة السينية بالعمل. يفرغ الفلسطينيون السيارات القادمة من غزة ويضعون البضائع على السجادة الكهربائية الدوارة، بينما يراقب الإسرائيليون العملية، ثم يعاود الفلسطينيون تحميل البضائع من جديد في شاحنات متوجهة إلى إسرائيل. أما البضائع التي لا يسمح حجمها بوضعها على السجادة الكهربائية، فإنما تكدس في عنابر مهيأة لهذا الغرض تحت حراسة إسرائيلية ويجري تفتيشها أمنيًا بطريقة لم يفصح عنها.

إن الشاحنات الكبيرة التي تقوم بالرحلة بين غزة وكارني تحمل لوحات صادرة في غزة. أما فيما يتعلق بالانتقال بين نقطة التفتيش وأي جهة تتوجه إليها هذه الشاحنات في إسرائيل فهناك احتمالان: الأول يقتضي بأن يجري اللجوء إلى شاحنة إسرائيلية وسائق إسرائيلي، والثاني بأن يقوم سائقون فلسطينيون معينون

مـــن الســـلطات الإسرائيلية بقيادة الشاحنات. وتكون السلطات الإسرائيلية قد تأكدت من الماضي الأمني لهؤلاء السائقين والشاحنات تكون من بين الشاحنات التي يطلق عليها تسمية (المعقمة) وهذا التعبير يفترض أن لا تدخل الشاحنات إلى داخـــل قطـــاع غزة إطلاقًا. وعندما لا تكون هذه الشاحنة في الخدمة تبقى في مرآب هو أيضًا تم "تعقيمه" وموجود في الجهة الإسرائيلية من معبر إيرتس.

إن مفهـــوم "التعقيم" المحدد يعكس على نحو جيد التوجهات الحالية. فهو يهـــدف من جهة إلى رسم فضائين منفصلين ومحكمي الإغلاق تقريبًا، الأول صـــحي وآمن، والآخر معرض للمخاطر، وبناء على هذه الفرضية، يجب حماية الفضـــاء الأول بمراقبة منتظمة لجميع مداخله المؤدية إلى الفضاء الثاني. والهدف هـــو وضع تصور ثم تنفيذ مجموعة من الإجراءات الآمنة والمضمونة. وحسب المسؤول الأمني في كارني لم يتحقق هذا الهدف بعد. ويفترض أن تساهم التقنية العالـــية والدقة في التنفيذ في رفع مستوى فعالية هذا الإجراء إلى درجة عالية. إضـــافة إلى إجراءات التفتيش يجب أن تضمن للاقتصاد الفلسطيني أقل خسارة ممكـــنة. فبدلاً من معاقبة ناقلي البضائع الفلسطينيين بمنعهم من القيام بسفرات طويلة، يتم اختيارهم على نحو دقيق ووضع معداتهم في أمكنة آمنة.

إن الـــلجوء إلى التقنـــيات الأكثر حداثة مكلف جدًا، والتوجه إلى القطاع الخاص في إدارة هذه التجهيزات الأمنية يسمح بابتكار طريقة جديدة تقوم على تقاســـم الكلفـــة. ففي معبر إيرتس، وخلال ساعات العمل في أيام الأسبوع العاديـــة، تقوم شركة خاصة بتفتيش السيارات الأجنبية والفلسطينية التي تغادر غـــزة. أما في ساعات الليل وفي أيام السبت، فيحتفظ الجيش الإسرائيلي لنفسه بهـــذه المهمة. أما فيما يتعلق بمرافقة قوافل الشاحنات الفلسطينية عبر إيرتس، فـــتدفع الحكومـــة الإسرائيلية كل عام مبلغ (476000) يورو لشركة خدمات كانت حصلت على الصفقة.

إن معبر كارني الجديد والمجهز بأسلوب حديث، لم يعد تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي إذ تقوم شركة خاصة تابعة لوزارة النقل وتدعى (السلطة الإسرائيلية لـــلمطار والموانئ/ Israeli Airport and Port Authority, IAPA) بالمهمة. وإذا

كانت أجهزة الكشف تقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية فإن هذه الشركة الإسرائيلية قدمت التجهيزات الأخرى الضرورية مثل بناء مكاتب ورفع جدران. ولا علاقة للدولة بكلف صيانة التجهيزات ولا برواتب الموظفين البالغ عددهم (90) موظفًا. لذا ومنذ أن استلمت الشركة الخاصة في كارني إدارة أمن الطائرات في مطار تل أبيب، أصبح مرور البضائع من غزة إلى إسرائيل خاضعًا لرسوم مالية: فصار المنتج في قطاع غزة يدفع ضريبة تفتيش تعادل (76 إلى 115) يورو حسب حجم المركبة. وصار جزء من كلفة أمن الإسرائيليين يمول مباشرة من المستثمرين الخاصين الفلسطينيين. ويذهب ما مقداره (60%) من المبالغ المدفوعة إلى هذه الشركة الخاصة (IAPA) أما ال(40%) المتبقية فتذهب إلى خزينة الأمن الوقائي، المتمركز في موقع كارني، من الجهة الفلسطينية.

اليوم، يفرض خيار كارني نفسه على أصحاب القرار الإسرائيليين نموذجًا أمنيًا مقابل خيار إيرتس. في ربيع عام (2000 م) أعلنت الدولة العبرية قرارها بتخصيص معبر إيرتس لعبور الأشخاص من دون البضائع التي يجب أن تمر كلها عبر معبر كارني. كان الهدف من ذلك جعل هذه البنى التحتية الجديدة مربحة، وترسيخ مبدأ الفصل في الأذهان، حتى لو خالف هذا الإجراء أسلوب العبور في قوافل. ومن المفترض أن يفرض هذا المنطق الإسرائيلي نفسه لأن مسؤولي شركة (IAPA) يخططون لتطبيق النموذج ذاته في الضفة الغربية. وحسب المنطق ذاته سيجري تنظيم تدفق الأشخاص والبضائع على نحو كامل ما سيؤدي لاحقًا إلى إغلاق الضفة الغربية على نفسها، وبالنتيجة ترسيم حدود، وهو شرط الفصل بين الشعبين.

إن تحويل الإجراءات الأمنية إلى القطاع الخاص، يعني تحويل عمليات التفتيش إلى إجراءات طبيعية مؤسساتية، والتي كانت تعد في الماضي استثنائية تفترض تدخل الجيش، أصبحت اليوم بيد شركات مستثمرة، توفر فرص عمل ويفترض بها أن تحقق أرباحًا. إن هذه العملية تعطي فكرة عن التصور المستقبلي لأصحاب القرار الإسرائيليين؛ وهو يقوم على فكرة وجود خطر متكرر ودائم، يفترض إقامة حواجز ثابتة، وعلى فكرة ضرورة تكيّف عالم المال مع المتطلبات

الجديدة. وهو يشي برغبة السلطات الإسرائيلية بإفساح المجال أمام تشكل جهاز مختص بدرء الأخطار، للوصول إلى أقصى درجات الفعالية.

هـــذا النظام يتطلب تشكل قناعة عند الجميع بأن هناك تهديدًا دائمًا، وقد جرى إشراك أصحاب القرار الفلسطيني في البحث عن مقاييس للرقابة. وجرت مناقشـــة هـــذه المقايـــيس بين الشركاء أي بين ال(IAPA) و(الأمن الوقائي الفلسطيني). وأحيانا جرت إعادة النظر في الأجراءات عندما لوحظ وجود خلل ما في فعاليتها. كان الهدف دفع الفلسطينيين لتطبيق المعايير الأمنية نفسها تباعًا وبالـــتدريج: فالشرطة الفلسطينية، من جهتها، تتعرف وتتعلم، من خلال هذا الاحـــتكاك بالاسرائيليين، مبادئ وتقنيات أمنية، أما الفعاليات الاقتصادية فإنها ســـتتعلم هي الأخرى كيف تضع في حسبانها الوقت الذي سيهدر في تفتيش البضائع. وكونه طرفًا في عملية التبادل التجاري، صار تمويل الأمن على عاتق المستثمرين الذين يفترض بهم أن يدفعوا ثمن التحول من انعدام الأمان والبطء، إلى الفعالية والسرعة. إن انسحاب الجيش يخفف شكل ومعنى طقوس التفتيش، والهـــدف هـــو إعطاء التفتيش مظهرا أكثر بساطة. إن الزي العسكري يوحي بالاحـــتلال، في حين أن وجود موظفين مدنيين مزودين بأجهزة تقنية حديثة، يعطي انطباعًا أكثر تمدنًا. إضافة إلى ذلك، يشكل هذا الإجراء وسيلة للتخفيف من سخط الفلسطينيين والحد من احتكاكهم بالمسؤولين الإسرائيليين. وإذا أردنا الذهاب بهذا المنطق إلى حده الأقصى، فإننا نكتشف وراء ذلك مشروعًا لإلغاء وجـــود الجيش الإسرائيلي على المعابر: إذ ستوضع أجهزة تعمل بأشعة الليزر تستطيع تعرف الأشخاص من خلال قزحية العين ما سيجعل تدخل الأشخاص غير مجد. هذه التقنية المستخدمة في مناطق في جنوب شرق آسيا أثارت إعجاب بعض المهندسين المتخصصين بالفصل.

وتســـمح خصخصـــة الأمن للإسرائيليين بالتعامل مع التهديدات الفلسطينية المفترضـــة مـــن خـــلال المحافظـــة على وجود ما لهم على الحدود مع الأراضي الفلسطينية، وهذا الإجراء يسعى لأن يبقي أكثر السكان خارج هذه الحدود. إن الدولـــة العـــبرية تنتقل بهذه الطريقة من أسلوب الرقابة المباشرة والمعلنة والمكلفة

المفروضة على قطاع غزة، إلى أسلوب، مخفي ومخفف، يعتمد أجهزة رقابة متطورة جدًا، لا يمكن اختراقها. وقامت السلطة الفلسطينية بحمل بعض تلك الأعباء عن الجيش الإسرائيلي إذ إنها أصبحت تقوم بعمليات قمع الجماعات السياسية المعادية للدولة العبرية. بالطريقة نفسها فإن إسرائيل تجعل الفعاليات الاقتصادية الفلسطينية والمجتمع الدولي (الأمريكيون يقدمون التجهيزات) يدفعون ثمن أمنها.

إن عملية تطبيع الأمن تغير علاقات القوة ضمن المجتمع الفلسطيني. فالقادة الفلسطينيون العاجزون عن معارضة مشروع الفصل هذا، لم يعد أمامهم سوى مناقشة التدابير الهامشية التي توفر مصالحهم على المدى القصير، وتجعلهم يشاركون في إدارة نظام أمني ابتكره أصحاب القرار الإسرائيلي. هذا الوضع يقوي سلطة أولئك الذين يديرون إجراءات التفتيش، ويؤسس لتمييز بمحف بحق السكان الفلسطينيين الذين سبق أن عانوا تمييزًا في حق التنقل. وظهور عدم المساواة في المواطنة هذا، يصعق المرء مثلما هو الحال في العلاقة بشروط دخول إسرائيل التي تعكس الانتماء الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص. إن ترابط المجتمع الفلسطيني أصبح أكثر هشاشة بسبب رضوخه لاختبارات كثيرة مثل الحصار السياسي والصعاب الاقتصادية التي تعانيها السلطة الفلسطينية.

وللمسؤولين الفلسطينيين أيضًا كلمة في توزيع بطاقات الأشخاص المهمين جدًا (VIP). وهم يجرون مباحثات مع نظرائهم الإسرائيليين للحصول على عدد من هذه البطاقات، ويحاولون تجاوز الكمية المخصصة. إن إمكانية تحديد المستفيدين من هذه الميزة تسمح لهم بأن يحافظوا على دائرة من الأشخاص المتين الذين يدينون لهم بالولاء. والحصول على الورقة الثمينة تثبت الوصول إلى وضع اجتماعي معين. فالشخص المهم جدًا (VIP) والعامل العادي لا يخضعان عند معبر إيرتس إجراءات التفتيش نفسها. أي إن دخول إسرائيل والطريقة التي يجري بها عبور الحدود تتعلق بالموقع الاجتماعي- الاقتصادي للشخص.

تمارس السلطة الفلسطينية أيضًا دورًا في الحصول على تصريح لمغادرة الضفة الغربية أو غزة. دور السلطة الوسيط بين سكان الأراضي الفلسطينية والسلطة

العسكرية الإسرائيلية، يعرضها لسخط الأشخاص الممنوعين من حق التحول. فهـــي تستطيع أن تقرر رفض طلب تصريح، إما لأنها تفترض أن الإسرائيليين سيرفضـــونه، وأما لأنها ترفض أن تعطي هذه الميزة لواحد من رعاياها. ونذكر بهذا الصدد أمرين مهمين، يبدو أن بعض الفلسطينيين في الضفة الغربية يفضلون الـــتوجه شخصيًا إلى الإدارة الإسرائيلية، ومن الممكن الوصول إليها، بدلاً من التوجه إلى الموظفين الفلسطينيين الذين ينقلون الطلبات ومن ثم الأجوبة. في هذه الحالـــة، تفقد السلطة الفلسطينية ميزة احتكار تمثيل رعاياها. بالمقابل في غزة، يبدو أن بعض رجال الشرطة الفلسطينيين قد استنكفوا عن طلب إذون خروج. ففي وضع اقتصادي صعب، قرر بعضهم استبدال دخل عامل في إسرائيل بدخله الشهري المتواضع. بينما السلطة الفلسطينية التي تفضل إبقاء أفراد الشرطة بين صـــفوفها، تحاول إقناعهم بالعدول عن هذا القرار، مؤكدة أن ماضيهم يجعلهم غير قادرين على تلبية معايير الأمن الإسرائيلية للحصول على إذون عمل.

4/5] إيرادات البناء الأمني

إذا كان لإغلاق الحدود على نحو عام أثر كارثي في التبادل الاقتصادي، فإن بعـــض المستثمرين بالمقابل، يجدون طريقة للاستفادة من الوضع. في الواقع إن الفصـــل بين المساحات الإسرائيلية والفلسطينية يخلق فرصًا اقتصادية جديدة. فتطبيق الفصل يؤدي إلى ترتيبات على الأرض يتكفل ببعضها القطاع الخاص. ويستفيد من الفرص المتاحة أولئك الذين يعرفون كيف يدخلون لعبة الضغوط الأمنية أو/و يعرفون كيف يحولونها إلى أموال.

4/5/ 1] الحدود مصدر دخل

يهـــدف إنشـــاء طرق التفافية في الضفة الغربية مخصصة حصرًا للمستوطنين الإســـرائيلين إلى تجســـيد الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويتطلب الأمر اقتطاع أجزاء من أراضي الفلسطينيين على نحو مستمر، ما يؤدي، بكل الأحوال، إلى إنقـــاص مســـاحة الأراضي الفلسطينية. إن جميل طريفي، الوزير الفلسطيني

للشؤون المدنية، يستفيد شخصيًا من هذا الوضع؛ فهو يرأس شركة بناء ومن خلال هذا العمل يتابع، كونه رجل أعمال، أنشطته التي كان قد بدأها خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي. لقد بنى قواعد عسكرية إسرائيلية في الضفة الغربية لمصلحة الجيش الإسرائيلي، أما اليوم فهو بصدد شق طرق تربط المستوطنات اليهودية بإسرائيل. إن هذه الأعمال تحظى بحماية مشتركة من أصحاب القرار الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.

إن كازينو إريحا الذي شيد مقابل مخيم للاجئين، وهو مخصص لاستقبال زبائن إسرائيليين، لهو أفضل مثال لمنطق التمييز بين الشعبين. لقد جرى تمويل أعمال بناء (الواحة)، وهو اسم الكازينو، وهو قطاع مشترك، من رؤوس أموال نمساوية وأفراد في السلطة. والعاملون في الكازينو هم من الفلسطينيين حصرًا، أما الزبائن فهم إسرائيليون أو أجانب. فمواطنو الدولة العبرية المضطرون للرضوخ للتعاليم الدينية في الأمكنة التي يقطنونها والتي تمنع لعب القمار، يتدفقون بقلنسواتهم أو من دونها، كل مساء إلى إريحا مستقلين الحافلات أو قادمين بسياراتهم عبر الطرق الجانبية المخصصة لهم. في المرآب، يتوجه إليهم عناصر الأمن الوقائي باللغة العبرية ويقومون بإجراءات تفتيش شكلية ولكن بطريقة حضارية.

إن عملية الكازينو تجسد التمييز العنصري الذي يمارسه ممثلو هذا المجتمع بحق مواطنيهم. والعملية تعطي مدى لفئة من الفلسطينيين صارت تتمتع بامتيازات غير شرعية، وتزيد انغلاق اليهود والعرب على نفسهم لأن التبادل في هذا المكان شبه معدوم. فالإسرائيليون يذهبون إلى منطقة تابعة للفلسطينيين فقط لخرق أحد المحرمات الدينية.

وتخضع المبادلات بين الكيان الفلسطيني وإسرائيل لمجموعة من الإجراءات المعقدة والبيروقراطية. وهذه الإجراءات الدقيقة تحمل في طياتها بذور المساومة. ولكونها غير ملائمة للحاجات الاقتصادية لأكثر العملاء، فهي تقود إلى طرح مبادرات متنوعة تهدف إلى التخفيف من وطأة الإجراءات أو الحصول على مكاسب شخصية. في أكثر الحالات، يقوم الاقتصاديون الفلسطينيون بمحاولة

الـــتفاف عـــلى الإجـــراءات، أو بمحاولة تسريع المعاملات الرسمية. وحسب حاجتهم يتعاملون مع مؤسسات الدولة العبرية، مع السلطة الفلسطينية أو/و مع رؤساء الشركات الإسرائيلية.

إن المســـتثمرين الفلسطينيين، وبسبب التنافس، يمكن أن يفاوضوا العملاء الإسرائيليين الموجودين على الأرض، من أجل مرونة مؤقتة في تنفيذ الإجراءات. وإذا كان موظفو (سلطة المطار والميناء) المتمركزون في معبر كارني الآن يبدون متشـــددين في الظاهر فلا أحد يضمن نزاهة كل الذين يؤدون دور الوسيط في عمليات التبادل مع الفلسطينيين.

يفضل بعض رجال الأعمال الفلسطينيين تجنب متاهة البيروقراطية الإسرائيلية، لاســـيما فـــيما يتعلق بالجمارك. وعدد كبير منهم ينتدبون وسطاء فلسطينيين أو عربًا إسرائيليين تكون مهمتهم حل المشكلات الإدارية بأفضل طريقة وفي أسرع وقـــت. والفلســـطينيون أكثر من يعانون ذلك. فإضافة إلى مواجهتهم لنظام غير شفاف، يشتكي منه الإسرائيليون أنفسهم، فإن بعضهم يكون عرضة لسوء النية الـــتي يضـــمرها بعض الموظفين الإسرائيليين. لذا فإن الأشخاص الذين يتميزون بعلاقـــات واسعة وأصحاب الخبرة، سواء فلسطينيين كانوا أم إسرائيليين، يبيعون خدماتهم مقابل أجر. وهذا النوع من الأنشطة يزدهر أكثر فأكثر.

أمـــا تصاريح العمل التي تعطى للفلسطينيين، فتباع في السوق السوداء. إن رؤســـاء المؤسسات الإسرائيلية الذين يستغلون قلق العاطلين عن العمل وعدم إمكـــان توفـــير عمل عن بعد، يتكفلون بتوظيف مواطن من غزة، من خلال وســـاطة فلسطيني شريك لهم. إن هذا التصريح الموقع من السلطات المختصة يسمح للمتقدمين إلى العمل بطلب إذن خروج. وعندما يحصل الشخص على هذه الوثيقة يمكنه العبور إلى الجهة الأخرى من الخط الأخضر ويبحث عن عمل في الســـوق السوداء، ويدفع شهريًا مبلغًا من المال لصاحب الشركة الإسرائيلية وللوسيط الفلسطيني.

وتعقد أنواع أخرى من الصفقات بين أشخاص عاديين إسرائيليين وفلسطينيين، ومثال لذلك رغبة المستوطنين الإسرائيليين في الحصول على مكاسب شخصية من

إغــلاق الحدود: لقد صُدم الرأي العام الإسرائيلي في ربيع عام (2000 م) عندما تــبين أن شابًا من غزة كان يخطط لعملية انتحارية، استطاع أن يفلت من مراقبة الجــنود الإسرائيليين، واختبأ في صندوق سيارة أحد سكان المستوطنات اليهودية في قطاع غزة. إن تهريب السيارات المسروقة يكشف كذلك عن شراكات غريبة نوعًــا ما بين سكان ضفتي الخط الأخضر. زهير ورامي في العشرين من عمرهما، يســكنان مخيم بلاطة للاجئين قرب نابلس. تركا المدرسة وهما في الرابعة عشرة. وتخصصا منذ عدة سنوات بسرقة السيارات الإسرائيلية. ولا أحد منهما يملك إذن دخــول لإسرائيل، لكنهما يتجنبان حواجز الجيش الإسرائيلي، وفي أكثر الأحيان يأتي عرب إسرائيليون لملاقاتهما على مقربة من الخط الأخضر ويصطحبونهما إلى أحــياء مقفــرة. وهنا يمارس زهير وسامي مهارتهما فيكسرون أضواء السيارات والأضواء الغامزة، ويحدثون ماسًا كهربائيًا لوقف عمل جهاز الإنذار ثم يفتحون القفــل بكلاّب ويديرون محرك السيارة. ثم يعودون إلى نابلس بسيارتهم الجديدة. يقــول الصديقان: «يمكننا إحضار عدة سيارات في اليوم. وهنا نبيع السيارة لأي شخص، حتى لأشخاص من السلطة». ما من مرة أوقفتهما الشرطة الإسرائيلية، وفي إحــدى المــرات ضربا صاحب السيارة حين ظهر فجأة بينما كانا يحاولان فتحها وتمكنا من الهرب. مرة ثانية قضى رامي فترة أربعة أشهر في سجن نابلس، لأنــه، ويــا لســوء حظه، سرق سيارة السفير الفلسطيني في الولايات المتحدة الأمريكــية. لقــد عمل الاثنان في السابق في جهاز أمن السلطة، ثم طرد رامي، وجــرى نقــل زهير إلى إريحا، ولكن انطلاقة انتفاضة الأقصى منعته من مباشرة وظيفته الجديدة. ينفق رامي كل ما يجنيه، فهو متزوج وأب لطفلة صغيرة ولكنه يكــتفي بتدبير أمور حياته يومًا بعد يوم. أما زهير فقد استثمر الفوائد التي جمعها لكي يؤمن مستقبله فاشترى مخزنًا في مخيم بلاطة، ويسوغ رجل الأعمال الجانح ما يفعله قائلاً: «من الطبيعي أن نسرق سيارات الإسرائيليين بعد كل الذي ذقناه مــنهم. نحن لسنا ضد السلام، إذا أرادوا السلام فنحن موافقون. ولكن السلام يعــني أن نتمكن من الذهاب حيث نريد بحرية، أن نذهب بالسيارة إلى عمان أو إلى تل أبيب، كذلك أن نستطيع دخول القرى التي يتحدر منها أجدادنا، ولكن هذا صعب جدًا، فلندع الأمر».

الشـــريكان معجبان بسامي وناجي وبسام، لقد عقدا اتفاقًا معهم: في حال وجدا أسلحة داخل السيارات المسروقة يعطوهم إياها. إنهم بذلك يساندون عمل أشـــقائهم الأكبر سنًا منهم: «إنهم أفضل المقاتلين، وليسوا مثل أولئك الأشخاص الذيـــن جـــاؤوا من الخارج والذين يسرقون أموال الشعب. أما ما يتعلق بياسر عـــرفات فالوضع مختلف. إنه رئيسنا ونحن نحبه. عندما كنا صغارًا كنا نراه على شاشة التلفزيون وكنا نبكي».

ونتـــيجة لوبـــاء اختفاء سيارات من إسرائيل، فقد جرى تجنيد طاقات كبيرة لمعالجـــة الأمر. وطلبت شركات التأمين من زبائنها أصحاب السيارات الفخمة تزويد سياراتهم بأجهزة رادار تسمح بتحديد مكانها في حال سرقت. وتفيد بعض المصـــادر بأنـــه عندما تصل السيارة إلى الضفة الغربية، يقوم عسكري إسرائيلي سابق، بإحياء علاقته بمسؤول في الشرطة الفلسطينية. ويعملان معًا على إستعادة السيارة المسروقة، يدفع صاحب السيارة مبلغًا من المال مقابل هذه الخدمة، لكن مـــا يدفعـــه يبقى أقل من ثمن سيارة جديدة. إن اقتسام الفوائد، أمر غير معلن، ولكننا نستطيع تخيل أن الوسيطين الإسرائيلي والفلسطيني يتقاسمان الربح.

وهـــناك مـــثال آخر قد يثبت أنه يمكن المفسد والفاسد أن يتبادلا الأدوار، وهذا المثال يصور الروابط التي تجمع بين شركة إسرائيلية وجهاز أمن فلسطيني. اســـتطاعت شـــركة الطاقة (دور إنرجي)، وهي شركة إسرائيلية تبيع الوقود، الحصـــول على عقد حصري لتصدير منتجها إلى الأراضي المحتلة، مسببة بذلك ضـــررًا كـــبيرا للشركات المنافسة. جرى توقيع العقد عام (1996 م) مع أحد أعضـــاء السلطة الفلسطينية وذلك من خلال وساطة رئيس الشين بيت السابق الـــذي تحول إلى رجل أعمال. ويظن أنه تم دفع مبلغ من المال (مقدار مئوي) للوســـيط مقابل هذا العقد. في عام (1998 م) حصلت فضيحة، فبالاتفاق مع جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني أعلنت (دور إنرجي) أنها باعت في الضفة الغربية كمية من الوقود كانت في الحقيقة تبيعها في إسرائيل، وتبين أنه قد جرى خداع الدولة الإسرائيلية مرتين: أول مرة: عندما امتنعت الشركة من إعلان مبيعاتها في الأراضـــي الإسرائيلية، فهي إذًا لم تدفع الضريبة المستحقة وهي ضريبة القيمة

المضافة، وثاني مرة: لأن الضريبة المفروضة على المبيعات المعلنة إلى مناطق الحكم الذاتي تسددها الدولة العبرية مباشرة إلى السلطة الفلسطينية، وذلك حسب قواعد الاتفاق الاقتصادي الذي يربط بينهما. وقد رفعت دعوى قضائية ضد شركة دور إنرجي.

4/5/2] العسكريون أسياد اللعبة

إن المستفيدين الرئيسين من هذه الفرص الجديدة هم العسكريون. من جهة الإسرائيليين يكون المستفيدون ألوية متقاعدين، تحولوا إلى رجال أعمال، ولديهم علاقات اجتماعية واسعة ومهمة بسبب مكانتهم بين مناطق نفوذ عديدة. إنهم يعيدون إحياء علاقات قديمة في الأراضي المحتلة حيث خدموا سابقًا: ومن بين هذه العلاقات، علاقات بنشطاء من فتح كانوا قد اعتقلوا لكنهم الآن داخل جهاز السلطة وقادرون على أن يتحولوا إلى شركاء محتملين. إنهم يستطيعون كذلك أن يتفقوا مع رجال أعمال سبق لهم أن استفادوا من حمايتهم في أثناء الانتفاضة. والورقة الرابحة الثانية التي يملكها هؤلاء العسكريون السابقون تكمن في الموقع الذي يحتلونه داخل المجتمع الإسرائيلي، فهم بدخولهم إلى الأوساط السياسية، استطاعوا أن يحافظوا على علاقات بزملائهم الذين لا يزالون على رأس عملهم، سواء أكانوا في الجيش أم في أجهزة الاستخبارات. هذه العلاقات المتعددة توفر لهم وصولاً إستراتيجيًا إلى المعلومات. وبعضهم يملك الوسائل التي تجعله يروج لمصالحه لدى أصحاب القرار، بل يجعلونهم أيضًا يخففون من العراقيل عندما تقضي مصلحتهم ذلك.

بعض (الصبيان/ BOYS) السابقين لا يستثمرون مباشرة في الأراضي الفلسطينية لكنهم يعرضون خدماتهم وسطاء: فهم يعملون على إقامة علاقات بين رجال أعمال إسرائيليين ورجال أعمال فلسطينيين، ينظمون المباحثات التي تسبق توقيع العقود، يقومون باتصالات بأعضاء السلطة الفلسطينية. وهم يقدمون أنفسهم على أنهم عارفون مختصون بالوضع في الأراضي الفلسطينية، على الأكثر لأنهم سبق وعملوا في الإدارة المدنية التي أدارت شؤون الضفة الغربية وقطاع غزة

لغاية عام (1994 م). إنهم يعدون أنفسهم أيضًا وسطاء ثقافيين قادرين على فك رمـــوز أوضـــاع وخطاب الفلسطينيين. إن الإسرائيليين "الغربيين" يرتبكون أمام غرابة تصرفات الفلسطينيين "الشرقيين". إن خبرة هؤلاء الوسطاء الثقافيين مرتبطة بأصولهم الشرقية لكونهم من اليهود السفارديم فهم يتكلمون اللغة العربية إما لأنها لغتهم الأم وإما لأنهم تعلموها بسبب عملهم في الجيش الإسرائيلي. إنهم يعرفون إشـــارات التهذيـــب العربية، وإضافة إلى ذلك يملكون شبكة علاقات واسعة في الأراضـــي الفلســـطينية. هم اختصاصيون بالثقافة العربية، يرفعون من مستوى معرفتهم عندما يعملون مستشارين.

لقـــد وجد كولونيل متقاعد خدم مدة ثلاثين عامًا في الجيش الإسرائيلي، طريقة مبتكرة للعودة إلى الحياة المهنية باستخدام "مؤهلاته". ففي عام (2000 م) تحـــول إلى دليل سياحي للإسرائيليين الذين يشعرون بالفضول لرؤية الوضع في قطـــاع غزة بأم أعينهم. فنظم رحلة يومًا واحدًا: كان التنقل على نحو أساس بالســـيارات، وكـــان برنامج الرحلة يتضمن وجبة غداء في أحد المطاعم على شـــاطئ البحر، وكان هذا الكولونيل قد تفاوض مع أجهزة الأمن الفلسطينية لتوفير حماية الزائرين. وحصل على تصريح خاص من السلطات الإسرائيلية لكي يتمكن السياح الإسرائيليون من المرور عبر معبر إيرتس، ذلك لأن الإسرائيليين كـــانوا يمنعون مواطنيهم من دخول قطاع غزة. هذا الكولونيل المتقاعد الذي يعـــرّف بنفســـه على أنه خبير مهم بالمنطقة، ويتفاخر بكونه دليلاً غير متحيز، يقـــول من دون أي نبرة ساخرة: «مشكلة المرافق الفلسطيني أنه يزعج الزوار بالدعايـــة السياسية». وتكلف الرحلة إلى غزة (300) دولار أمريكي للشخص الواحد: أي ثمن الحصول على الموضوعية!.

أمـــا من الجانب الفلسطيني، فالعسكريون الذين يشاركون في هذه الأعمال، يكونـــون عادة على رأس عملهم. وهم لا يستثمرون دومًا على نحو مباشر، وإنما يساهمون من خلال حمايتهم لبعض رجال الأعمال. والفلسطينيون، سواء أكانوا رؤســـاء أجهزة أمنية أم تجارًا، يتشوقون على الاتصال بالعسكريين الإسرائيليين ويحـــبون رفقـــتهم. محـــاربون يملكون إحساسًا كبيرًا بالشرف لذا فهم يحترمون

أعداءهم السابقين. إن العسكريين الفلسطينيين يتلذذون بلاشك بالتعامل بندية مع ممثلي الجيش الإسرائيلي. في غزة وفي الضفة الغربية ما زال هؤلاء العسكريون يملكون مفاتيح السلطة ولهم تأثيرهم في مواقع القرار.

تتكون الجماعة الأكثر قربًا من مجموعة العسكريين والمستثمرين الإسرائيليين من رؤساء جهاز الأمن الوقائي وبعض حلفائهم. لقد تشكل الجهاز الأمني هذا عشية إقامة السلطة الفلسطينية في ربيع عام (1994 م) بموافقة المسؤولين العسكريين الإسرائيليين. وترأس هذا الجهاز في الضفة الغربية وفي قطاع غزة كل من جبريل رجوب ومحمد دحلان، وهما من زعماء فتح أبعدهما الدولة العبرية عشية الانتفاضة أو عند بدايتها. إنهما يقومان بتفكيك الشبكات الإسلامية ويتعاونان مع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية. وتشكل اللقاءات بين الرؤساء العسكريين الحلقة الأخيرة التي تغيب عندما تحتدم الأمور بين حكومتي السلطة الفلسطينية والدولة العبرية. في غزة، يحتل رجال محمد دحلان مواقع إستراتيجية، وعليهم مسؤولية التنسيق مع أجهزة المراقبة الإسرائيلية عند المعابر وفي المناطق الصناعية في قطاع غزة، ويقومون بتفتيش المستثمرين الفلسطينيين عند المعابر، وهم أحرار في تقديم العون لمن يرغبون أو العكس. وفوق ذلك، فإن وجودهم يسمح لهم بمراقبة عقود الاحتكار التي يوقعها أشخاص تابعون للسلطة مع مصانع إسرائيلية، على شاكلة الاتفاق الموقع مع (دور إنرجي). إن عقود الاحتكار هذه قد نمت أموالاً عبر صفقات لمنتجات مختلفة مثل مواد البناء، وبعض المواد الغذائية، وبعض أنواع السجائر. وأرباح هذه العمليات التي تقدر بما يراوح بين (100 و400) مليون دولار أمريكي[22] لا تدخل في ميزانية السلطة، ولكنها تستخدم في مكافأة خدمات أو أشخاص موالين من السلطة الفلسطينية أو لتحييد بعض المعارضين المفترضين. ويظن بأنها غذت خزائن الأمن الوقائي التي باتت قدراتها تتزايد. إن قوة دحلان ورجوب تكمن في التحالفات الاسراتيجية التي يعقدونها مع العملاء الاقتصاديين داخل السلطة الفلسطينية: إنهم يوفرون حسن سير أعمال شركائهم على نحو جيد مقابل أن يحصلوا منهم على عمولة مالية. وتشكل مجموعة من النجاحات التجارية الجيدة أسس نجاح المؤسسة الأمنية[23].

بالمقـــابل، فإن رأس المال الثقافي والدبلوماسي لهؤلاء المناضلين القدماء يشكل أيضًا ورقة رابحة إضافية لهم. ولأن دحلان ورجوب عرفا السجون الإسرائيلية قبل عام (1987 م) فهما يتحدثان العبرية على نحو جيد، وهما بذلك يتواصلان بسهولة مع نظرائهم الإسرائيليين. واللقاءات المتعددة بينهم وبين الإسرائيليين سمحت لهما بـــتكوين علاقـــات مـــودة وألفـــة بهم. وهكذا أصبح للمسؤولين العسكريين الفلســـطينيين مـــنافذ يعـــبرون مـــنها إلى داخل نظام السلطة الإسرائيلية، وهم يستفيدون من علاقاتهم على الصعيد الشخصي أيضًا.

للنخـــبة العسكرية على طرفي الخط الأخضر مصالح مشتركة: المحافظة على العلاقـــات الـــتي تجمع بينهم، لا بل تدعيم هذه العلاقات، توفر لهم وسائل دعم ســـلطة كل منهما. ومن المؤكد أننا نجد تشابهًا بين الدولتين عبر ازدهار المؤسسة العســـكرية في كـــل منهما. إن قرب العلاقات بين إسرائيل والدولة الفلسطينية الناشـــئة وكثافـــتها، تدفعان باتجاه تقليد الآخر، وتأكيد هذا التوجه بالاتجاهين. والدور المركزي للأجهزة العسكرية يبدو طبيعيًا لدى كثير من الفلسطينيين الذين يـــرون في الموساد (المخابرات الإسرائيلية) أو الجيش الإسرائيلي، أصحاب القرار السياســـي الفعليين. وهذه النظرة تدفع برؤساء أجهزة الأمن الفلسطينية للمطالبة بمســـؤوليات أكـــبر عـــلى أرضهم. ومن جهة أخرى يحصل بعض العسكريين الفلســـطينيين على سلطة كبيرة على الساحة الداخلية لأن نظراءهم الإسرائيليين يمـــنحونهم بعـــض الثقة. ويستخدم كبار الضباط الإسرائيليين مكانة العسكريين الفلسطينيين ضمن السلطة مسوغًا للاستمرار في فرض دورهم في عملية المواجهة الإسرائيلية– الفلسطينية.

تعمـــل الدولـــة العبرية على احتواء الفلسطينيين داخل أراضي السلطة الذاتية الفلســـطينية كمـــا تعمـــل على إقامة حدود محكمة غير قابلة للاختراق. وهذا المشـــروع يجـــب أن يتلاءم مع تداخل الفضاءات الإسرائيلية والفلسطينية، ومع تشابك المصالح الاقتصادية. ولسخرية التاريخ فإن رغبة الدولة العبرية في الطلاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو أمر مغلوط تاريخيًا إذ إن الصعاب لن تلبث أن تظهـــر في حال جرى الإصرار على تطبيق نموذج الفصل في الضفة الغربية وهي

أراض تبلغ مساحتها (6000 كم^2) يسكنها (1600000) فلسطيني و(200000) مستوطن منتشرين على مساحة المنطقة.

إن القمع الشديد لانتفاضة الأقصى هو صفعة على وجه السيادة الفلسطينية. فالجيش الإسرائيلي يعود لاجتياح أراض قد خرج منها قبل عدة سنوات. وحتى لو كانت قضية الفصل السياسي بين الكيانين غائبة عن جدول الأعمال حاليًا، فإن استئناف الصراع والمخاوف التي يثيرها الأمر تعطي الإسرائيليين الحجة للاقتناع باستحالة العيش مع الفلسطينيين. والجيش الإسرائيلي نفسه يضاعف إجراءاته لجعل انتقال الفلسطينيين إلى الأراضي الإسرائيلية أمرا مستحيلاً. إن دعم السياسة الأمنية يهدف إلى أمرين: من جهة حماية السكان الإسرائيليين من عمليات العنف التي يقوم بها الفلسطينيون وبخاصة العمليات الانتحارية، ومن جهة أخرى قمع الثورة في الأراضي المحتلة باستنزاف سكانها اقتصاديًا ونفسيًا.



5

المحاربون المؤقتون:
انتفاضة الأقصى (2000-2002 م)[1]

تؤكد الحكومات الإسرائيلية أن انطلاقة الانتفاضة في أيلول عام (2000 م) كانت خطة برمجها ياسر عرفات لكي يتمكن من الخروج من المأزق السياسي الذي لم يعد يستطع الخروج منه عندما رفض مقترحات إيهود باراك في كامب ديفيد قبل شهرين. لقد قدم إيهود باراك تنازلات غير مسبوقة بشأن وضع القدس المستقبلي، ولكنه بقي متشددًا حيال حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الذي كان عرفات يطالب به. لقد تنازل رئيس الوزراء الإسرائيلي عن (95 %) من الأراضي المحتلة في عام (1967 م) وكان ينوي تجميع المستوطنات في مجموعتين، ما يؤثر في وحدة أراضي الدولة الفلسطينية واتصالها الجغرافي. الآن ترى الطبقة السياسية الإسرائيلية أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لم يستطع الرضوخ لحل يأتي بوساطة المفاوضات ففضل الرهان على انتصار عسكري لكي يدعم شرعيته وصورته عند شعبه. وإن كانت فكرة أن ياسر عرفات يستطيع، في مناسبات معينة، استثمار الانتفاضة الشعبية لمصلحته، صحيحة، فإن

هذا التحليل يضرب عرض الحائط بالتطلعات الوطنية للمجتمع الفلسطيني. فقد برهن انفجار العنف في أيلول (2000 م) على إخفاق أسلوب التحكم الإقليمي والسياسي الذي حاولت إسرائيل فرضه على الفلسطينيين، وفي الوقت ذاته، على رفض هؤلاء الرضوخ لهذا الأسلوب. إضافة إلى ذلك، كانت انتفاضة الأقصى فرصة لعودة الشباب إلى المشهد السياسي، مدفوعين بالرغبة في احتلال موقع متقدم فيه، بعد أن أعادوا النظر في أسس النظام الاجتماعي والسياسي الذي ساد المرحلة السابقة. هذا النظام الذي أحبط تطلعاتهم إلى الارتقاء الاجتماعي، وغبنهم عندما لم يترك لهم سوى فتات الثروة الوطنية التي أُعيد توزيعها من جديد. وإذا كان الشباب يسعون للتحرر من رقابة السلطة الفلسطينية، فإنهم لا يملكون الوسائل التي تكفل نجاحهم.

من جهة أخرى، فإن اللجوء إلى العنف لا يعبر ضرورة في حالتهم عن موقف متشدد حيال إسرائيل؛ في بعض الأحيان يكون مناضلو فتح ذرائعيين/ نفعيين (براغماتيين). وهذا الموقف لا ينطبق على جيل (الإخوة الصغار) (الجيل الثاني) الذي يمثل الضياع والتطرف المتصاعد لشعب لا يتمكن من الحصول على سيادته.

1/5] المناضل والفنان

«طبعًا أقبل بدولة فلسطينية تضم الضفة الغربية وغزة والقدس. لا يمكن أن نحلم بأكثر من ذلك. إذا احترمونا، احترمناهم. وإذا أرادوا السلام، إن أعطونا السلام، أعطيناهم السلام. أنا مع القذافي عندما يقول: عندما تعطي إسرائيل الفلسطينيين حقوقهم فلن يعدها الوطن العربي، بعد ذلك، عدوًا، بل إنني سأذهب إلى أبعد من ذلك، إذا قبل بنا الإسرائيليون فسأضعهم على رأس الجامعة العربية».

ابتسم سامي المتدثر بسترته الفضفاضة، واضعًا المسدس والهاتف الجوال على خصره، عندما أطلق مقترحه الجريء المتعلق بضم إسرائيل إلى جامعة الدول العربية. إن مناضل فتح هذا الذي سجنته السلطات الإسرائيلية وأبعدته، عاد

وحمل السلاح من جديد ضد الجيش الإسرائيلي، في ظل السلطة الفلسطينية في تشـــرين الأول من عام (2000 م) لا يبطن في كلامه هذا أي حقد وإنما قناعة بأنـــه خدع. فمنذ عام (1993 م) والمستوطنات اليهودية الجاثمة على الهضاب المحـــيطة بنابلس آخذة في التوسع، والتنقل داخل الضفة الغربية كما السفر إلى الخارج مازالا تحت الرقابة الإسرائيلية. الاحتلال لم ينته، بل استمر في التدخل في شؤون حياة الفلسطينيين اليومية. والأهم من ذلك أنه لم يخرج من رؤوسهم. ها هو سامي يضيف: « أريد بلدًا يكون فيه لكل طفل حقوقه. أريد أن أتنقل بحـــرية كأي إنسان عادي. أريد بلدًا بلا حرب، منزوع السلاح مثل سويسرا. طبعًا لن يتحقق هذا الحلم لي وإنما سيكون لأولادي».

لا يخـــتلف وضـــع ناجي كثيرًا عن وضع صديق طفولته سامي. ليس لديه موقف ضد وجود إسرائيل، حتى ولو أنه، منذ انطلاقة انتفاضة الأقصى مستعد لقـــتل جنود من عناصر الجيش الإسرائيلي. كان قد التقى بإسرائيليين أكثر من مـــرة، فإضافة إلى الذين أُجبر على التعامل معهم في السجن، بين عامي (1985 و1990 م) شارك في لقاءات ضمت أعضاءً من حزب العمال وتعاطف معهم. نـــاجي وسامي ممنوعان من مغادرة الضفة الغربية ومن التوجه إلى غزة أو إلى إســـرائيل أو حتى إلى الخارج، فأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية تعد ماضيهما كونهما مناضلين حافلاً لدرجة لا تسمح بالتفكير في السماح لهم بالتنقل. ومع ذلك فإن الشباب لا يرضخون . . يقول ناجي: «إني أذهب إلى تل أبيب متى شئت. لم أحصل على تصريح لكنني أتدبر أمري. أذهب في الليل. إن تل أبيب مدينة جميلة».

ويمارس ناجي وسامي أعمالاً تدر عليهما ما يكفي من المال لكي يذهبا من وقت إلى آخر إلى تل أبيب للهو برفقة بعض الأصدقاء. يقول الشرطي الأزعر إنهمـــا يستطيعان أن ينفقا عدة آلاف من الشيكلات في ليلة واحدة وذلك من أجل التمتع بنزهة في مدينة ممنوعة عليهم. كان عبور الخط الأخضر من دون أن يـــتم القبض عليهما، يعيد إحياء الشعور بالخوف والانفعال المرتبطين بالأنشطة السرية في الماضي، وفكرة التسكع والابتعاد ولو لحظات عن الحصار المفروض

على نابلس والإنفاق مثل الإسرائيليين تثيرهم؛ فالمتعة ليست حكرًا على أحد. يحكـي سـامي عن السهرات في ناد غريب بعض الشيء، يقول إن ثمن بطاقة الدخـول بـاهظ ولكنه يشمل كل شيء: الطعام والكحول والنساء حسب الرغـبة. نـاجي يحب أن يسكر ولكنه لا يفضل معاشرة الفتيات الموجودات هـناك. «لا يعنـيني الأمر إن كان فقط علاقة مؤقتة، فأنا لا أستطيع أن أتخيل كيف يمكنني أن أمارس الجنس مع امرأة إذا لم أقبلها من شعرها حتى قدميها».

عزيـز يعرف ناجيًا وساميًا وبسامًا منذ الطفولة، وهو ليس من النوع الذي يلجأ إلى السلاح، فهو مشغول بالعشق وامتحان مواهبه الفنية. هو أيضًا ابن مخيم بلاطة. عندما كان في الثامنة من عمره، مرض أبوه واضطر إلى ترك عمله داخل إسـرائيل، فوقعـت مسـؤولية العائلة على عاتق الأم، عملت في خدمة إحدى عـائلات نابلس. كانت أخته الكبرى تهتم به وبأخوته الصغار . .كان الأطفال يعملـون خـارج ساعات الدراسة، يجمعون الألومنيوم من الورش ويبيعونها إلى حداد. كان عزيز طفلاً هادئًا لا يحب القتال حتى عندما كان يُضرب. وهو يذكر أن أمه كانت تأخذه معها لكي يتسولا، كان يمسك بيدها ويقرعان الأبواب في أحياء نابلس الغنية للتسول. «كان العالم عندي هو مخيم بلاطة، أما نابلس التي لم تكـن تبعد عن المخيم مسافة خمس دقائق، فقد كانت عالمًا مختلفًا، كنت أخافه. في أحـد الأيام ذهبنا إلى بيت رجل أعطاني بعض السكاكر وحاول أن يتحرش بأمي ولكننا تمكنا من الخروج فتركتُ السكاكر هناك. كنت أشعر بأن ما نقوم به هو عمل سيئ ولكنني كنت مضطرًا إلى مرافقة أمي. عندما كنت صغيرًا كنت أصـلي وأتسـاءل لماذا حياتي على هذا النحو. كنت أسأل أمي فتطلب مني أن أصمت. في أحد الأيام طلبت مني أمي أن أذهب وأشتري طبقًا من الفول لوجبة الفطور، ذهبت إلى دكان بائع الفول، وكان رجلاً ممتلئ القامة يتناثر اللعاب من فمه عندما يتكلم، وقلت له بأن والدي سيدفع له في المساء، فقال لي: لا فول بلا نقود. وعندما عدت إلى البيت أجهشت أمي بالبكاء».

لا يعرف عزيز إن كان بائع الفول رجلاً فاقد الإحساس أو إنه أراد أن يلقنه درسًا. على أي حال فهم عزيز العبرة: يجب ألا يكون عالة على الآخرين. اليوم

عندما يرى طفلاً فقيرًا، لا يتصدق عليه، ولا تأخذه الشفقة عليه؛ فعندما كان صغيرًا لم يكن يحتمل شفقة الكبار عليه. «يسوغون الفقر بالاحتلال ولكن هذا غير صحيح»، لقد توقف عزيز عن الذهاب إلى الجامع وفقد إيمانه بالله.

عندما اجتاحت اسرائيل لبنان في عام (1982 م) بدأ عزيز يناضل في الشبيبة وشكل مع بسام فرقة في المخيم. في عام (1986 م) عندما كان في السادسة عشرة من عمره، اعتقل وسجن مدة سنتين. وتحت لواء تنظيم فتح، تابع دراسته، وشارك في المناقشات السياسية والأنشطة الرياضية. كان يقرأ الشعر والتاريخ ويبكي أيضًا. خرج عزيز من السجن في الوقت الذي انطلقت فيه الانتفاضة. كان حذرًا، لم يكن يرغب في أن يُعتقل من جديد، وعندما قامت وحدة خاصة من الوحدات الإسرائيلية، وبهدف وضع حد للأنشطة السياسية والعسكرية لمجموعة بسام[2]، بقتل خالد في مخيم اللاجئين بلاطة، كان عزيز حاضرًا يتابع المشهد: «كنت متكئًا على جدار أناقش، فرأيت الوحدة الخاصة وهي تتقدم، أطلق أحدهم النار أولا على فخذ خالد، لقد رأيت حركة الرصاصة وهي تخترق البنطال، كنت أتمنى أن أرى أكثر، أن أدخل داخل الجرح لكي أشعر بما يشعر. ثم أطلقت النار مرة أخرى وكنت أتساءل كيف ستغادر الروح الجسد. كنت أنظر من دون أن أقول شيئًا: الطلقات النارية، وصراخ الناس. لقد قتلوه، هكذا، بدم بارد كما تسحق حشرة. في تلك اللحظة فهمت أنهم مثلنا تمامًا مقتنعون بأن فلسطين هي أرضهم». يومها رجع عزيز إلى البيت وكتب قصيدة.

كان يُعلم الدبكة لمجموعة من الفتيات. ويومًا بينما كان يقوم بالتدريب أطلق الجيش الإسرائيلي قنبلة مسيلة للدموع داخل قاعة التدريب. أغمي على اثنين من المتدربين؛ يعلق عزيز قائلاً: «كانت هذه تجربتي الأولى كوني فنانًا وكان الاحتلال يمنعني من أن أقوم بها كما يجب. فهمت أنه يمكنني أن أحارب الاحتلال بالفن». عندما أخفق في الحصول على منحة دراسة في الخارج، دخل عزيز كلية الفنون الجميلة في جامعة نابلس عام (1993 م) وبقي يعمل ويدرس مدة سبع سنوات.

حصـــل عزيـــز على إذن للعمل في إسرائيل خياطًا في أحد المصانع. كانت علاقته جيدة بزملائه الإسرائيليين. كانوا يتفادون التطرق لموضوع السياسة لكنه كـــان في بعـــض الأحيان يحس كراهية متبادلة بين العرب واليهود. أحبته امرأة يهودية مغربية لأنه كان يذكرها بابنها الذي بقي في المغرب. كانت تعد له بعض وجـــبات الطعام وتقدم له بعض الهدايا. ويفسر فنان بلاطة الأمر قائلاً: «لم يكن الأمـــر سياسيًا، كان ببساطة إنسانيًا، عاطفة طبيعية. لو كان هدفها سياسيًا، لو كانت ترغب في إعطاء الفلسطينيين صورة إيجابية عن الإسرائيليين لما كنت قبلت هـــذه العلاقة». في المصنع، وقع عزيز في حب صوفيا، فتاة إسرائيلية كانت على علاقـــة بزميل لهما في العمل. كان عزيز يتأمل حبه الأفلاطوني محاولاً أن يتعامل معها بحنان قدر الإمكان. وفي اليوم الذي كان عليه أن يودعها بكى. ولكن ليس أمامها.

مـــنذ إنشاء السلطة الفلسطينية، حاول عزيز قدر المستطاع أن يكسب عيشه مـــن عملـــه الفني. أسس فرقة مسرحية، كتب نصوصًا مسرحية، درّس المسرح ورقصـــة الدبكـــة لأطفـــال بلاطـــة، لكنه رفض المشاركة في علاقة تبادل مع الإســـرائيليين. فقـــد طُلب منه تحضير مسرحية عن قصة صداقة بين إسرائيليين وفلســـطينيين، ودُفع له مبلغ جيد، ولكن عزيز رأى وراء هذه المبادرة الإسرائيلية غاية تخدم مصالح إسرائيل السياسية: «إذا كانوا يرغبون فعلاً بالاعتراف بحقوقنا، فليرحلوا عن بلدنا! ليعودوا من حيث جاؤوا».

يحن عزيز إلى العودة إلى قرية جده قرب يافا. البيت وأشجار التفاح ما زالت هناك، وهو يقول: «عندما أذهب إلى أراضي عام (1948 م) يشتد خفقان قلبي، فلـــلهواء هناك مذاق خاص». في وقت من الأوقات، فكر عزيز في الزواج بفتاة فلسطينية من إسرائيل ليعيش هناك، لكي يحصل على الجنسية، ويشتري من جديد بيـــت العائلة، أو على الأقل لكي يعيش في القرية نفسها، ولكنه في النهاية تخلى عـــن مشروعه هذا الذي عده فرديًا أكثر من الضروري. إنه يخطط للزواج ذات يـــوم ليس من الفتاة التي يحبها لأنها تزوجت وأصبحت أمًا، إنه يرغب في امرأة متعلمة تعرف كيف تربي أبناءهما، اثنين أو ثلاثة على الأكثر، عزيز يفضل البنات

« إنهـــن يحتجن أكثر إلى الأب، إنهن أكثر تعلقاً به». وهو يفضل البنات لسبب آخر مختلف تمامًا فهو يخاف موت الصبيان.

يقول عزيز: «بطريقة أو بأخرى أنا أحب الاحتلال لأنه هو الذي سمح لنا بـــأن نعـــرف قيمة وطننا، وهو الذي دفعنا لكي نحب شعبنا. لقد اختار بسام وسامي وناجي طريق السلاح أما أنا فقد سلكت طريقا مختلفًا». في عام (2001 م) عـــندما أطلـــق أصدقاؤه النار على الجيش الإسرائيلي، عد سلوكهم من دون جدوى، إن هذا الكاتب الشاعر يظن أن العمليات الانتحارية وحدها مفيدة.

2/5] حب وسياسة

يسكن سامي في غرفة في الطابق الأرضي في منزل العائلة، بيت المخيم تحول تحـــولاً كبيرًا، ففي كل عام كانوا يضيفون طابقًا جديدًا ليسكن فيه أخ مقبل عـــلى الزواج. يرغب سامي في شراء بيت خارج المخيم، خارج المدينة، على هضبة، بيت ريفي مهمل ليسكن فيه مع إيمان. إنه يحبها منذ زمن طويل. هذه الفـــتاة كادت تضيع منه عدة مرات. كان سيطلبها للزواج ثم جاءت أحداث تشرين الأول من عام (2000 م) فأبعدته عن شؤونه الخاصة، كما لو أن النضال ضد إسرائيل سيخرب حياته كاملة.

إيمـــان هـــي البنت الصغرى في عائلة ملتزمة مع حركة فتح. تلقت تربية متحررة لفتاة نشأت في المخيم، و الأب كان قد دلل ابنته الصغرى هذه كثيرًا ولاســـيما أنها كانت تعاني مشكلات صحية. وكان يحثها على عدم الاهتمام بـــرأي الـــناس. اشترى لها دراجة هوائية، وهي لعبة مخصصة عادة للصبيان[3]، وشـــجعها عـــلى الدراسة وعلى التفكير بعقلانية، وعلى تجاهل عادات التطير الشـــعبية. في أثناء الانتفاضة برهن لها على أن التحصيل العلمي للأفراد يشكل الورقـــة الـــرابحة الأولى في مواجهة العدو، وأنها كلما نجحت في الدراسة كان الـــتزامها داخل المقاومة أكثر جدوى. كانت إيمان تلميذة مجتهدة وانتخبت في مدرســـتها مســـؤولة عن الشبيبة. شاركت في المظاهرات وفي إحدى المرات أصـــيبت في فخذيها برصاصات مطاطية فلم تعد تتمكن من الحركة عدة أيام.

تقدمت لامتحان الشهادة الثانوية في نهاية الانتفاضة. في أثناء أحد الامتحانات، دخـــل شباب ملثمون القاعة وكتبوا الإجابات على السبورة: كان الهدف من ذلـــك إعفاء طلاب الثانوية العامة من امتحان مفروض عليهم على غير وجه حـــق، في فترة مضطربة نتيجة الاحتلال والثورة. لم تحصل إيمان على الشهادة لأن الامـــتحان ألغي. قررت في السنة التالية أن تتقدم لامتحان الشهادة الثانوية من الخارج، ولكن زيارتها لأخيها المسافر دفعتها للتخلي عن مشروعها. وهي تعمل اليوم سكرتيرة في مؤسسة عامة.

إنهـــا في الســـابعة والعشرين من عمرها لم تتزوج بعد وهي تتساءل لو أنها ســـتبقى مـــن دون زواج طوال حياتها. كثيرون تقدموا لطلب يدها. كان رامي جارهـــا الذي يكبرها عدة سنوات أول المتقدمين. عندما كانت صغيرة، كانت إيمان تخاف منه، وبعد ذلك لم تعجب به قط. هذا الجار كان يأتي باستمرار برفقة أمه ويكرر طلبه وكانت إيمان تكرر رفضها في كل مرة. في يوم كانت إيمان تزور أخـــوات هذا العريس، وبقيت عندهم فترة طويلة، رأته وهو يجمع شعراتها التي كانـــت تســـاقطت على المخدة التي كانت تسند رأسها إليها. رأته يفعل ذلك ولكنها عد ذلك التصرف سخيفًا ولا فائدة منه. وفعلا تبين بعد ذلك أن راميًا لم يكن ذلك العاشق الصبور والمؤمن، لقد استخدم خصلة شعر حبيبته العنيدة لكي يعمل لها سحرًا. فمزج الشعر بسائل قذر ووضعه في قارورة مع ورقة كتب عليها شـــيئًا ما بهدف إبعاد العرسان عنها لكي تبقى من دون زواج، ثم وضع القارورة في فـــتحة في جـــدار منزلها. بدأت أول نتائج السحر تظهر عندما قبلت إيمان في لحظة شرود طلب جارها اللجوج، ثم عادت وعدلت عن رأيها بسرعة ولم يفهم أحد سبب ما حصل. نصحتها أختها الكبرى أن تستشير سامريًا[4] لكي يخلصها مـــن السحر، ولكن إيمان المخلصة لتعاليم والدها، المتوفى الآن، رفضت الرضوخ لأفكـــار الشعوذة تلك. وما يتعلق بمستقبلها المجهول والقلق الذي تشعر به حيال ذلك، فإنها تقول «غير محظوظة» فقط.

وبينما كان سامي في الأردن جاء أخوه وتقدم لطلب الزواج من إيمان، مثله مثل غيره من شباب مخيم بلاطة، قبلت إيمان أخيرًا بأن ترتبط بشاب لا تعرفه،

وهو شقيق صديقتها الحميمة الذي يعيش في الولايات المتحدة. وقّع الاثنان عقد الـزواج عند الشيخ ثم أقاما حفلة صغيرة جمعا فيها العائلتين وكانا يعلمان أن الـزواج لن يجري فعليًا قبل حفلة العرس. غادر العريس إلى الولايات المتحدة وبدأت إيمان تحاول الحصول على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة من دون جـدوى. اقترح خطيب إيمان أن يتجاوزا الإجراءات القانونية وأن يحاولا إيجاد طريقة أخرى، ولكن الفكرة لم تعجبها فهي في حال دخلت الولايات المتحدة عـلى نحو غير قانوني فإنها لن تستطيع مغادرتها لزيارة أهلها قبل تسوية وضعها القـانوني هـناك. إضافة إلى ذلك فإن هذا البلد الكبير والبعيد لم يكن يجذبها وكانـت تفضل العيش في مخيم بلاطة. ومع معارضة أهلها اضطرت إيمان إلى الانفصال عن خطيبها أو بالأحرى الطلاق من زوجها، لأن عقد الزواج كان قد جرى توقيعه، ورافقها شقيقها الأكبر، كونه ولي أمرها، إلى القاضي لطلب الطلاق. إيمان تحب ساميًا ولكنها تخشى أن يعارض أهلها زواجهما لأنه عاطل عـن العمل، وحياته غير مستقرة ومعرضة للخطر. سامي مقتنع بأنه يجب عليه الـتفكير في ترتيب مستقبله، ولكن الانتفاضة الجديدة أبعدته أكثر فأكثر عن مشاريعه في الاستقرار.

لـماذا عليه أن يخاطر بحياته اليوم؟. هل أصبح الأمر لسامي وناجي وبسام عادة لا يمكنهم التخلص منها؟. لقد كانوا عرضة لاضطهاد قاس وشاركوا في المقاومـة السرية، وهذا العنف كونهم. تجربتهم المبكرة تمنعهم من ممارسة أدوار اخـرى في حـياتهم: فسامي مثلاً ليست لديه مهنة ثابتة وحياته العاطفية غير مسـتقرة. وهـو يقول: «صرت في الثلاثين من عمري، في ظل الاحتلال، لم أملك بيتًا و لم أتمكن من الزواج». ومع أن ساميًا لا يعد فقيرًا إلا أن عدم قدرته عـلى الاستقرار تعود على الأكثر لعوائق نفسية. وحسب سامي لا يمكنه أن يتخيل نفسه قادرًا على الاهتمام بحياته الخاصة طالما أن الأراضي الفلسطينية لم تتخلص من الوجود الإسرائيلي؛ علمًا بأن احتلال الدولة اليهودية يؤثر في أمور كثيرة في حياة الفلسطينيين اليومية إلا أنه لا يمنع الزواج، على الأقل ذلك الذي لا يتطلب اجتياز الحدود. إذا كان مشروع زواج سامي قد تعثر فذلك يعود إما

لأنه يظن أنه لن يتمكن من مقاومة العدو وبناء عائلة في آن واحد، أو لأنه يظن بأنه من غير اللائق التمتع بالحياة في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي. إنه يجد فصل قدره الشخصي عن قدر بلده وقضيته التي يدافع عنها صعبًا.

العديد من الشباب يعيش الإخفاق السياسي العام كإخفاق شخصي. هذا الخطاب هو نوع من التهرب من المسؤولية ومن الإخفاق الشخصي، وهو يُحمل الاحتلال مسؤولية بؤسهم. في نظر هؤلاء الشباب، السيطرة العسكرية الإسرائيلية التي تحِد من السيادة الفلسطينية تجتاح كل مجالات حياتهم الشخصية بمظاهرها الأكثر حميمية. هذه النظرة تقود بعض الشبان الفلسطينيين إلى تبني مواقف انهزامية كأنهم يتخلون عن صنع أقدارهم.

يبقى السفر إلى الخارج أحد الحلول، وهو يهدف إلى التهرب من قدر مفترض. أي إن السعادة والتفكير في المستقبل لا يمكن أن يتحققا إلا في حالة الانفصال عن المحيط الاجتماعي والوطني. إن حديث فؤاد، وهو واحد من مجموعة الأصدقاء، يعكس على نحو جيد هذا النمط من التفكير: «أنا لا أعرف غير افتعال المشاجرات وإطلاق النار. لا أعرف أي شيء آخر. أريد أن أذهب إلى الولايات المتحدة وأن لا أعود إلى هنا أبدًا. هناك سوف أعمل بشكل طبيعي». وفؤاد يعني بذلك أنه ما دام يعيش في نابلس سيظل عاجزًا عن تحقيق أي شيء، عدا التأرجح بين كونه مناضلاً أو أزعر. وبالمقابل فإنه يتخيل أنه عندما يرحل إلى هناك، ويبتعد عن محيطه العائلي، سيتمكن من أن يعيش حياة "طبيعية" وأن يتحمل الجهد المطلوب وصعاب العمل. إنه يرى قدره ضمن احتمالين: إما أن ينجح في السفر أو أن يموت في الانتفاضة. لقد جمع ما يكفي من المال ليرتب سفره ويعمل في مجال الاستثمار حال وصوله إلى هناك؛ لديه أصدقاء في الولايات المتحدة سيساعدونه. ويبدو له الأمر سهلاً، مع أنه لا يعرف كلمة واحدة من اللغة الإنجليزية ويعترف بأنه لم يتعلم شيئًا في حياته سوى «إطلاق النار وافتعال المشكلات». ولكن الأمر في الولايات المتحدة سيكون مختلفًا. المشكلة الوحيدة هي الحصول على إذن بمغادرة الضفة الغربية، الذي يرفض الإسرائيليون منحه إياه لكونه عمل في المقاومة. وهكذا فإن فؤادًا

وساميًا وناجيًا، العالقين هناك، لا يشعرون بوجودهم إلا عبر استخدام السلاح. الصعوبة الكبرى لهم تكمن في إيجاد طريقة أخرى لإثبات ذواتهم.

أما ناجي، فقد قرر، منذ بضع سنوات، عدم اغتنام الفرصة التي سنحت له بالهجرة، كان قد تعرف على شابة كندية، لم يكن يعرف أكثر من ثلاث كلمات إنكليزية، وهي تكاد تنطق ببضع كلمات بالعربية، ومع ذلك سكنا معًا. بعد أشهر، اقترحت عليه أن يرافقها إلى بلدها كندا حيث كانت تملك بيتًا وحيث سيمكنها رعايته. تردد ناجي، كان يشعر بأن حياته كلها ستنهار. ومع أن بطاقة الطائرة كانت بيده إلا أنه قرر التراجع عن قرار السفر بعد أن كان قد استعد له. كان حدسه يقول له إنه سيكون عاجزًا عن تحقيق أي شيء في تلك البلاد البعيدة. «لم أكن قد مارست أي عمل طوال حياتي، ولم أكن قد تعلمت شيئًا». إن خوفه من المجهول، مع رغبته في السفر، يدل على خوفه من فقدان علاقاته ونقاط ارتكازه. لبعض الشباب تبقى الحيرة من دون قرار: هنا الحياة مستحيلة، هناك، إذا ما جرى اجتياز الصعاب للوصول إلى هناك، انسلاخ من الذات. قرر ناجي أن يبقى وأن يؤسس عائلة.

عندما بدأت الانتفاضة في خريف عام (2000 م) لم يعد ناجي يقضي كل لياليه قرب من زوجته. كانت حياة التخفي التي يعيشها تبعده أكثر فأكثر عن عائلته. تظاهرت ليلى مرات عديدة بأنها ستتركه، تركت البيت وذهبت إلى بيت أهلها، ولكنها مازالت حتى الآن، تعود في كل مرة إلى بيت الزوجية. ناجي يحب زوجته وبناته، لكنه مقتنع بأنه حتى لو كان يوفر لهم كل حاجاتهم، يبقى عاجزًا عن تأدية دور الأب والزوج على نحو كامل. من وقت إلى آخر يردد: «قد يكون من الأفضل أن أترك لهن بعض المال وأن أموت»؛ إن الموت هو حل من الحلول الممكنة، ثمن محتمل يُدفع في المعركة، مهرب من القلق والإحباط.

يبدو أن بسامًا كانت أمامه سهولة أكبر في إعادة ترتيب حياته، في تحضير مستقبل يبعده عن الحرب. فقد زودته دراسته علم الاجتماع وعمله في قطاع التطوير الاجتماعي بإمكانية الاستعداد لتحول حقيقي. إنه أكبر سنًا بعض الشيء من رفاقه. وكان في سن أكبر عندما تعرض لقساوة الاضطهاد الإسرائيلي. إنه

مسلم متدين والتزامه الديني الشخصي سلّحه لإعادة هيكلة حياته. ومع ذلك، تضامنًا مع مجموعته وبقناعة شخصية منه، عاد إلى العمل النضالي مع أصدقائه.

دور المقاتل التصق بجلدهم، وأنه فُرض عليهم من الخارج، وبخاصة من الجيش الإسرائيلي الذي يتعامل معهم من قبل على أنهم نشطاء خطرون. إنهم يعرفون أنهم معرضون لخطر الاعتقال أوحتى للتصفية الجسدية، لذا فهم يعدون أنه لأن الموت سيطولهم فليكن ذلك في ساحة القتال. وقد ساهمت طبيعة عمليات الجيش الإسرائيلي، الذي يمارس القمع تحسبًا لوقوع الحدث، في تعبئة الشباب. ومن هذا المنطلق نجد اليوم عودة لظاهرة كانت شائعة كثيرًا خلال الانتفاضة الأولى؛ وهي أن المرور بمرحلة السرية يؤدي إلى حمل السلاح. في نهاية عام (1980 م) عندما أدرك المناضلون أنهم على وشك التوقيف شكلوا مجموعات مسلحة وعاشوا في الخفاء.

علي صديق لناجي تعرفه في السجن عام (1990 م)، ويسكن في مخيم للاجئين قرب من رام الله. في أثناء الانتفاضة الأولى قضى أخوه برصاصة إسرائيلية، وعندما كان الجيش الإسرائيلي يلاحقه قام بهدم منزل عائلته، ثم أصيب بجروح ثلاث مرات على التوالي. كان رئيسًا لمجموعة مسلحة تشكلت عام (1988 م)، أوقف وصدر عليه بعد سنتين حكم بالسجن المؤبد، ثم أطلق سراحه عام (1999 م) وحصل على عمل في وزارة شؤون الأسرى. علي، الذي كان من أكثر مناضلي فتح إخلاصًا، أيد اتفاقيات أوسلو ظانًا أنها ستؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينيةوإلى إنهاء النزاع مع إسرائيل. وهو اليوم يرى إخفاق هذه الاستراتيجية وينتقد القادة الفلسطينيين لسوء إدارتهم وفسادهم. وهو يظن أن شباب انتفاضة عام (1987 م) قد خُدعوا، حيث إنهم لم يحصلوا على ما يرضيهم على المستوى الشخصي: «أنا مثلا أمضيت خمسة عشر عامًا من حياتي في السجن واليوم أجد نفسي موظفًا في مكتب صغير مع ثلاثة أشخاص آخرين». راتبي الشهري (1500) شيكيل (حوالي 450 يورو). «فبعد هذه النتيجة المرة لماذا العودة إلى النضال؟»». لا نجد في موقف علي لا حس الانتقام من نظام أهله، ولا استكمالاً لاستراتيجية خاصة به تهدف إلى تحسين وضعه

بالاشتراك في المقاومة. وهو يقول: «صحيح أننا نضحي بأنفسنا ونموت، ومع ذلك فأنا لا أنتظر أن أصبح وزيرًا غدًا. أعرف أنني سأظل محبوسًا مثل الجرذ في رام الله بينما هم [أعضاء السلطة الفلسطينية] سيستمرون في السفر كما يريدون؛ ولكن ما يهمني قبل كل شيء هو الانتصار على الإسرائيليين. إن المقاتلين يضحون بأنفسهم دائمًا ويخاطرون بحياتهم. وعلى أي حال، اشتركنا أم لم نشترك، فحياتنا في خطر. في الأسبوع الماضي أصيبت امرأة بطلقة نارية وهي عائدة إلى بيتها مع أطفالها. أنا أيضًا يمكن أن أصاب بطلقة نارية أو يمكن أن أكون في مكان انفجار قنبلة. في مثل هذه الظروف من الأفضل للمرء أن يقاتل، وعلى كل حال منذ بداية هذه الانتفاضة والإسرائيليون يبحثون عني». حتى إذا كان عليّ مقتنعًا بشرعية الانتفاضة، إلا أنه من الواضح أن حياته والشخصية التي أصبحها، تدفعانه من دون أدنى شك، باتجاه النضال المسلح. إن دور المقاوم المستعد للتضحية بحياته من أجل وطنه هو الشيء الوحيد الذي يعرفه. والضغط الإسرائيلي هو أيضًا عامل من العوامل التي تدفعه إلى ذلك: فعندما يشعر بهشاشة وجوده، لابد له من أن يزيد حجم المجازفة.

بعض الشباب يرى أن فرصة الانتفاضة ضد الإسرائيليين تعطيهم مركزًا مهمًا في المجتمع. فهم وإن كانوا مندمجين في آلة الإدارة الفلسطينية، يشعرون بأنهم مهمشون. بعضهم، مثل ناجي وسامي، يجد تحديد هويته الخاصة ضمن جو من السلام المدني صعبًا. لكن عدم تكيف هؤلاء الشباب ليس هو السبب الوحيد في عدم الرضى والتراجع. إن الأسلوب الذي اتبعته الحكومة الفلسطينية في ممارسة السلطة منذ تأسيس السلطة الفلسطينية ولّد إحساسًا بالظلم عند بعض شباب الإنتفاضة. فقد أعطوا لهم وظائف ثانوية وبالتالي لم يذوقوا طعم الامتيازات المادية التي حصل عليها أولئك الذين أمسكوا بالسلطة. فمواقفهم الشخصية تجاه النظام السياسي الجديد دفعتهم للمجازفة في سبيل التغيير. من ناحية أخرى، فإنهم يظنون بأن عملية السلام التي جرهم مسؤولوهم إليها، لم تف بوعودها وأن المحادثات رضخت لمطالب إسرائيل غير المقبولة. في هذا الجو، تصبح الانتفاضة ضرورة من أجل التخلص من السياسات المشبوهة ومن سياسة الرضوخ. إن السلطة

الفلسطينية محطمة وهي لا تملك الوسائل لتثبت ذاتها أمام الدولة العبرية. وعلى التعبئة الشعبية تقع مسؤولية تعويض هذا الضعف. يقول ناجي: «كنت مع الاتفاقية، كنت أظن أن هذه ستصبح دولة، لكن الوضع يشبه ما يحدث مع أنطوان لحد، كل من يطلق النار على الإسرائيليين يُعتقل. أنا ضد هذا لذلك تركت الأمن الوقائي. أبو عمار محاط بأشخاص يضغطون عليه».

إن عدم الثقة في السلطة لا يمس ياسر عرفات، فشباب فتح حافظوا على الولاء لرئيسهم، وقلة منهم تضعه موضع المساءلة. ولتسويغ أخطائه يضعون اللوم على الأشخاص الذين يحيطون به أو على الضغوط التي تمارسها عليه القوى الأجنبية. هذا التعلق بشخص عرفات، هذا الإصرار على وضعه خارج المساءلة، تمليه من دون شك الحاجة إلى الحفاظ على بعض الثقة. فالإحباط كبير بسبب هزيمة المشروع الوطني الفلسطيني، ونتيجة لوجود الشخصيات السياسية الحالية. أضف إلى ذلك خيبة الأمل بقادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلي الشعب الفلسطيني، الذين حكم عليهم بالنفي سنوات طويلة، وهم الآن يستغلون مراكزهم بدلاً من أن يبقوا في نظر الشعب أبطالاً وطنيين. إن عداء بعض الشباب للفلسطينيين للذين جاءوا من الخارج، ولأعضاء في السلطة، يُظهر عمق الشرخ في المجتمع الفلسطيني. وردة فعل سامي على أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية تُظهر أن هؤلاء أصبحوا يشكلون طبقة لا تستحق انتماءها للأمة. وهو يقول: «عندما كانوا في الخارج كنا نظنهم أناسًا جيدين. ولكنهم في الوقع عادوا لكي يعقدوا الصفقات ويجنوا الأرباح. إنهم ليسوا مثلنا، إنهم فرديون يعرفون أن الأمر لن يطول، لذلك فهم يعقدون الصفقات ويستثمرون الأموال في الخارج لأنهم سيغادرون هذا المكان».

5/ 3] الانشقاقات والانتفاضة

إن الذين يحنون إلى الانتفاضة الأولى يراهنون على ثورة جديدة لكي يعود المجتمع الفلسطيني ويجتمع حول أهداف وطنية. والواقع إن المجابهات العديدة التي تحصل منذ شهر أيلول (2000 م) لا تمت بصلة إلى حركة العصيان المدني

الجماعي التي كان قد هزت الأراضي المحتلة في نهاية عام (1980 م). إذ سرعان ما عادت للظهور الانشقاقات والخلافات في وجهات النظر وفي المصالح. البداية متشابهة، فكما حصل في أيلول عام (1987 م) بدأت انتفاضة الأقصى بانفجار شـعبي ضـد ممارسة إسرائيلية عُدت استفزازًا للشعب الفلسطيني. بدأ شبان بمهاجمة مخيمات عسكرية إسرائيلية برشق الحجارة، وامتدت المواجهات إلى كل الأراضـي الفلسـطينية. في الانتفاضة الأولى كانت الحركات السياسية على الأرض تؤطـر الغضـب العفوي وتعيد هيكلته لتحوله إلى حركة مقاومة. إن وجـود تعريف للخط السياسي، أهدافه وأساليب عمله، يسمح باستمراره عبر الـزمن وبتعبـئة أعداد كبيرة من الناس. في عام (2000 م) كان غضب ويأس المراهقين الذين كانوا على استعداد لاستبدال طلقات حقيقية بالحجارة، سببًا في أن تظهـر مجموعـات من المناضلين المسلحين، من دون أن يكون بينها تنسيق حقيقي، أو لعملها جدوى حقيقة. وكان استعراض القوة يجري عبر المواجهات بين عسكريين محترفين مزودين بأحدث أنواع الأسلحة والشباب الذين يحملون رشاشـات (إم 16) وبعض القنابل اليدوية. ومع أن الشباب أصبحوا يملكون اليوم بعض الأسلحة الخفيفة إلا أن هامش المناورة يبقى ضيقًا عليهم. فهناك من جهـة، الحصـار الجغـرافي لـلمدن والقرى الفلسطينية الذي يفرضه الجيش الإسـرائيلي، ما يمنعهم من اللجوء إلى استراتيجية حرب العصابات. ومن جهة أخرى، هناك سلطة وطنية تحجب عنهم استقلالية القرار، حيث لم تتمكن أي قـوة سياسـية من ممارسة إدارة حقيقية للانتفاضة. وبقي الزعماء السياسيون لـلحركة رهـنًا لخيارات ياسر عرفات وأوامره. وأخيرًا فإن القمع الإسرائيلي استهلك قدرة المجتمع الفلسطيني على التحمل.

مـنذ الأسابيع الأولى لانتفاضة عام (2000 م) عد ناجي وسامي أن وقت التسـلية والخفـة قـد انقضى. ذهبا إلى المدينة وأحرقا المحلين الوحيدين لبيع المشروبات الروحية في نابلس وامتنعا أيضًا من شرب الكحول. وبرأيهما كان عـلى الناس جميعًا مساندتهما في مواقفهما. واحترامًا للشهداء ينبغي للجميع، ومـن منطلق اللحمة الوطنية، أن يمتنعوا من أي جو احتفالي. وبسرعة أخذت

المطاعم في نابلس تفقد زبائنها. لا وجود للزبائن حول الطاولات، ليس بسبب صعاب مالية وإنما لأن العائلات الميسورة رأت أنه من الحرص أن تبقى مختبئة داخل منازلها.

في بعض الأحياء، حتى البيوت لم تعد آمنة: فبعض سكان المدن حوصروا بين نار الشباب من جهة ونيران الجيش الإسرائيلي من جهة أخرى. فما لبثوا أن عبروا عن عدم الرضى. في نيسان عام (2001 م) قُدمت عريضة لحاكم منطقة نابلس طالب فيها الموقعون عليها بأن يتوقف المقاتلون عن تنظيم عملياتهم انطلاقًا من المدينة. وقد هدأت هذه العائلات عندما صدر قرار من السلطة الفلسطينية يمنع إطلاق الرصاص من المنطقة التي كانت تحت سيطرتها المدنية والسياسية.

من وجهة نظر التكتيك العسكري، كانت الطلقات النارية الموجهة إلى المواقع العسكرية الإسرائيلية غير مجدية، وخلال السنة الأولى للانتفاضة لم يتمكن الشباب من إصابة الجنود الذين كانت يحتمون بالخوذات والستر المضادة للرصاص ويختبئون خلف نظم حماية فعالة. هذا التكتيك لم يكن قط فعالاً، بل على العكس تمامًا فقد أعطى الجيش الإسرائيلي مسوغًا للبقاء في مراكزه، كما أنه سوغ أساليب القمع التي كان يمارسها حيث لم يكن يتردد بإطلاق النار على أهداف مدنية.

حتى ضمن محيط الشباب كان هناك بعض الذين شاركوا في الانتفاضة الأولى، وكانوا ينتقدون العمليات التي يقوم بها الشباب. أنور، الذي انضم إلى فتح منذ عام (1980 م) أُبعد عن الأراضي المحتلة عام (1990 م)، وقد استفاد من فترة إبعاده ودرس علم الاجتماع وعلم السكان. إنه من مخيم للاجئين ويعمل حاليا في رام الله حيث يدير مركزًا للشباب. ومع أنه يتعاطف مع المقاتلين لكن تحليله للانتفاضة يفترض استخدام وسائل أخرى مغايرة: «برأيي إن الذي يجري اليوم ليس انتفاضة، غدًا إذا ما رفع الإسرائيليون الحصار لن تعود هناك انتفاضة. ليس هناك قيادة موحدة ولا برنامج ولا مشاورات حقيقية بين القوى السياسية المختلفة. الوحدة الوطنية لم تعد موجودة إلا أمام وسائل الإعلام عبر صور

مروان البرغوثي، ولكن ليس هو من ينظم ويقود الانتفاضة. انتفاضة عام (1987 م) كانت منظومة متكاملة تنظم حياتنا وكان هدف الحركة واضحًا. اليوم لا أحد يعرف بماذا نطالب. أنا لست مع النضال العسكري، الإسرائيليون يريدون هذا النوع من القتال ولكن نحن لا نملك الإمكانات، أفضل وسيلة هي أن نحسن أنفسنا، أن نتخلص من الفساد أن نبني مؤسساتنا. لو كان عندنا برلمان حقيقي، وديمقراطية حقيقية كنا استطعنا مواجهة إسرائيل».

ويرى ناجي أن موقف العائلات الكبيرة هو الذي يكبح الانتفاضة. فهو يظن أن الوجهاء يتخاذلون لأن مصلحتهم تفرض عليهم أن يحافظوا على جو السلم لكي يتمكنوا من متابعة أعمالهم. ولن يستفيدوا شيئًا من عودة العنف، ولا من عودة الشباب إلى واجهة الأحداث: «إنهم ضد الانتفاضة لأنهم على كل حال يملكون المال ويستطيعون الذهاب إلى تل أبيب. لا أحد من أبنائهم يشارك في الانتفاضة. لم نر أيًا منهم في السجن. إن ابن غسان الشكعة موجود في الولايات المتحدة منذ أن بدأت الانتفاضة».

ولكن ناجيًا مخطئ على الأقل في نقطة واحدة: في بداية عام (2001 م) أصيب ابن اللواء محمد العلول وهو من العائلات الكبيرة في نابلس، وحاكم المدينة، إصابة بالغة بنيران الجيش الإسرائيلي خلال إحدى المظاهرات. ولكن تصرف الحاكم حيال مأساة ابنه أدى إلى تخوف غير مسبوق نهائيًا: فقد جاءت مروحية تابعة للجيش الإسرائيلي ونقلت المصاب ليعالج في أحد المستشفيات الإسرائيلية لكن المساعدة التي قدمها العدو لم تنقذ ابن العلول.

الاتصالات بين المسؤولين الفلسطينيين ونظرائهم الإسرائيليين تبقى قائمة حتى في أوقات الصدامات العنيفة. على المستوى المحلي تجري الاتصالات بين الحاكم ورئيس البلدية من جهة، والقائد العسكري المسؤول عن المنطقة الشمالية للضفة الغربية من جهة أخرى. ويمكن استغلال هذه الاتصالات من أجل مواضيع شخصية، لكنها تهدف في الأساس إلى تخفيف الضغط عن الأرض. فممثلو السلطة ووجهاء المدينة احتفظوا لأنفسهم بإمكانية الاتصال بالشباب.

وهكذا، في بداية الانتفاضة الجديدة استدعى غسان الشكعة ومحمود علول، ساميًا وناجيًا وبسامًا، وفاوضوهم على إيقاف الهجمات الموجهة ضد الجيش الإسرائيلي انطلاقًا من المدينة. يتحدث ناجي عن مضمون اللقاء قائلاً: «وجها إلينا دعوة للقائهما. قال لي غسان الشكعة: هل تعرف إنني أخاف منك لأنك تنفذ ثم تفكر. قلت له: أنت على حق. وأضفت بأنني أود أنتظار أوامره قبل إطلاق النار ولكني أعرف أنه لن يصدرها أبدًا». أوقف بسام وسامي وناجي هجماتهم على الجيش الإسرائيلي ولكن الاتفاقية كانت هشة: فحسب تقديرهم للموقف على الأرض وحسب تطور علاقاتهم مع بوجهاء المدينة، يستطيع الشباب معاودة الهجمات على الجيش الإسرائيلي في أي لحظة.

في أيلول عام (2000 م) قررت شرطة نابلس مصادرة وحرق السيارات لمسروقة في إسرائيل. والسبب المعلن رسميًا هو أن الشبان الذين يستفيدون من تهريب السيارات، ويقودون هذه السيارات المسروقة، يتصرفون تصرفًا غير حضاري على الطرقات العامة. في الحقيقة، كان الهدف من الإجراء تحديد هامش حركة الشباب بالحكم عليهم بعدم الحركة.

سيارة ناجي أحرقت، أما سامي فقد باع سيارته قبل أن تُصادر. قدم ناجي استقالته من الشرطة ولكنه بعد عدة أشهر عاد إلى وظيفته: استطاع أن يحصل على إذن بالاحتفاظ بسيارة صغيرة مسروقة في إسرائيل بعد أن دهنها بلون سيارات الشرطة. صدر حكم جديد من أجهزة الأمن باعتقال ناجي، ولكن لم يأخذ أي جهاز عسكري على عاتقه مهمة تنفيذ الحكم. يقول بطل جامعة النجاح: «ليحاولوا وسنرى! على كل حال لا يستطيعون دخول مخيم بلاطة». إن تدخل السلطة في موضوع كهذا كان يعد إهانة للطبقات الشعبية كما كان سيؤدي إلى استنفار سكان مخيم اللاجئين. وبانتظار حدوث جديد في الأمر، فما زال ناجي يذهب يوميًا بكل هدوء إلى عمله، يدخل مكتب رئيس الشرطة، يجلس على كرسيه بكل برود. في بعض الحالات انقلبت موازين السلطة والتسلسل الوظيفي، فرئيس الشرطة يعترف ضمنًا بأن العلاقة بالشباب تراوح بين الخوف والسيطرة. وهو عندما يستخدم أسلوب العصا والجزرة يحاول إقناع

المقاتلين بأن يحدوا من أنشطتهم: فهو يتدخل لمصادرة السيارات المسروقة في إسرائيل، ولكن تهريب الأسلحة (التي هي أيضًا في أكثرها مسروقة في إسرائيل) يبقى من دون عقاب.

أحد مصادر دخل ناجي وسامي هو في الواقع من تجارة الأسلحة. إنهم يدخرون بعضها لأنفسهم ويستخدمون شبكاتهم لكي يتحولوا إلى موردي أسلحة لمجموعات أخرى.

إذا كانت الانتفاضة فرصة لكي يستعيد الشباب السلطة والموقع اللذين فقدوهما في السنوات الماضية، فمن غير المؤكد أنهم سيفوزون في اختبار القوة داخل مجتمعهم إذ إن الدائرة كانت تضيق من حولهم.

إن ياسر عرفات باختياره طريق المفاوضات السياسية، تحت ضغط المطالب الإسرائيلية والمجتمع الدولي، لم يكن قادرًا على قيادة النضال ضد الإسرائيليين. وكان وجوده يمنع تشكيل قيادة موحدة على نسق الانتفاضة الأولى. لقد أصبحت السلطة الفلسطينية ترغب في المحافظة على مصداقيتها الدولية على حساب دعمها للشباب. فهي عرضة لضغوط سياسية وعسكرية من الدولة العبرية ومن الولايات المتحدة، وهذا ما يضعها في موقف خطر أمام شعبها. لقد كان للنضال الوطني الفلسطيني مجال فعل أوسع عندما كانت منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج.

أما الجيش الإسرائيلي فهو يخوض سياسة تصفية منظمة للناشطين الفلسطينيين مع بعض التعديلات في الأسلوب: ففي حزيران تسلم فؤاد أسلحة كان قد اشتراها في شمال الضفة الغربية، لُغمت السيارة التي يركبها فقتل سائقه على الفور وأما هو فأصيب بجراح. بعد عدة أسابيع نجا ناجي من هجوم مماثل: فقد فاجأ أشخاصًا كانوا يضعون جهازًا أسفل سيارته. في الخريف انفجرت قنبلة في مكتب جمال منصور وهو مسؤول إسلامي في نابلس، فقتلت ستة أشخاص أربعة منهم تابعون لحركة حماس وصحفيين فلسطينيين كانا هناك مصادفة لحظة الانفجار. ويقوم الجيش الإسرائيلي بانتظام، وردًا على أعمال العنف الفلسطينية، بقصف كل مكاتب الأجهزة الأمنية.

ومـــع الأوضـــاع المتوترة نصح ناجي صديقه ساميًا بإعطاء وضع شرعي لعلاقـــته العاطفية: عليه أن يذهب ويطلب يد إيمان، وافق سامي وذهب برفقة بســـام ونـــاجي لزيارة شقيقها في بلاطة. لم يعارض الأهل: سيتم الزواج في الصـــيف إذا سمحت الظروف بذلك. ولكن في آب عام (2001 م) بينما كان ســـامي وناجي يتمشيان مع بعض الشباب الآخرين في الأزقة الضيقة في مدينة نابلس، أصاب صاروخ المجموعة، وكان في الموقع بعض الأطفال أيضًا فأصيبوا إصابات طفيفة. ربما كانت إيمان على حق عندما كانت تقول إنها غير محظوظة فقـــد أصـــاب الصـــاروخ ناجيًا في رجله وأصاب ساميًا في رأسه ومع أنه تم استقدام طبيب من القدس إلا أن سامي توفي متأثرًا بجراحه.

صار وضع الشباب أكثر هشاشة، فقد تصاعدت من جديد وتيرة الخلافات في وجهـــات الـــنظر بين السلطة الفلسطينية ومناضلي الانتفاضة: فقد أثارت كـــلمة الـــتي ألقاها ياسر عرفات بمناسبة عيد الفطر في كانون الأول من عام (2001 م) كلاً من ناجي وبسام. بدا واضحًا لهما أن ياسر عرفات، عندما دعا إلى وقـــف العنف، كان يرضخ للمطالب الإسرائيلية والأمريكية. ومن جديد اخـــتلف الشـــباب مـــع الأجهزة الأمنية التي أخذت تعتقلهم وتضعهم خلف القضـــبان. ومع ذلك فقد جرى التوصل إلى تسوية: وضع بسام رهن الإقامة الجـــبرية في منزلـــه أما ناجي فقد توارى عن الأنظار خوفًا من أن يصبح هدفًا للجيش الإسرائيلي، أو أن تعتقله الأجهزة الأمنية الفلسطينية. في كانون الأول مـــن عام (2001 م) تقرب من الله وقرر أن يصبح مسلمًا متدينًا يصلي خمس مرات في اليوم.

4/5] الأخوة الصغار

شـــباب الانتفاضة الأولى، الذين يتمتعون بتقدير كبير من أبناء جيلهم، يرون أن شـــباب جيل الألفين غير مسيس على نحو كاف، ولا يميلون لتجميع قواهم لمحاربـــة إســـرائيل، ويفسرون هذا النقص في الحس القتالي لديهم بغياب التكوين التربوي والسياسي. كان سامي يقول عن إخوته الصغار: «إن معرفتهم بفلسطين

وطـــنهم محدودة، لم يستطيعوا المواظبة على الدراسة، فخلال الانتفاضة كان منع الـــتحول يعيقهم عن الذهاب إلى المدرسة». وبغض الطرف عن هذه الملاحظة، فإن بعض الكبار يظنون أن هذا الجيل، وهو اليوم في العشرين من عمره، محظوظ لأنـــه عاش سنوات مراهقته في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني. ويتذكرون تهريب الســـيارات، وإغراء تعاطي المخدرات، وارتياد المطاعم والملاهي الليلية، والتسلل إلى إسرائيل لتذوق الممنوعات بأنواعها.

إن وصـــف جيل الشباب هذا هو مقارنة ضمنية فيها استعادة لتجربة الجيل الأكبر سنًا ومدى التزامه السياسي. إن الأكبر سنًا يدافعون عن أوسمة الشرف التي استحقوها عبر النضال ضد إسرائيل وعن المجموعة التي ينتمون إليها. شباب الانتفاضة الأولى يرفضون نقل معارفهم إلى الجيل الجديد، فهم يحتفظون بها من أجـــل عملـــيات نضالية أخرى. كان سامي يقول عندما كان يذكر الإخوة الصـــغار: «إنهـــم لا يشاركون في العمليات المسلحة، لا يزالون صغارًا. إنهم يشـــاركون في المظاهـــرات». ومع ذلك فإن عددًا من المراهقين يحلم بالقيام بعمليات عسكرية. منصور، من مخيم بلاطة، يعرف ساميًا وناجيًا وبسامًا وهو معجب بهم جدًا. إنه في الثامنة عشرة من عمره، يعمل منذ أربع سنوات ليعيل أخوتـــه وأخواتـــه البنات السبع، بدلاً من والده المريض الذي كان يعمل في إسرائيل. لديه بعض الخبرة في استخدام السلاح لأنه عمل عدة أشهر في الأمن الوقائي، وها هو يقول: «حاولت أن ألتحق بالشباب الذين يطلقون النار على الإسرائيليين ولكنهم لم يقبلوا بي؛ لا أدري لماذا؟، مع أني أعرف كيف استخدام الســـلاح. لعـــلهم يخافون من العناصر الجديدة بسبب اختراقات المتعاملين مع إسرائيل. لا أعرف. على كل حال لن أستطيع تشكيل مجموعة وحدي».

إذا كـــان الشباب اليوم يبدؤون مبكرين في سرقة السيارات واستكشاف طـــريق المـــنوعات، إلا أنـــنا، خلافًـــا للفكرة السائدة، لا نستطيع وصفهم بالفاســـدين أو المـــنحرفين ذلك لأن انتشار الممارسات المنحرفة في نهاية عام (1990 م) كان يعكس تطورا اجتماعيًا عامًا: فنهاية الانتفاضة وإقامة شكل من الســـلطة الوطنية أديا بالنتيجة إلى تحرر من التقاليد داخل الأراضي الفلسطينية.

وإنهـــاء حالـــة الحرب أدى إلى ارتفاع في طلب المتعة والتسلية التي كان مجمل السـكان قــد تخلــوا عنها في أثناء الانتفاضة الأولى. وقد ارتفع معدل سرقة السـيارات الإسـرائيلية عـندما أصبح من الصعب على الجيش أو المواطنين الإسـرائيلين دخـول الأراضـي بسبب الحكم الذاتي. وفي هذه التجارة غير المشروعة، كان الشبان، الذين يبلغوا العشرين من عمرهم، فقط أدوات تعمل لمصلحة زعماء أكبر سنًا منهم.

هــذا التســاهل والتسيب لم يتلاءما قط مع الطهرانية التي اتسم بها جيل الانتفاضــة الأولى الغــارق في الصرامة الأخلاقية: في غزة عام (1994 م) كان أولاد في الثانــية عشــرة من أعمارهم يرمون الحجارة على النساء اللواتي كن غامرن بالخروج سافرات في الأحياء الشعبية.

في بلاطــة، كانت ردة فعل يوسف أقل عنفًا، ولكنها كانت ذات دلالة: كــان طالــب الشهادة الثانوية هذا، البالغ من العمر ثمانية عشر عامًا، يرفض مصــافحة النساء، ولا يجرؤ على النظر إلى أعينهن. كان يوسف، وهو شاب مسلم متدين وابن مطيع، يحترم التعاليم التي ربته عليها أمه. تعلم تحمل المسؤولية لكونــه يتــيم الأب، في عائلــة من تسعة أولاد، فكان يعمل كل فترة العطلة المدرســية في معمل لصنع الأثاث. في هذه السنة، استثنائيًا، لم يعمل لأنها سنة الشهادة الثانوية. إنه الرجل الوحيد في العائلة الذي يتابع تحصيله العلمي. والده لم يــدرس قط وشقيقه الأكبر منه لم يصل إلى المرحلة الثانوية. إنه أمل العائلة: أمه تريده أن يصبح طبيبًا وتعتمد عليه لكي يساعد في المستقبل أخواته البنات. يحــلم يوســف بأن يسافر إلى بلد أجنبي ليدرس الطب، ويحقق المستقبل الذي تتمــناه له أمه. إنه جدي ورصين ولا يبتسم إلا عندما يتكلم عن كرة القدم. حلم مرة بأنه شارك في مباريات كأس العالم لكرة القدم، وهو اليوم يلعب مع نادي بلاطة الذي كان ينظم مباريات مع فرق مدن أخرى قبل انطلاق انتفاضة الأقصــى. آخر مباراة لعبها كانت ضد نادي الخليل في جنوب الضفة الغربية. لقد طال السفر ساعات لأن جنود الجيش الإسرائيلي أوقفوا الحافلة التي كانت تقل اللاعبين وقاموا بتفتيش الجميع.

محكوم على المراهقين أن يعيشوا في عالم ضيق. أكثرهم لم يخرج من الضفة الغربية أو من قطاع غزة. ويتماهى الذين يسكنون الأحياء الشعبية والمخيمات منهم كليًا مع مكان إقامتهم الذي لم يغادروه قط. وعلى عكس الإخوة الأكبر فهم لم يكونوا يومًا على تماس مع مجتمع العدو. ولكونهم صغار السن لم يتمكنوا من الحصول على إذن للعمل في الطرف الآخر من الخط الأخضر، قليلون هم الذين عرفوا السجون الإسرائيلية[5]. وإنكار الآخر لا يسمح لهم بأن يكونوا معتدلين.

والتنظيمات السياسية هي الأخرى لا يمكنها أن تعلمهم الاعتدال، لأن عددًا كبيرًا من الشبان يعدون أنفسهم غير منتمين حزبيًا. في حين إن تجربة الانتفاضة الأولى نظمت الناشطين ضمن تنظيمات سياسية، فإن الشبان الذين كانت أعمارهم تتراوح بين (15 و20) عامًا في نهاية عام (1990 م) قد تملصوا من واجب المشاركة في النضال الوطني، ومن الضغط الاجتماعي الموازي له. والتنظيمات السياسية لم تفعل سوى القليل من أجل ضم مناضلين جدد إلى صفوفها: فأحزاب اليسار في تراجع منذ عدة سنوات، وحماس التي كانت معرضة للقمع، لم تكن قادرة على ضم عناصر جديدة إليها، أما ما يتعلق بحركة فتح، فالسلطة الفلسطينية، منعتها من أن تعمل كقوة سياسية مستقلة.

إن إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني قد قلب المعتقدات وغير المرتكزات والحرب على الاحتلال صارت تحدد الهوية السياسية للأشخاص. وبضع سنوات من السلم الهش لم تساهم في خلق هوية سمتها الانتماء، لدى الجيل الجديد: فخيارات السلطة الفلسطينية ولدت انشقاقات ونزاعات مؤلمة داخل المجتمع: فقد اهتز المجتمع الفلسطيني كله من انعدام الإجماع الذي بدا طاغيًا في أثناء الانتفاضة الأولى، وقد أثر ذلك على نحو أكبر في جيل الشباب، ثم إن انطلاق انتفاضة ثانية ضد إسرائيل، لم تؤدِ إلى توضيح السياق السياسي. الشباب الفلسطينيون يعبرون عن رفضهم الانقسامات التي يعدونها ضارة ذلك أنهم شبان تجاوزا مباشرة سن المراهقة، ولذلك فهم يميلون إلى عد المعارك السياسية معارك عقيمة وينتقدون رجال السياسة لعجزهم عن التوصل إلى إجماع فيما

بينهم. وموقف السلطة الفلسطينية غير الواضح من الناشطين أدى إلى خلط الأوراق على الأرض، من ثم كشف المراهقون عجز السلطة الفلسطينية عن حماية شعبها، بل شككوا في رغبتها في الدفاع عن قضيتها الوطنية. يقول يوسف شارحًا: «ماذا تستطيع أجهزتنا الأمنية أن تفعل عندما يصادر الإسرائيليون أراضينا؟، أيكتبون تقريرًا؟، أيدفعون تعويضًا ماليًا؟؛ وعندما يقطعون أشجارنا من أجل توسيع مستوطناتهم؟! أظن أن السلطة ستضعف أكثر فأكثر وربما سينقلب الناس عليها، إنهم يقصفوننا بالقنابل ويطلقون علينا النيران ونحن في مدننا، في المنطقة (ا).

تقول طالبة في بلاطة عن أعضاء الحكومة الفلسطينية: «أظن أن بعضهم يعمل مع الجيش الإسرائيلي وبعضهم الآخر وطنيون مثل أبناء شعبنا».

لأبناء هذا الجيل، طلابًا كانوا، أم موظفين صغارًا، متطلبات سياسية ويتمنون بروز زعماء قادرين على الترفع عن الانشقاقات الحزبية وعلى التخطيط لاستراتيجية حقيقية. يشرح يوسف الأمر قائلاً إنه يأمل: «في أن تتمكن شخصيات سياسية من إعادة خلق الوحدة الوطنية وتنظيم تدريبات عسكرية وندوات سياسية لكي نعرف كيف نتصرف»، لأن حرب الحجارة، «لا جدوى منها». ويظن أكثر الناس أنه لا قوة سياسية اليوم قادرة على ممارسة هذا الدور. والشبيبة، وهي (مرآة مكبرة) للمجتمع[6] تائهة بسبب الهزيمة الوطنية الفلسطينية وبسبب ضياع حكامها أيضًا. إن الصورة المثالية عن الماضي المجيد الذي يعد زمن الوحدة والتضامن تزيد خيبة الأمل.

والشبان ذوو الأعمار التي تتراوح بين (15 و20) عامًا، ينتقدون النظام الحزبي، ويعلنون على الملأ شعورهم القومي المتطرف، ويتبنون خطابًا حادًا جدًا ضد الدولة العبرية. قسم كبير منهم يرى أن إسرائيل يجب أن تختفي من الوجود، ويطالب أحفاد اللاجئين بحقهم في العودة إلى قراهم الأصلية. ويترافق هذا الموقف السياسي المتصلب كثيرًا مع رؤية سلبية جدًا للمواطنين الإسرائيليين الذين يوصفون بأنهم ماديون، ومتوحشون وعنصريون. وعندما أحرجنا يوسف لكي يشرح بدقة موقفه قال: «أنا مقتنع بأن هناك يهودًا جيدين، ولكني لم أقابل

شخصـيًا مثل هؤلاء الأشخاص قط. على كل حال، الإسلام يحمي المسيحيين والـيهود». أي فرصة كانت ستسمح ليوسف بأن يلحظ إنسانية الإسرائيليين؟. جل ما يذكره من الانتفاضة الأولى هو خوفه من الجنود الإسرائيليين الذين كانوا يفتشـون المنازل ويعذبون الشباب. يذكر أنه كان يُحرم من لعب كرة القدم في أوقات منع التجول وفي أثناء المظاهرات الشعبية، التي قامت في آذار عام (2000 م) يوسـف كان شاهدًا على ما فعله الرصاص الذي أطلقه الجيش الإسرائيلي على أحد أصدقائه: «كنت قريبًا جدًا منه، ووقع علي، لطخني بدمه وانتثر دماغه على الأرض».

يقـف جيل الكبار مندهشين أحيانًا حيال تطرف أخوتهم الصغار، في حين وجود عوامل عديدة تساهم في تغذية ظاهرة التطرف هذه. التفسير الأول مرتبط بانخفاض سن هؤلاء المتطرفين، وهو يرتبط مباشرة بضعف التجربة: فبين الخامسة عشرة والعشرين يعيش المراهق الالتزام السياسي على نحو كامل، والمثل العليا هي التي تحدد التطلعات والخطاب. ثم إن غياب التجربة وانغلاق الإنسان على نفسه في مساحة اجتماعية ضيقة تساهم في إبقاء الشباب بعيدًا أي براغماتية. وبالمقابل، وهـنا تكمـن المفارقة، فإن المواجهة المباشرة مع إسرائيل تعيد الإنسان إلى واقع مفـاده أن هـناك دولة يهودية مجاورة سيكون عليه أن يتعامل معها في يوم من الأيـام. ويضاف إلى هذا كله جو العنف الشديد الذي يعيشه الجيل الجديد. إن القمـع الإسـرائيلي، الذي يتمثل بالقصف أو بالإذلال، بإطلاق الرصاص على مـتظاهرين عزل، أو مزودين بأسلحة خفيفة، كل هذه أمور لا تساهم في خلق الاعتدال. إن تجربة الموت قريبة جدًا من أكثر هؤلاء المراهقين. وأخيرا يبدو تأثير العقـيدة الإسـلامية واضحًا حتى لدى أبناء العائلات المساندة لفتح. إنها تتجه بمطلـبها إلى اسـترجاع كل الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث سيسمح لليهود بالعـيش أقلـية دينية ضمن دولة إسلامية. وهي تدفع بالخيال لكي يتركز حول صورة (الشهيد). إن الرغبة في خلق الإجماع الذي ساد خلال الانتفاضة الأولى، يمكن أن تلتقي مع القراءة الإسلامية للنزاع. ويظهر تداخل هذين البعدين بوضوح عندما يواجه المراهقون الدبابات الإسرائيلية حاملين أحجارًا في أيديهم ومخاطرين

بحياتهم، من دون أن يتمكنوا من تعريض حياة أعدائهم للخطر. إن المظهر البطولي لهذا الفعل يرتبط باستعادة أسطورة الانتفاضة، بينما الموت المرتجى يسمح بالوصول إلى الشهادة. ويؤدي الغضب المرتبط بالإحساس بالعجز إلى هذا الفعل غير المجدي؛ فإلقاء الحجارة على جنود يعتمرون الخوذات ويرتدون السترالواقية من الرصاص ومدججين بالأسلحة الآلية يهدد حياة رماة الحجارة فقط. خلال تلك المواجهات غير المتكافئة[7] قتل عدة مئات من الأطفال والمراهقين الفلسطينيين. إن صعوبة التخطيط لمشاريع مستقبلية شخصية من أجل الانطلاق نحو مستقبل يبدو مسدودًا في كل الاتجاهات تفسر هذا الانجذاب للموت.

في بلاطة، عندما سئل عدد من الإخوة الصغار عما يتمنون تحقيقه في حياتهم، أعلن عدد منهم أنه يريد أن يصبح (شهيدًا)، هكذا بكل بساطة ومن دون أن يحدد إذا كان فعل الشهادة هذا سيصيب العدو بأي ضرر. هذا الموقف يعكس قلق جيل كامل، ومن خلاله قلق مجتمع كامل عاجز عن ابتكار وسائل جديدة لمحاربة إسرائيل.

أصيب منصور في رجله خلال مظاهرة في نابلس: «أنا أشارك في كل مناسبة، على الأقل بإلقاء الحجارة. على كل حال يستطيع الإسرائيليون قتلي حتى عندما أمشي في الطريق». يأمل منصور أن يصبح شهيدًا ذات يوم. المراهنة على مستقبل آخر؟. إنه يرفض ذلك: «لا أعرف كيف يمكنني أن أفكر في مستقبلي إذا لم تتحرر فلسطين، وأظن أن هذا لن يحصل أبدًا». بعد جهد كبير في التخيل يعترف منصور برغباته المتعددة: «إذا تحققت الدولة الفلسطينية فعلاً، فأنا أرغب في الالتحاق بالجيش، وأرغب بمتابعة دراستي إما في مجال المعلوماتية وإما في الكيمياء مثل يحيى عياش[8]. أرغب في أن أعيش في كفر قاسم، قرية أهلي. بيتنا ما زال هناك، إذا كان هذا الأمر مستحيلاً فسأبقى في بلاطة. أرغب بالسفر، أن أشاهد برج إيفل في باريس، ولكني أريد أن أعيش في بلدي. يجب أن تصبح فلسطين دولة إسلامية وتضمن العدالة. وفي النهاية، دولة ديمقراطية كإسرائيل».

الموت أو الدراسة، الموت أو العيش على أرض الأجداد. في مواجهة ضغوط الاحتلال التي تخنق التطلعات الاجتماعية والاقتصادية والشخصية، يتأرجح

الشباب بين استحالة الحياة، والحلم بوضع حد لنفي أبناء وطنهم: يخيل إليهم أنه يجب عليهم أن يضاعفوا الهجمات الانتحارية من أجل تحرير فلسطين، ويجري اختيار الانتحاريين الذين يفجرون أنفسهم في قلب المدن الإسرائيلية ضمن شريحة تتراوح أعمارها بين (18 و24) سنة.

إن العمليات الانتحارية التي تضرب المدنيين الإسرائيليين على نحو عشوائي تثير سخط واستغراب الغربيين، وبعض المثقفين يدينون هذا العمل المثير للرعب، وهم يعدونه وسيلة نضال سياسي غير مشروعة نهائيًا. ويذهب الرأي العام العالمي إلى أبعد من الإدانة الأخلاقية فقط، حيث يعبر عن دهشته حيال الخيار اللاعقلاني الذي يدفع بشبان صغار إلى التحول إلى قنابل بشرية. ويميل بعضهم إلى الظن بأن الانتحاريين هم ضحايا زعماء سياسيين صلفين ومتلاعبين يستخدمون أساليب مخيفة لخلق آلة قتل. وبعضهم الآخر يظن أن العمليات الانتحارية هي الملاذ الأخير لفلسطينيين يائسين فقراء لا يمتلكون أفقًا مستقبليًا. هذه المقاربات ساذجة لا تأخذ في الحسبان الآليات السياسية والاجتماعية والنفسية التي تشكل خلفية هذه العمليات، ولا تأخذ في الحسبان مدى اتساع الظاهرة التي تتكرر برضى أبطال اللعبة الجدد. إن تفسير العمليات الانتحارية لا يعني أبدًا تسويغها؛ إنما يعني فقط توضيح المنطق الكامن وراء الانحراف وراء العنف المطلق.

يدعي المسؤولين عن عمليات العنف بأنهم من خلال فعلهم هذا، يخففون، بل يقلبون ميزان القوى، المختل بنيويًا، بين الجيش الإسرائيلي والمقاتلين الفلسطينيين، وهم يحاولون التغلب على عجز هؤلاء المقاتلين عن اللجوء إلى عنف مشروع، ويوجهونهم نحو أسلوب نضال أصولي الطابع. إن تنظيم عملية انتحارية لا يتطلب إلا القليل من الإمكانيات، المادية والبشرية. العملية الانتحارية تتطلب مهارة وبعض الخيال من أجل الالتفاف على رقابة العسكريين ورجال الشرطة الإسرائيليين، وتتطلب أيضًا تحضيرات دقيقة لا تحتاج، على نحو عام، إلا إلى عدد قليل من الأشخاص. ونجاح العملية يتعلق على نحو خاص بمدى إصرار الانتحاري وبمهارته التقنية والنفسية التي تسمح له بأن يسيطر على مجمل مسار مرحلة التنفيذ: الحصول على المتفجرات، العبور غير النظامي للخط الأخضر، استخدام

لباس معين والقيام بتصرفات معينة تسمح له بتخطي حذر الإسرائيليين، واختيار اللحظة والهدف المناسبين قبل الضغط على المفجر. إن اختيار أسلوب الإرهاب يوفر للمقاتلين الفلسطينيين نتائج لا يمكنهم الحصول عليها من خلال الأسلوب التقليدي لحرب العصابات: وهي إصابة العدو بخسائر بشرية ذات دلالة وأثر نفسي عميق. إن هذه العمليات تهدف أساسًا إلى زعزعة استقرار الآخر.

إن الخطاب البلاغي الإسلامي يفسر مدى هشاشة المجتمع الإسرائيلي كون أعضائه يخافون الموت. وحجتهم تقوم على البرهنة على أن الجنود الإسرائيليين المزودين بأحدث الأسلحة لا يمكن أن يجابهوا الفلسطينيين عندما يحصلون على أسلحة مماثلة لتلك التي يستخدمها الإسرائيليون. إن أعضاء حركة الجهاد، يظنون أنهم كشفوا نقطة ضعف الإسرائيليين، وهي تمسكهم بالحياة، لذلك فقد قرروا تجاوز ضعفهم المادي المتعلق بالسلاح. فهم يرون أن استعدادهم للتضحية بأنفسهم يعطيهم التفوق المعنوي على مواطني الدولة العبرية. إن التضحية بالنفس في المعركة ضد الإسرائيليين هي خيار قدَري اتخذه المناضلون الفلسطينيون (سواء كانوا إسلاميين أم لا). إن هذا الموقف يقوم على تجاوز علاقة الدونية التي تميز وضعهم، وعلى تقدير براغماتي للخطر الذي يُعّرضون له: وفوق ذلك، العودة إلى منظور تقليدي للمجتمع يغلب مصالح الجماعة على مصالح الفرد ويسمح بتسويغ هذا الموقف. إن مخططي ومنفذي العمليات الانتحارية ينظرون إلى الإسرائيليين على أنهم يشكلون مجتمعًا قائمًا على إرضاء الرغبات والمتع، مجتمعًا ماديًا، ابتعد عن القيم الأخلاقية والدينية. وانطلاقًا من هذه المبدأ يسعى الناشطون الأصوليون لزرع الرعب في قلوب الإسرائيليين بنشر الموت. إنهم يأملون أن يرغم الخوف حكام الدولة على أن يرضخوا أو/و أن يغادر جزء من السكان الأرض. إرهاب الإسرائيليين من خلال استغلال ضعفهم، تلك هي حساباتهم.

إن روح الانتقام، والرغبة في الرد على الموت بالموت هما أيضًا جزء من دوافع أصحاب العمليات الانتحارية. إن أغلب العمليات تقدم على أنها رد على خسارة أرواح مدنيين فلسطينيين خلال عمليات الجيش الإسرائيلي في الأراضي

االفلسطينية أو رد فعل على تصفية مسؤولين سياسيين أو عسكريين. وعلى نحو مـــواز يقوم الجيش الإسرائيلي بالرد من خلال عمليات انتقامية تهدف إلى إزالة "أوكار الإرهاب".

إن اللجوء إلى العنف الإرهابي يظهر، من جهة، تقلص هامش أساليب النضال الممكنة ضد الاحتلال الإسرائيلي، ومن جهة أخرى، عجز المجتمع الفلسطيني عن بلورة طرق جديدة للنضال. إن استحالة العمل الفعال، والإحساس بعدم الفائدة، هما أمران كثيرًا ما يعبر عنهما الشباب ومجمل الفلسطينيين. ومع أن مبدأ النضال ضـــد الدولة العبرية هو المبدأ الذي يدافع عنه المجتمع الفلسطيني برمته، إلا أنه بدأ يطرح أيضًا شكوكه في فعالية الوسائل التي يستخدمها الشباب. والمفارقة تكمن في أن الشعور العميق بالعجز التام في مواجهة إسرائيل، يدفع ببعضهم إلى الانحياز إلى العـــنف كلـــيًا. فعلى الصعيد الشخصي، يواجه الشبان عجزهم في أن يروا لأنفســـهم مستقبلاً، وفي بناء حياتهم. تنتابهم الشكوك حيال مستقبل تعليمي أو مهـــني، ويصطدمون بصعاب مالية وبصعاب أخرى لا يمكن تفاديها، مثل تقييد حركتهم داخل الأراضي الفلسطينية أو باتجاه الخارج. إن الصعاب التي يواجهونها في تحقـــيق ذواتهم تكبح في الوقت ذاته إمكانية المراهنة على تحقيق حياة عاطفية، زوجية وعائلية. إن القمع الإسرائيلي لا يؤثر فقط في الحياة اليومية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة وإنما أيضًا يؤطر، على نحو عميق، الذهن. إن الشباب يعبرون، عـــلى نحو مستمر، عن إحساسهم بأن حرية الاختيار قد سلبت منهم. إن اختيار الشـــاب لموتـــه، الذي يهدف في الوقت ذاته إلى توجيه ضربة قاضية إلى مجتمع العـــدو، يســـمح له بإعادة السيطرة على حياته وبتوجيه ضربة مدمرة للعدو. إنه يحرر نفسه من عجزه ومن عجز مجتمعه ظانًا أنه بهذا الفعل يبني قدره ويتحول إلى (الـــبطل الشـــهيد). إن تـــأثير العملية الانتحارية في المستوى البشري والنفسي، والمكانـــة الـــتي يتخـــيل أنـــه سيحصل عليها بعد موته، هي الآثار التي يتركها الانتحاري وراءه.

أما لإسلاميي حماس والجهاد الإسلامي فإن العمليات الانتحارية تأخذ بعدًا دينـــيًا: هناك قناعة تكمن وراء العمليات الانتحارية مفادها أنهم يؤدون واجبًا

وبأنهم سيحصلون على حياة سعيدة بعد الموت. وفي هذه الحالات يكون التكوين العقدي والدخول في شبكة مقاومة حاسمًا. ويصر مسؤولو الحركات الإسلامية على أن يكون للمرشحين مسيرة دينية. فالانتحاري لا يتلقى الأوامر لكي ينفذ العملية إلا عندما يقتنع مسؤولوه بأنه يملك ما يكفي من الإيمان الراسخ والالتزام الأخلاقي لكي ينفذ مهمته بنجاح. إن البلاغ التي يوقعه منفذ عملية تابع لحماس يشهد على رغبته في التشبث بالمسيرة الدينية:

> **إن لقاء الله أفضل وأغلى من هذه الحياة. أقسم بالله بأن الجنة في الآخرة وهي أكبر من السماوات والأرض، لأن الحياة اليوم ما هي إلا تسلية ولهو وبحث عن المال. إن عملية جهاد ينفذها مناضل قلبه ممتلئ بالإيمان وحب الوطن تخيف المغرورين وتزعزع توازنهم[9].**

أطلق الإسلاميون الفلسطينيون الدعوة للجهاد فور توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل عام (1993 م)، وأدانوا خيانة الذين أداروا المباحثات. بعد ذلك ادعت حركة حماس، نتيجة لعجز السلطة الفلسطينية عن حماية مواطنيها من عمليات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وعن تنفيذ المخطط الوطني، بأنها هي التي تجسد الواجب الإسلامي والإخلاص للوطن. ومع انطلاق انتفاضة الأقصى عاد الإسلاميون من جديد لتنفيذ عمليات انتحارية.

بداية عام (2002 م) حصل تبدل إذ بدأت كتائب شهداء الأقصى، وهي مجموعة مسلحة تابعة لحركة فتح شكلت خلال الانتفاضة الجديدة، في التحول إلى أساليب الإسلاميين وتنفيذ عمليات انتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين. بذلك تخلوا عن خطاب رؤسائهم الذين أعلنوا حدود المعركة التي سيخوضونها. فقيادة فتح كانت قد حددت الأهداف المشروعة المستهدفة حصرًا بالعسكريين والمستوطنين في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. وتحت ضغط القمع الإسرائيلي الشديد، اتجهت قواعد فتح نحو الأصولية وتحررت من تعليمات قادتها. وتضاعف عدد العمليات ينتج من تطور في العرض والطلب على مستوى التعبئة الوطنية. ويأتي الجديد أيضًا من أن الجناح العسكري لفتح بدأ يجند الفتيات الشابات. ولكن ميزان القوى ازداد اختلالاً بين أطراف الصراع نتيجة الأساليب والوسائل التي استخدمها الجيش الإسرائيلي في عملياته التي أصبحت

أكثر عنفًا. إن استخدام العنف في أقصى درجاته يهدف إلى إجبار العدو على التخلي عن استخدام قوته.

وبالمقابل نلاحظ تناميًا في استعداد الشباب الفلسطينيين المنحدرين من جيل الإخوة الصغار (والأخوات الصغيرات) للتحول إلى قنابل بشرية. وعلى خلاف أخوتهم الأكبر منهم، فإنهم يملكون القليل من الثقافة السياسية ويعبرون عن حذرهم من الهيكليات الحزبية القائمة. إن تحول الشاب إلى انتحاري يؤدي إلى نسف الوساطة السياسية، وإلى الهروب من الهزيمة الجماعية وإلى تنفيذ فردي لعملية عسكرية موجهة ضد العدو.

التحول الذي طرأ على المجتمع الفلسطيني يبدو كأنه نتج من ضغط المتطرفين الشباب، أكثر من كونه خيارًا تكتيكيًا. ومع أن هؤلاء الانتحاريين الجدد هم في الواقع أقل ارتباطًا بالمراجع الدينية، إلا أنه من الواضح أن المجتمع الفلسطيني أصبح إسلامي الطابع أكثر من السابق. إن حماس لم تنتصر سياسيًا في سنوات الحكم الذاتي الفلسطيني، إلا أنها طبعت المجتمع بطابعها العقدي عندما صورت الشهيد نموذجًا للمناضل. واستطاع قاذفو الحجارة، في الأشهر الأولى من انتفاضة الأقصى، أن يجسدوا هذا الدور بالسقوط صريعي رصاص الجنود الإسرائيليين. وكلما ازدادت دورة العنف والقمع، ظهرت الرغبة في تحويل (الشهيد الضحية) إلى (الشهيد البطل).

5/5 يوم جمعة عادي في رام الله

تشكل مظاهرات يوم الجمعة تقليدًا في مدينة رام الله. فبعد صلاة الجمعة يتجمع مئات من الأشخاص، في الساحة المركزية وسط المدينة، حاملين أعلامًا فلسطينية ولافتات كتب عليها شعارات سياسية، ثم يتوجه الجمع إلى بيتيل، وهو معسكر إسرائيلي يبعد بعضة كيلومترات عن مدينة البيرة، توأم مدينة رام الله. يومها، وقفت الجموع المحتشدة على بعد أمتار من السيارات العسكرية الإسرائيلية، وبدأ الشباب بإلقاء الحجارة عليها وقام الجنود بالرد عليهم، فتفرق المتظاهرون، ثم فجأة تدهور الوضع.

صحفية كندية كانت حاضرة لتغطية الحدث تصف ما جرى: كانت الجموع تـتراكض لتـتوارى بعيدًا، أما هي (أي الصحفية) فقد بقيت واقفة في مكانها، محتمية، تقريبًا، خلف عمود كهرباء. ولم تكن تشعر بالخطر لأنها كانت تحمل آلة تصوير وتلبس سترة خاصة بالصحفيين. وكانت على مرمى نظر الجنود القريبين منها، كان يمكنهم رؤيتها بالعين المجردة بوضوح، فالمكان كان خاليًا تمامًا، كاتيا (الصـحفية الكندية) كانت تراقب ما يجري. فجأة، وإذ أحد الجنود الإسرائيليين المتطوعين يوجه سلاحه إليها، أخذت تركض هاربة، لكنه أطلق النار وأصابها في رجـلها. أسرع شابان فلسطينيان لنجدتها. كانا وحيدين وفي مرمى نار الجنود، ولم يكن هناك حجارة ولا إطلاق نار فلسطيني. وصلت سيارة الإسعاف ولكن الجـندي الـذي لم يشـفِ غليله أطلق النار مرة أخرى وأصاب هذه المرة أحد الشـابين المسعفين في رأسه. مات الشاب الفلسطيني بعد ساعات في المستشفى حيث كانت تعالج هذه الصحفية الشابة[10].

كـان الشـباب ينتظرون عند التقاطع على بعد أمتار من المركز العسكري الإسـرائيلي. لم يكـن هناك أي مدني فلسطيني ضمن المسافة التي تفصلهم عن الجـيش الإسرائيلي. تمركز قسم من هؤلاء الشباب في شارع يتقاطع مع الشارع الـذي مرت به المظاهرة، اختبؤوا خلف بيت مهجور على مرتفع فوق الشاطئ، وكانـت بعض العائلات الفلسطينية قد هجرت بيوتها في تلك المنطقة خوفًا من الـنيران الإسرائيلية. كان الشباب، الحاملين هواتف جوالة والمسلحين ببندقية (إم 16) قـد توجهوا إلى ساحة المعركة بالسيارات، تمركزوا في نقطة مرتفعة بانتظار تعلـيمات مسـؤولهم حسين الشيخ، وهو نائب عن حركة فتح في الأربعين من عمـره. ويعلـن حسين الشيخ أنه إذا قَبل الإسرائيليون بلعبة السلام فهو مستعد لإرسـال ابـنه إلى الخط الأخضر ليوفر سلامتهم. ولكن الظرف الآن لا يسمح بذلـك، فالاستفزازات الإسرائيلية تقتضي باستمرار الانتفاضة. لقد ألف مجموعة تضـم عشرين شابًا يكنون له الولاء التام. جميعهم كانوا يعملون ضمن الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ثم استنكفوا عن العمل ضمن أجهزة السلطة ونذروا أنفسهم للنضـال ضـد الإسـرائيليين. تسـلل الشباب وأطلقوا الرصاص باتجاه الجنود

الإســـرائيليين المحصنين داخل مواقعهم من دون أن يصيبوا أيًا منهم بأذى. ولكن هـــذا لا يمـــنع الشباب التابعين للشيخ من أن يعملوا وكأنهم رعاة بقر في الأفلام الأمريكـــية، مظهرين شجاعتهم ورجولتهم، حتى أنهم لا يكلفون أنفسهم عناء ارتـــداء السترات الواقية التي بحوزتهم. كان ممثل فتح يتابع سير العمليات بوساطة هاتفـــه الجـــوال. ولكنه لم يلبث أن انفجر غاضبًا عندما اكتشف أن شبابه قد الـــتحقوا بمركز أخر تابع لمجموعة أخرى متمركزة في موقع منخفض خلف بناء يستخدم سطحه القناصة للرماية. إن عودة القتال لا تعني غياب المنافسة.

لقـــد كانت تشكيلة عرفات السياسية عرضة لانشقاقات جدية في رام الله. طالـــب كل من حسن الشيخ ومروان البرغوثي بمنصب مسؤول فتح في الضفة الغربـــية. كانا مرشحين متنافسين في الانتخابات التي جرت لرئاسة فتح، ولم يحسم الموقف لمصلحة أي منهما، لأن الجولة الأخيرة للانتخابات لم تجرِ، وتركا الســـاحة لمرشحين آخرين انتخبا من القاعدة. في تلك المرحلة الصعبة لم يكن ياسر عرفات يرغب باستكمال عملية انتخابات كانت ستفضي إلى حسم بين شخصين يتجاهل كل منهما الآخر بل وحتى يكرهه، مع وجود نقاط مشتركة كثيرة بينهما. في الواقع كانت إسرائيل قد أبعدت مروان البرغوتي، وهو البطل الذي ثبتته محطة الجزيرة وبعض وسائل الإعلام الأخرى، عن الأراضي (المحتلة) قبـــيل انـــدلاع الانتفاضة الأولى، لكنه مع ذلك ساهم في تنظيمها انطلاقًا من عمـــان. ثم انتخب في عام (1996 م) نائبا في المجلس التشريعي الفلسطيني على لائحة فتح. أما حسين الشيخ فهو أيضًا ينتمي إلى جيل قادة انتفاضة (1987 م) ومؤيـــد مـــتحمس لاتفاقيات أوسلو؛ قَبل بمبدأ السلام مقابل الأمن: أي قبل باستعادة الأراضي مقابل تعهد الفلسطينيين بضمان أمن المواطن الإسرائيلي. أيد سياســـة القمع التي مورست ضد الحركة الإسلامية وشارك في تشكيل جهاز الأمن الوقائي قبل أن يُستبعد عن منصبه في الإدارة.

ولكـــن هـــذه الخلافـــات في ساحة المعركة، لا تعني شيئًا لعناصر الجيش الإســـرائيلي الذين قاموا في آخر النهار بإطلاق ثلاث قنابل على كل الشباب المجتمعـــين في موقع واحد لوضع حد لهذه العملية العسكرية. ثلاثة انفجارات، ثلاثة جرحى بين الفلسطينيين.

في هـــذا الأثناء اختبأ كل من أمل وخليل مع ابنتيهما في زاوية غرفة محمية في الشقة. اهتزت النوافذ، بدت الابنة الكبرى، التي تبلغ الخامسة من عمرها، هادئة، أما الطفلة الصغيرة وهي في الثالثة من عمرها فبدأت بالصراخ وأمضت كل فترة مـــا بعد الظهر وهي تصرخ حتى بعد ما توقف إطلاق النار. حافظت أمل على هدوئهـــا بينما بدا خليل أكثر قلقًا. إن الزوجين الشابين المحاصرين في بناء على مرمى اطلاق النار غاضبان وحانقان على المواجهات التي تتكرر باستمرار. يقول خليل غاضبًا: «كل هذا لا يفيد، يومًا ما سيعودون إلى المباحثات». عند حلول اللـــيل يُفـــك أسر سكان البناء، تحاول العائلة أن تخفف عن نفسها فتخرج إلى الشـــارع في نزهة، وها هم على أحد مرتفعات رام الله؛ الأهل يدخنون السجائر بينما يخفف الأطفال من كبتهم باللعب على الأرجوحة.

مـــا من أحد يعرف كم ستدوم هذه الأحداث، لهذا السبب قرر أمل وخليل مغـــادرة البيت الذي كانا قد انتقلا إليه قبل عدة أشهر. بفضل بعض المدخرات وقرض، يسددونه على مدى عشرين عامًا، تمكن الزوجان من شراء شقة في بناء جديـــد فخم في البيرة. في تشرين الثاني عام (2001 م) كانت كل أمتعة الزوجين قـــد حُزمت ووضعت في علب كرتونية استعدادًا للانتقال إلى الشقة الجديدة، في أثـــناء ذلك كانت الدبابات الإسرائيلية قد أعادت احتلال بعض مناطق السلطة الفلسطينية ومن بينها المناطق المحيطة بمكتب ياسر عرفات وجزء من البيرة. والبناء الـــذي كان ينوي الزوجان أمل وخليل الإقامة فيه، والذي في البيرة كان لا يزال خالـــيًا، فاحتله جنود الاحتلال الإسرائيلي. احتل الجنود الشقق الفارغة وخربوا ونهـــبوا كل ما فيها؛ من تجهيزات المطابخ والحمامات ووسخوا الأرضية، فتأجل مشروع الانتقال إلى الشقة الجديدة.

في الوقـــت ذاته اقتحم الإسرائيليون مكاتب (المكتب الفلسطيني المركزي للإحصـــاء)[11] القريب من المنطقة وقاموا بتدمير محتوياته من أجهزة حاسوب وأقـــراص مضغوطة، أو صادروها. كان على أمل وخليل انتظار مغادرة الجيش الإســـرائيلي ليتمكنا من إعادة إصلاح الشقة، وقد حصلا على مساعدة مالية محـــدودة مـــن السلطة الفلسطينية، أما أجور باقي أعمال التصليح فدفعاها من

مالهم الخاص. عندما انتقلا إلى شقتهما كان البيت يطل على منظر رائع مكون من دبابات الجيش الإسرائيلي.

كان على أمل و خليل وابنتيهما أن يعودوا إلى منزلهم عند مغيب الشمس. ولأن المنطقة خطرة جدًا، لم يكن يمكنهم المخاطرة بالخروج بعد حلول الظلام. صار النوم صعبًا بل مستحيلًا: فالجيش الإسرائيلي، ولقمع العمليات الانتحارية الفلسطينية، كان في نهاية عام (2001 م) يقصف يوميًا رام الله وغزة. عندها صارت الليالي تمر من دون أن يعرفوا طعم النوم.

إن القلق والهموم المادية حاصرت الزوجين. أصبح القلق يوميًا: وضعت أمل ابنتها الصغرى في حضانة، التي كانت تضطر إلى الإغلاق أو إلغاء الدوام أحيانًا بسبب منع التجول الذي يفرضه الإسرائيليون، أو لأسباب أمنية، ما يضطر أمل إلى أخذ ابنتها معها إلى العمل. كانت الهموم المادية تتربص بهم: خليل يدير مطبعة مع شقيقه، بينما أسست أمل وكالة إعلانات تديرها منذ سنتين. لقد نجحت في تحقيق حلمها بأن تصبح امرأة أعمال جريئة ومبدعة. ولكن منذ أن أعاد الإسرائيليون احتلال جزء من المدينة، أعلن قسم من زبائنها إفلاسهم، وخفض القسم الآخر من ميزانياتهم المخصصة للإعلانات. صارت الوكالة التي تديرها أمل تعمل بمقدار لا يتجاوز (10%) فقط من طاقتها، فاضطرت إلى فصل أربعة من موظفيها السبعة. وهي ليست واثقة من أنها ستتمكن من دفع إيجار مكتبها في الشهر المقبل. ومن غير المتوقع أن يقبل مالك المكتب أن يؤجل الدفع فهو لم يتمكن من تأجير أكثر من عشرة مكاتب، في المجمع الحديث الذي بناه لهدف تأجيره لأفضل الشركات، ولديه الآن أكثر من ستين مكتبًا فارغًا.

أمل وخليل يعيشان في رام الله، ولكنهما في الأصل من مدينة نابلس: في فترة الأعياد يتوجهان إلى نابلس لزيارة الأهل. ولكنهما خلال العامين الأخيرين عدلا عن الذهاب إلى نابلس لأن السفر إلى مدينتهم، التي لا تبعد أكثر من خمسين كيلومترا عن رام الله، وبسبب الحواجز الإسرائيلية المنتشرة على طول الطريق، سيمتد ساعات طويلة. والسفر بسيارتهم الخاصة يحمل بعض الخطر، فقد يطلب الجنود الإسرائيليون من المسافرين ركن السيارات على طرف الطريق والخروج

منها، ويحتجزون مفاتيحها، وفي حال تمكنا من متابعة السفر بسيارتهم سيكون عليهما معرفة الطرق الجانبية الترابية والسير عليها لأن العديد من الطرق لم تعد صالحة للاستخدام نتيجة عمليات الجيش الإسرائيلي. وفي حال استقلا سيارة أجرة، فالأمر غير مطمئن أيضًا، ذلك لأنهما سيعرضان نفسيهما للتفتيش وللإذلال الذي يمارسه المجندون الإسرائيليون.

6/5] عملية (نزهة في الطبيعة)

يوم الخميس (28 شباط عام 2002 م) قام الجيش الإسرائيلي بالهجوم على مخيمين للاجئين في الضفة الغربية هما جنين وبلاطة. وأطلق على العملية تسمية (نزهة في الطبيعة)، اختير الاسم مصادفة بوساطة نظام الكومبيوتر، ووافق عليه المسؤولون العسكريون. بدأت إعادة احتلال المنطقة (ا) الموضوعة تحت السيطرة المدنية والعسكرية الفلسطينية منذ شهر أيار عام (2000 م)، باقتحام الجيش الإسرائيلي القرى شمالي قطاع غزة واستمرت العملية عدة ساعات. ومنذ ذلك الحين تكررت العمليات مرات ومرات، ولكن الهجوم على المخيمات شكل سابقة وتصعيدًا نوعيًا في القمع الإسرائيلي. كان الهدف من العمليات اعتقال ناشطين فلسطينيين ومصادرة أسلحة ومتفجرات. ولكي يثبت الجيش الإسرائيلي أنه ليس هناك مخبأ آمن للفلسطينيين يعجز الإسرائيليون عن الوصول إليه، وأن الجيش الإسرائيلي يستطيع أن يضرب حيثما يشاء قام الإسرائيليون بعملية القمع هذه كرد على عدة هجمات ضد أهداف عسكرية وضد مستوطنين في الأراضي الفلسطينية وضد مدنيين في إسرائيل. فمنذ بداية الانتفاضة عام (2002 م) ازدادت خبرة الشباب وامتلكت بعض مجموعاتهم تقنية حرب العصابات واستطاعت أن تكبد عدوها خسائر كبيرة. كانت انتفاضة الأقصى تمر بمفترق طرق.

الخميس، بعد الظهر، تجمعت الدبابات حول بلاطة المحاصرة. جرى تدمير مولدة الكهرباء التي تزود المخيم بالطاقة الكهربائية وغرق السكان في ظلام دامس. أمر الجنود السكان أن يغادروا منازلهم فرفض القسم الأكبر منهم وصمموا على عدم مغادرة منازلهم مع تلك التهديدات: فاللاجئون ما زالوا

يتذكرون معنى مغادرة منازلهم عام (1948 م) وهم لا يستطيعون ترك منازلهم المتواضعة مرة أخرى. بالمقابل، استطاع مقاتلو الانتفاضة الهرب والتمركز في أمكنة آمنة خارج المخيم.

في الساعة السادسة مساء دهمت وحدة من الجيش الإسرائيلي منزل إيمان، وكان شقيقها، وهو مسؤول سياسي في فتح، قد خرج ليتفقد أحوال الجرحى. كانت إيمان في البيت مع أمها العجوز وأولاد شقيقها الصغار وزوجته الحامل في الشهر السابع. طلب منهم الجنود تسليم رجال البيت مع سلاحهم. شرحت لهم إيمان بأنه لا أحد في المنزل غير النساء وليس لديهم أي قطعة سلاح، ودعتهم لتفتيش البيت، أعطتهم مفاتيح شقة شقيقها في الطابق العلوي. تجاهل الجنود كلامها وأمروها بالدخول هي ومن معها من أفراد العائلة غرفة من غرف البيت. رفضت إيمان تنفيذ أوامرهم فأوثقوا يديها وحبسوها مع الآخرين في غرفة نومها. وهناك في الغرفة الصغيرة التي لا تتجاوز مساحتها بضعة أمتار مربعة، أخذت والدة إيمان بترديد آيات قرآنية، وأغمي على زوجة شقيقها، وأما بنات شقيقها اللواتي يبلغن السادسة والثامنة من عمرهن فأخذن يصرخن تارة ويبكين تارة أخرى. شمس، أصغر الأبناء في الرابعة من عمره وقف مذعورًا وبقي صامتًا حتى اليوم التالي. ولم يسمح لهم الجنود بالخروج من الغرفة نهائيًا لأي سبب كان، خلال أربع وعشرين ساعة، لا للتزود بالطعام ولا لقضاء الحاجة. والدة إيمان مريضة بالسكري، ولكن لا مجال للتفاهم مع الجنود. وطوال الليل كان أحد هؤلاء الجنود يفتح باب الغرفة بانتظام، يوجه نور البطارية عليهم ليتأكد من أنهم لا يقومون بأي عمل مخالف. بعد ظهر يوم الجمعة، سمح الجنود لإيمان ومن معها بالخروج من الغرفة والتوجه إلى المطبخ والحمام، ولكن دقائق محدودة. قدمت إيمان لأولاد شقيقها خبزًا وزعترًا وزيتًا، لأن الطعام في الثلاجة كان قد تلف بسبب انقطاع التيار الكهربائي. تقدم أحد الأشخاص من إيمان وعرف عن نفسه بكونه طبيبًا عسكريًا وأنه يستطيع معالجة الأطفال إذا احتاج الأمر. أجابته إيمان بجفاف: «إن الأطفال بصحة جيدة. ولكن إذا كنت تريد الخير لهم فما عليكم سوى مغادرة المكان». نظر الرجل إليها بنظرة توحي بأن لا حول له ولا قوة، ثم

أشـــاح بنظره عنها. أخذ جندي آخر الصورة المعلقة فوق سرير إيمان. إنها صورة سامي بسلاحه التي التقطها قبل أن يستشهد بوقت قصير.

– من هذا الرجل؟
– كان خطيبي وجيشكم قتله.
– كان ارهابيًا إذًا. هذا يعني أنك تعاشرين الإرهابيين؟.
– لم يكن إرهابيًا بل مناضلاً. وقد استشهد.
– حسنا، هو مات ولكن سلاحه لم يمت. يفترض بك أن تعرفي أين سلاحه.
– لا أعرف شيئًا على الإطلاق. لم نكن نعيش في نفس البيت. ماذا تريدني أن أعرف!.

أخـــذ الجـــندي صورة سامي، مزقها وداسها بقدميه. انحنت إيمان ولملمت أجزاء صورة الرجل الذي تحب.

وبيـــنما كانـــت إيمـــان تطعم ابنة أخيها لمحت الصالة التي وسخها الجنود العشرون الموجودون في البيت بأعقاب سجائرهم، كما لمحت الفوضى في بقية غـــرف المـــنزل. عندما كانت تطعم شمس لاحظت أنه يشعر برعب كبير وأنه يـــبقي رأســـه منخفضًا خوفًا من أن تلتقي نظراته بنظرات أحد الجنود. قالت خطيبة (الشهيد) لابن شقيقها: «شمس، ارفع رأسك وانظر إلى الجنود. يجب ألا تخاف منهم، إنهم أناس مثلنا، انظر عندهم أرجل وأيدي وأعين وفم مثلنا. إنهم ليسوا وحوشًا».

أمـــرته قائلـــة: «انظر إليهم وتوقف عن الخوف». فرفع الصغير نظره ألقى نظرة سريعة وخجولة.

يـــوم الأحد قبيل الظهر انتهى الحصار. ترك الجنود وراءهم خرابًا كبيرًا في الشـــقتين. كـــان بـــاب شقة الدور العلوي، الذي حاولت إيمان أن تعطيهم مفاتيحها، مخلوعًا. جهاز التلفاز والمسجلة محطمان، الفراش ممزق بالسكاكين، الخزائن فارغة، الكتب المدرسية وجوازات السفر الفلسطينية ممزقة.

أسفرت العملية الإسرائيلية ضد مخيمي اللاجئين في بلاطة وجنين عن موت واحـــد وعشـــرين شخصًـــا: تسعة عشر فلسطينيًا، بينهم طفلة في الثامنة من عمرها، وجنديين إسرائيليين. وأسفرت عن جرح أكثر من مئتي فلسطيني، وقام

الجـيش بتكسير جدران المنازل هادمًا الحواجز التي تعيق مروره من بيت لآخر من دون التعرض لإطلاق النار. «كانوا يظنون أن المخيمات لا يمكن اختراقها، ولكن ظهر أن الأسد ما هو إلا أرنب» هذا ما صرح به قائد المنطقة الوسطى إسحاق إيتان[12]، ولكن مع الخسائر الكبيرة التي مُني بها الجيش الإسرائيلي يبدو أنــه لم يـستمكن من الوصول إلى أهدافه بالقبض على ناشطين فلسطينيين أو بمصادرة أسلحة. بالمقابل، تضاعفت عزيمة المناضلين الفلسطينيين والانتحاريين: فيوم السبت (2) آذار قتل انتحاري فلسطيني تسعة أشخاص في القدس الغربية. ويوم الأحد (3) آذار، أطلق فلسطيني النار من سلاح من مخلفات الحرب العالمية الثانية وقتل سبعة جنود إسرائيليين وثلاثة مستوطنين على حاجز شمال رام الله. ويــوم الأربعاء (4) آذار فجر فلسطيني نفسه في حافلة للركاب في العفولة، ثم قــتل آخر ثلاثة أشخاص في تل أبيب. وإطلاق الصواريخ من غزة باتجاه المدن الإسرائيلية يستمر، والرد الإسرائيلي لا يتأخر. وهكذا فإن العنف الذي يغذيه قانون الثأر يصبح غير قابل للقهر.

5/ 7] دوامة العنف

في نيسان عام (2002 م) قرر الجيش الإسرائيلي تنفيذ عملية استئصال مراكز الإرهــاب الفلســطيني فقاد عملية واسعة لم يسبق لها مثيل طالت عدة مدن فلسطينية وعلى نحو خاص مخيم اللاجئين في جنين والمدينة القديمة في نابلس.

مســؤولو الدولة الإسرائيلية يعدون مخيم اللاجئين في جنين الذي يقطنه نحو (15000) شــخص وكر الانتحاريين الفلسطينيين. الهجوم الذي واجهه المخيم كان شرسًا وقد أثار سخطًا كبيرًا لدى المجتمع الدولي، وزرع الشك في بعض دوائــر المجــتمع الإسرائيلي[13]. في (3) نيسان عام (2002 م) قامت الدبابات الإســرائيلية بمحاصرة المخيم، وأُعلن حظر التجول. ومع أن بعض الأشخاص تمكــنوا من الهرب إلى القرى المجاورة إلا أن أكثر سكان المخيم ظلوا مختبئين في بيوتهم. انهالت القنابل والصواريخ من الحوامات الإسرائيلية على المخيم، ولفتح طرق لآليات الجيش وتوفير مرور الوحدات الإسرائيلية أخذت الجرافات تدمر

قســـمًا من المساكن الملتصقة ببعضها. وتحولت مكاتب السلطة الفلسطينية إلى أهداف للقصف المنتظم وبدأت المعركة بين المقاتلين الفلسطينيين المتمركزين في الخـــنادق بأسلحتهم الخفيفة من جهة، وبعض المتفجرات والجنود الإسرائيليين، من جهة أخرى. ومع قلة عدد المقاتلين الفلسطينيين وقلة عتادهم استطاعوا أن ينصبوا كمينا للجنود الإسرائيليين وقتلوا ثلاثة عشر منهم. ولتجنب المزيد من الخســـائر، زاد الجـــيش الإسرائيلي قسوة عملياته ففجر عشرات المنازل أو قام بتمشيطها وأصبحت المنازل تُفتش بوحشية وباستمرار وعلى نحو منتظم: سكان المـــترل يُجمعـــون في غرفة واحدة بينما يقوم الجنود الإسرائيليون بتفتيش بقية الغـــرف، وتخريـــب ما في المترل من أثاث وكانت الجواهر والسجائر تسرق. وكـــانوا يحـــتجزون الرجال لتحويلهم إلى دروع بشرية تحمي وحدات الجيش الإســـرائيلي عـــند اقـــتحام المنازل. وبناء على الأوامر التي كانوا يتلقونها من قواعدهم على الأرض كان الجنود الإسرائيليون يطلقون النار على أي شخص يحـــاول تجاوز أوامر حظر التجول، والصواريخ تُطلق على أهداف تعد خطرة. هذه "الضربات الجراحية" لم تحاول تجنب وقوع ضحايا بين المدنيين. وبعد عدة أيام توقف المناضلون الفلسطينيون عن المقاومة.

كـــان عدد الضحايا الفلسطينيين يراوح حسب التقديرات بين (54 و200) ضـــحية. إن اختفاء الجثث أو الناجين تحت أنقاض المنازل المهدمة، يمنع إعطاء تقديـــرات دقيقة،بيـــنما قتل (23) جنديًا إسرائيليا وجرح (60) منهم في أثناء المعارك. وتحولت بعض أحياء مخيم جنين إلى أنقاض. بعد انتهاء الحصار في (17) نيسان كان هناك (4000) شخص من دون مأوى.

الحصار كان كاملاً، ولم يتمكن أي صحفي إسرائيلي أو أجنبي من التوجه إلى مواقع الأحداث طوال فترة العملية. ولم يسمح للمنظمات الإنسانية بدخول المخـــيم كما لم تتمكن من تقديم أي مساعدة للجرحى. ولقد أصدرت منظمة العفـــو الدولـــية[14] تقريرًا في تشرين الثاني عام (2002 م) أعلنت فيه أن هناك معطـــيات تدعـــو إلى الظن أن بعض ما قام به الجيش الإسرائيلي في جنين وفي نابلس يمكن عده جرائم حرب. وهي تعدد في تقريرها بعض الممارسات، مثل

عمليات القتل غير المشروعة، واستخدام الفلسطينيين دروعًا بشرية، ومنع وصول المساعدات الطبية والإنسانية، وهدم المنازل والأملاك.

في نابلس، جرى هدم جزء من المدينة القديمة. ولم يتردد الجيش الإسرائيلي ولم يحرجه هدم صرح تاريخي، يشكل إرثًا للمنطقة عندما أصيب جزء كبير من مسجد الخضراء، الذي يعد أحد أقدم المساجد في العالم. وكان الهدف من ذلك إزالة المخابئ التي كان يتمترس خلفها المقاتلون الفلسطينيون في محاولة للمقاومة. بين (29) آذار و(22) نيسان قتل أكثر من (80) فلسطينيًا بينهم سبع نساء وتسع أطفال، بينما نجا بسام وناجي مرة أخرى من الموت.

في جميع أنحاء الضفة الغربية، قام الجيش الإسرائيلي بعمليات اعتقال جماعية بين سكان المدن والمخيمات. وهناك (6000) شخص[15] من المدنيين أو من المناضلين معتقلون في مخيمات اعتقال أنشئت خصيصًا لهذه الغاية، وهم معرضون لتقلبات الجو والمعاملة السيئة والحرمان من الطعام. إن أحوال الاعتقال سيئة والجيش الإسرائيلي لا يملك الوسائل المادية الضرورية للإشراف على آلاف السجناء. جرى إطلاق سراح ثلثي المعتقلين بعد أيام أو بعد أسابيع. كان يطلق سراح بعضهم في وسط المدينة حيث كانوا يخضعون لتفتيش دوريات الشرطة الإسرائيلية من جديد التي كانت تعاقبهم لمخالفتهم أوامر حظر التجول.

في شهر حزيران عام (2002 م) نفذت عملية انتحارية جديدة في مدينة القدس. وفي رد قمعي عليها قام الجيش الإسرائيلي بإطلاق عملية (طريق الحسم) التي تمثلت في إعادة الاحتلال الدائم لكل مدن الضفة الغربية باستثناء أريحا. هذه العملية الكبيرة التي شملت منطقة أوسع تستخدم وسائل أقل عشوائية ولكن امتدادها على فترة طويلة سوف يؤدي إلى تدمير النسيج الاقتصادي والتنظيم السياسي للمجتمع الفلسطيني.

لقد وضعت نابلس، ومخيمات اللاجئين التي تحيط بها، في حالة حظر تجول مدة ثلاثة أشهر. لم يكن يُسمح لأي كان بالتوجه إلى عمله، أغلقت المدارس، وعلقت الحياة، وانحصرت داخل المنازل المكتظة بسكانها. وكل يومين أو ثلاثة أيام كان يسمح للناس بالخروج بضع ساعات للتزود بالمؤونة، و كان من

الصعب على التجار الحصول على البضائع، وإذا كان موظفو السلطة الفلسطينية قد استمروا في استلام رواتبهم فإن القطاع الخاص بدأ بعمليات تسريح واسعة للعاملين فيه. وبدأت آخر مدخرات لكثير من العائلات تنفد، وكان الحصول على عناية طبية غير مضمون وصعبًا جدًا. وصارت خدمة الإسعاف خدمة نظرية لا أكثر إذ إن سيارات الإسعاف كانت عرضة لعمليات تفتيش تدوم ساعات طويلة.

تحولت الضفة الغربية إلى (300) جيب صغير محاصر ومعزول عن الآخر. ومنعت السيارات الفلسطينية من استخدام أكثر الطرقات. ومن أجل مزيد من الأمن قام الجيش الإسرائيلي بتخريب عدد من هذه الطرقات وجعلها غير قابلة للاستخدام، وذلك بحفر الخنادق فيها. وكانت بعض سيارات الأجرة لا تزال تحاول التجول بين المناطق، وكان سائقو سيارات الأجرة يستخدمون طرقًا ترابية ويقومون بالتفافات عبر طرق جانبية معرضين أنفسهم مع ذلك لتفتيش الجيش الإسرائيلي. وعاد من جديد استخدام الحمير والبغال. وعلى عكس أصحاب السيارات فإن أصحاب الدواب لا يخافون من احتجاز ممتلكاتهم. وبدأت القرى المحاذية والتي تعتمد على التجمعات السكنية المجاورة للتزود بحاجاتها تمر بمراحل صعبة جدًا. فقد حرمت قرية بيت فوريك، وهي قرية صغيرة تبعد عدة كيلومترات عن نابلس، من الماء عدة مرات وعدة أسابيع. ودفع الناس الذين يعيشون من منتجات أرضهم ثمن السياسة الإسرائيلية. لقد جرى اقتلاع عدة مئات من الأشجار وبخاصة أشجار الزيتون. وعندما كان يرفع حظر التجول ويسمح للفلاحين بالتوجه إلى حقولهم، كان هؤلاء عرضة لهجمات المستوطنين الذين يقطنون المناطق المجاورة. كان أثر رمي الحجارة وإطلاق الرصاص الحي كبيرًا فقد ضاع موسم قطاف الزيتون في الضفة الغربية عام (2002 م).

خلال عملية (طريق الحسم) اعتقل الجيش الإسرائيلي بسامًا ووضعه في أحد سجونه في إسرائيل. ناجي هو الوحيد من المجموعة الباقي في بلاطة. إنه يختبئ، وعندما رفع حظر التجول في بداية شهر تشرين الأول لم يسمح لنفسه بالخروج إلى الهواء الطلق إلا للانتقال إلى مخبأ أكثر أمنًا. وخوفًا من التنصت على مكالماته

الهاتفية، فهـــو يستخدم أجهزة خليوي متعددة، عندما يعطي أوامره إلى خلايا شهداء الأقصى. بعد سنة من موت صديقه سامي، حاول إقناع خطيبته السابقة بالزواج من بسام، آخر العازبين في المجموعة. ومع إلحاحه والمسوغات التي قدمها لها، رفضت إيمان الارتباط ببسام.

إن الاحـــتلال والقمع الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة لم يمـــنع من أن يواجه المجتمع الإسرائيلي هو الآخر تصاعد العنف. فمع الحصار، وحظـــر الـــتجول، والاعتقالات والاغتيالات المركزة، كانت هناك عمليات انـــتحارية جديـــدة. ويمكـــن طـــرح أسئلة عن جدوى وأسس الاستراتيجية الإسرائيلية. ففي (17 تموز عام 2002 م) قام انتحاري بتفجير نفسه في تل أبيب. بعد أسبوع قام رجل وهو رب عائلة، بوضع قنبلة في مقصف الجامعة العبرية في القدس. في (4) آب وفي (18) أيلول، كانت إسرائيل عرضة لهجمات انتحارية جديدة. في (11) تشرين الثاني، من العام نفسه صُدم الإسرائيليون عندما نُفذت عملية ضد كيبوتز ميتزير وهي مستوطنة بُنيت على قطعة من المخيم. فقد قتل عضو من الجناح المسلح لفتح خمسة أشخاص من بينهم امرأة وطفلاها الاثنين. بعـــد عشـــرة أيـــام أدت عملية تبنتها حركة حماس في القدس إلى مقتل (11) شخصًا، وإلى إعادة احتلال بيت لحم.

كان شهر كانون الأول هادئًا تقريبًا. في ليلة العيد ألقى الجيش الإسرائيلي القبض على ناجي. بعد تحقيق استمر شهرًا كاملاً، أرسل إلى سجن في جنوب إســـرائيل. ومـــثل كـــل السجناء لم يسمح لناجي باستقبال الزوار قبل انتهاء محاكمته. وأظهر تقرير نشرته منظمة إسرائيلية للدفاع عن حقوق الإنسان نشر في كـــانون الـــثاني عام (2003 م)، أن إسرائيل تعتقل اعتقالاً إداريًا أكثر من (1000) فلسطيني.

إن عملـــيات العنف مستمرة في تنظيم إيقاع الحياة اليومية الإسرائيلية. ففي (5) كـــانون الـــثاني نفـــذت في تل أبيب عملية مزدوجة تبنتها عدة منظمات فلسطينية وقتلت (23) شخصًا قبل ثلاثة أسابيع من الانتخابات العامة الإسرائيلية. وفي (5) آذار فجر انتحاري فلسطيني نفسه في حافلة في حيفا، وتسبب في قتل (

15) شخصًا. وتتابع السلطات الإسرائيلية غاراتها وهجماتها على الأراضي الفلسطينية. وبعد شهرين من استلام الجنرال موشيه يعلون رئيس الأركان الإسرائيلي الجديد منصبه أعلن أن «التهديد [الفلسطيني] لا يظهر للعيان، إنه مثل السرطان. . فإذا أخطأنا في التشخيص وقال الناس إن هذا ليس بسرطان وإنما ألم في الرأس لا أكثر، فسيكون العلاج غير فعال. أنا أؤكد أن هذا سرطان . . وهناك علاجات عديدة للمظاهر السرطانية. بعضهم يقول إنه يجب بتر الأعضاء [المصابة]. في الوقت الحالي أنا أقوم بتطبيق العلاج الكيميائي»[16].

خاتمة

النسخة المعدلة

إن مساعي المجتمع الدولي لفرض وقف إطلاق نار بين المقاتلين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي أجهضت. وقد تزامنت هذه المساعي مع اندلاع الحرب على العراق في (10 آذار عام 2003 م). ثم جاء اقتراح السلام الذي طرحه الأمير السعودي عبد الله، والذي يفترض تطبيع العلاقات بإسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي التي احتلت عام (1967 م) جميعها. كل هذه المساعي تميعت وغرقت في منطق الحرب. إن الاقتراح السعودي لحل إقليمي أيدته الدول المشاركة في القمة العربية التي انعقدت في بيروت في شهر آذار عام (2002 م) بدا غير ممكن في ظل الواقع الدموي اليومي في الأراضي الفلسطينية وفي إسرائيل. في شهر آذار عام (2003 م) كان عدد القتلى قد وصل إلى (2,589) شخصًا بعد مضي عامين على بداية الانتفاضة في (28 أيلول 2000 م)؛ منهم (1،890) فلسطينيًا و(699) إسرائيليًا. عامان من المواجهات كانا أكثر دموية من السنوات السبع للانتفاضة الأولى[1].

تصاعد القمع الإسرائيلي على نحو كبير. حاول الجيش الإسرائيلي سحق التمرد واستخدم لذلك وسائل غير مسبوقة. وأدى تطويق الضفة الغربية وقطاع غزة، وإعادة احتلال جزء من الأراضي التابعة للحكم الذاتي إلى شل حركة الأفراد والبضائع الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية وباتجاه الخارج. إن الإقفال الممنهج يُنهك الاقتصاد الفلسطيني الهش، ويحد على نحو كبير قدرة الفلسطينيين على التوجه إلى المدارس والجامعات وإلى العمل وحتى على الحصول على العناية الطبية. ارتفع عدد العائلات التي افتقدت أي مورد دخل، وازدادت حالات سوء التغذية. وأظهر الجنود الإسرائيليون المتمركزون على الحواجز التي تفتت الضفة الغربية وقطاع إلى أجزاء، أو حتى خلال عمليات الدهم التي قاموا بها داخل الأراضي الفلسطينية، عنفًا في التعامل مع الفلسطينيين أو نية في إذلالهم. إن عمليات الهدم المتصاعدة للمنازل الفلسطينية في مخيمات اللاجئين التي قرب نقاط المواجهة أغرقت السكان في حالة من الضياع والبؤس. ولجأ الجيش الإسرائيلي إلى إجراءات مُكلفة على مستوى الحياة البشرية؛ لا توفر المدنيين: من إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين العُزل، وقصف أهداف "مركزة" في قلب التجمعات الفلسطينية، وتصفية نشطاء من فتح وحماس أو من منظمات أخرى، وغارات على المناطق التابعة للحكم الذاتي، وحصار سكان المدن والقرى والمخيمات. في الثاني من آذار عام (2000 م)، وبعد أسبوع دامٍ على نحو خاص، أعلن آرييل شارون أنه يجب على الفلسطينيين «تحمل ضربات قاسية جدًا . . لأنهم إذا لم يشعروا بأنهم هزموا، فلن تكون هناك عودة إلى المفاوضات»[2].

بتكثيف الضربات حاولت السلطات الإسرائيلية إنهاك المجتمع الفلسطيني، وشل قدرته على التعبئة. ومن غير المؤكد أن هذه الإستراتيجية حققت أهدافها على المدى القريب على الأقل، أما على المدى البعيد، فيبدو أنها ستقود إلى طريق مسدود ما دامت تستخدمها بديلاً من أي مشروع سياسي. إن المسألة الفلسطينية لا يمكن أن تحسم من خلال حل أمني فقط.

في الوقت الحاضر، يؤدي القمع الإسرائيلي إلى تصاعد العنف وانتشاره. إن العمليات الانتحارية على أرض الدولة العبرية تتالى بإيقاع ثابت. وقد نجح

الشباب، في مرات عديدة، بالقيام بهجمات على الجنود والمستوطنين داخل الأراضي المحتلة. ويؤدي القمع الإسرائيلي أيضًا إلى تصعيد المواقف المتطرفة داخل المجتمع الفلسطيني. وعلى هذا المعنى يكون تبني الجناح العسكري لحركة فتح أسلوب العمليات الانتحارية الشائع في المنظمات الإسلامية ذا دلالة. وهو يشكل منعطفًا، أو تحولاً، في خط هذه المنظمة التي تبنت البراغماتية السياسية وأعطت الأولية لخيار المجتمع العلماني. وبغض النظر عن التغيير السياسي الحاصل داخل الحركة فإن هذا التطور يعكس صيرورة التشدد الحاصلة داخل المجتمع الفلسطيني.

في الحقيقة، لا يختلف رهان بعض الفلسطينيين عن رهان شارون: إن قتل أكبر عدد من الإسرائيليين هو الوسيلة الوحيدة لدفع إسرائيل للقبول بالتنازلات الضرورية. وحسابهم هو رفع مستوى التململ والسخط داخل المجتمع الإسرائيلي إلى أعلى من الثمن الأخلاقي والبشري الذي يدفعونه مقابل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. وبهذا الصدد، فإن ما فعله حزب الله في جنوب لبنان يُعد مدرَسة يُحتذى بها. وطريقة التفكير هذه ليست عبثيّة: إن حركة الجنود الاحتياطيين المعارِضة داخل الجيش الإسرائيلي الذين يرفضون الخدمة في الأراضي المحتلة، وحركة تعبئة الأمهات الإسرائيليات، تبيّن أن نسبةً متزايدةً من الإسرائيليين ليست مستعدّة لدفع ثمن الحرب. هذا، علمًا بأن استراتيجية الإرهاب الفلسطيني قد أدت إلى رفع مستوى تلاحم السكان الإسرائيليين بقادتهم. فإعادة انتخاب آرييل شارون لمنصب رئيس الوزراء في كانون الثاني عام (2003 م) ووضع الليكود واليمين الراديكالي القوي في الكنيست الإسرائيلية، وكذلك انهيار اليسار يبيّن أن أكثر الإسرائيليين يثقون ويدعمون الخيار الأمني لهذا الجنرال السابق. إن العنف الفلسطيني يغذّي خطاب الحرب الذي يعني ضمنًا حركة القمع التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي.

وهكذا، فإن العنف من وجهة نظر كل من الفريقين، لايزال يُعد اليوم استراتيجيّة مثمرة ومفيدة، على أساس أنها يجب أن تُجبِر الآخر على التخلّي.

ولكن العنف لن يترك أيًا من هذين المجتمَعَين من دون أذى. ففي إسرائيل كانت للشعور بالضيق وعدم الأمان نتائج عديدة. إن جزءًا من مواطنيّ الدولة

العبرية يغادرون البلاد، وهم كثيرًا ممثلو النخبة الاقتصادية والثقافية الذين يملكون رأس مال اقتصاديًا أو ثقافيًا يسمح لهم بالاستقرار في أوروبة أو في أمريكا من جديد. وقد أشار وزيرٌ في حكومة آرييل شارون إلى ارتفاع عدد أبناء أعضاء الطبقة السياسية الذين يغادرون إلى الخارج. وستؤدي هذه الهجرة إلى تغيير في المجتمع الإسرائيلي الذي يُفرغ من عناصره الليبرالية لمصلحة المكونات الدينية والقومية للبلد. وتحتد الانشقاقات. إن رفض ما يُقارب الخمسين ضابطًا وجندي احتياط، هؤلاء الذين يُسَمون الرافضون (ريفوزينيكس)، الاستمرار في الخدمة داخل الجيش الإسرائيلي لهو دليلٌ على الشعور بالضيقِ المتزايدِ الذي يُصيب جزءًا من السكان. والعريضةُ التي وُقِّعَت في شهر شباط (2002 م) تفضح الانحراف العسكري والأمني وتؤكد خيار الموقعين: عدم المشاركة في «قمع، وطرد، وتجويع، وإذلال شعب بحاله»، وعدم اقتراف «جرائم حرب». هذه المبادرة تكسر الإجماع التقليدي حول الجيش الإسرائيلي وحول العقيدة التقليدية ل(أمة مسلّحة). وهي تفتح الباب على موقف سياسي حقيقي يتلخّص بوضع حدٍّ للاحتلال. وفي حال انتشار هذا الموقف فمن المحتمل أن يصطدم بمقاومات شديدة من الأحزاب اليمينية الراديكالية التي تدعم خيار إسرائيل الكُبرى وخيار المستوطَنين المسلّحين الموزّعين على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. من ناحية أخرى، فإن الاضطرابات التي تتصاعد تؤثر سلبًا على نحو كبيرٍ في الاقتصاد الإسرائيلي. وأخيرًا إن إسرائيل تدفع ثمن عزلةٍ دولية وتدهور صورتها عند الرأي العام العالمي.

أما في الجانب الفلسطيني، فإن استمرار الصراع يؤثر سلبًا في تماسك المجتمع، ويُضعف النظام السياسي الذي يَخضعُ له هذا المجتمع ويتسبب أيضًا في تفجر الأراضي. إن الصدامات تهدّد التآزر الوطني لأن تعارض المَصالح بين الطبقات المتوسطة والشباب المسلحين يتنامى. فالفئة الأولى تحاول أن تحافظ على شروط استمرارها الاقتصادي؛ أما الفئة الثانية، أي: الشباب، فهم يرون أن لا شيء لديهم يخسرونه وهم مستعدون لتنفيذ ضربات جريئة. إن جزءًا من البرجوازية المتحدّرة من العائلات التقليدية أو المرتبطة بالسلطة الفلسطينية هي في موقف

متراجع عن الحركة التي تخاف من نتائجها السياسية والاجتماعية. والبناء السياسي الذي شيده القادة الفلسطينيون هو اليوم في وضع هش. فالحركة الإسلامية تفلت من يد ياسر عرفات. أما ما يتعلق بمناضلي فتح فإن جزءاً منهم يميل إلى التحرر من تعليمات وأوامر رؤسائهم. لن تنقطع الصلة بين القمة والقاعدة؛ فقنوات الاتصال بينهما ما زالت موجودة لكنها تصبح أكثر فأكثر تخاذلاً. لقد جرى تجاوز الطبقة السياسية وممثلي المجتمع المدني. فبعض الشخصيات السياسية والمثقفة كانت تطمح إلى العودة إلى ممارسات العصيان المدني للانتفاضة الأولى، وهم يعدونها أكثر جدوى من النضال المسلّح الذي سيضع على نحو ضروري الطرف الفلسطيني في موقف ضعف. ولكنهم لم يعرفوا كيف يتخيّلون أو كيف يفرضون أسلوب تعبئة بمجتمع مدني. إن هشاشة الكيان الفلسطيني تظهر أيضًا من خلال ازدياد عدم قدرة القادة على السيطرة على الأراضي التي تُمارَس عليها السيادة الفلسطينية. وهناك مناطق، مثل شمالي الضفة الغربية أو جنوبي قطاع غزة، حيث لم يعد يمكن أعضاء السلطة الفلسطينية التوجه إليها، تحاول أن تنظّم نفسها على أُسس مستقلة، وتلتف حول قادة حرب محليين. إن القمع الإسرائيلي يُضعف على نحو كبير قدرة الفلسطينيين على المحافظة على حدود الأسرة السياسيَة وعلى أن يكون لهم دولة.

وهكذا فإن أقل ما يمكن قوله في مستقبل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو أنه يبدو متناقضًا. بمعنى ما يمكننا الرهان على المعنى المحتوم للتاريخ الذي سيؤدي إلى انعتاق سياسي للفلسطينيين، إذا لا يمكن الالتفاف على مشروعهم الوطني. مع ذلك فإنه يبدو، حتى الآن، أن وصول الفلسطينيين إلى سيادة داخل أراضي "ال(67)" هدف مثقل بممارسة السياسية الإسرائيلية ومعطل بفعل الظروف الدولية غير المواتية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولا للشعب الذي تمثله. إذا كان آريل شارون قد أعلن أنه يقبل بتشكيل دولة فلسطينية، فهو في الوقت ذاته مصمم على أن يُفرِغ مفهوم السيادة من جوهره كليًا. إن الاستراتيجية الإقليمية المطبقة حاليًا في الضفة الغربية والقدس الشرقية تنمّ عن إرادة بالتوسع والسيطرة. والمخطط ينص على دمج ثلاث مجموعات كبيرة من المستوطنات في

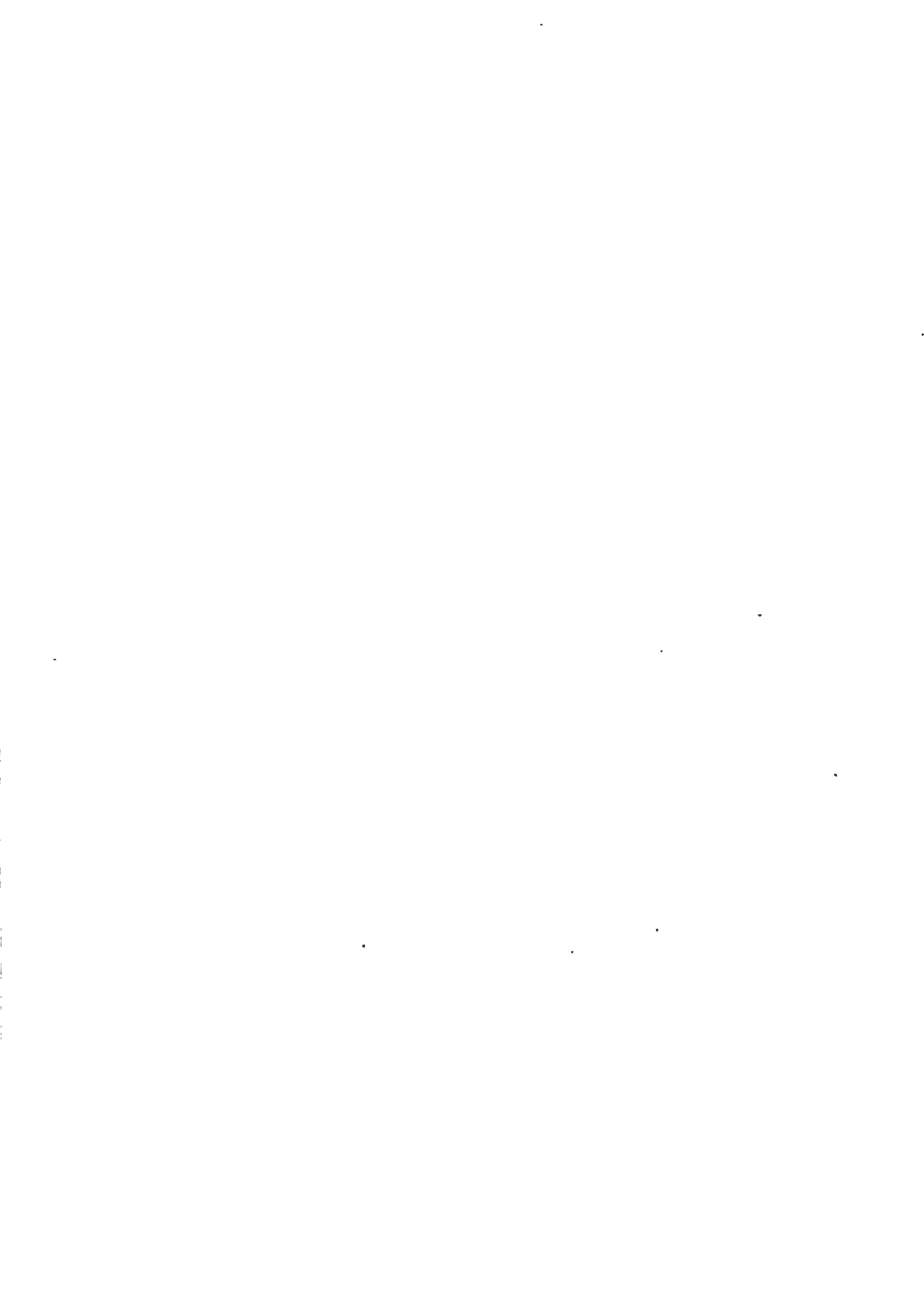
"القـــدس الكبرى"، وهي أوسع ثلاث مرات شرقًا من العاصمة الإسرائيلية قبل حـــرب عام ال(1967 م). والهدف هو إقامة حزام من المستوطنات لعزل المدينة أكـــثر فأكثر وعلى نحو نهائي[3]، عن بقية الضفة الغربية. إن بناء الجدار العازل بين المناطق السكانية العربية واليهودية يزيد تقليص الفضاء المُعطى للفلسطينيين. وهذا الإجراء يهدف إلى ضمان أمن الإسرائيليين من خلال احتواء الفلسطينيين وراء حاجـــز لا يمكـــن تخطيه. وهذا الحاجز مجهّز بكاشف للحركة. وبسبب المســـتوطنات الإسرائيلية الموزعة في الضفة الغربية فإن الحدود الجديدة تتجاوز الخـــط الأخضر، على حساب الفلسطينيين. إن بعض المزارعين وَجَدوا أنفسهم بعد بناء الجدار محرومين من الوصول إلى أراضيهم التي صارت في الطرف الآخر للجدار؛ وبعض القُرى الفلسطينية انعزلت أيضًا عن باقي الضفة الغربية، ويبدو أنهـــا مؤهلـــة للضم إلى إسرائيل. إن الدولة العبرية تُمارس سياسة الأمر الواقع الـــذي تُحـــاول سلطاتها أن تجعله غير قابل للتغيير. وهكذا حتى لو وُلِدَ كيان فلسطينيّ، على المدى المتوسط، فسيكون مقطّعًا بمناطق أمنية واستيطانية فرضتها إســـرائيل مـــن طرف واحد. إضافة إلى ذلك فإن إعادة احتلال الضفة الغربية وقطـــاع غزة والتهديم المستمر لكل ما كان يمكن أن يجسّد السلطة الفلسطينية يؤديـــان إلى تفتيـــت وقطـــع الأراضي عن العالم الخارجي. إن مشروع بناء كانـــتونات في الضـــفة الغربية وقطاع غزة، سيشكّل بُؤرًا متفرقة وغير قابلة للاكتفاء الذاتي، سيشكّل الضربة الأخيرة في عملية القضاء على مكونات دولة فلســـطينية. إن الجهد الذي يقوم به آريل شارون لاستبعاد ياسر عرفات عن اللعـــبة السياســـية والمُطالـــبة باستبدال القيادة الفلسطينية هما جزء متممّ لهذه الاســـتراتيجية. فالسلطة الإسرائيلية عندما تَسعى لتشجيع مسؤولين فلسطينيين ليس لهم امتداد وطني، تأمل الذهاب بمنطق التفجر داخل المجتمع الفلسطيني إلى أبعد حد. ويبدو أن اليمين الإسرائيلي يعود إلى مشروع قديم مفاده إنشاء نوع مـــن الحكم الذاتي المحلّي داخل كل كانتون على حدة، على أن يتبَع الكانتون الدولـــة العـــبرية. والهدف هو المحافظة على السيطرة على الفضاء من دون أن يكون للدولة العبرية علاقة بإدارة السكان الفلسطينيين مباشرة.

إن حلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يتطلّب من دون شك تدخل المجموعة الدولية، وقد يمثّل موقف الاتحاد الأوروبي موقفًا متوازنًا حيال الطرفين؛ إضافة إلى ذلـــك فـــإن المفوضية الأوروبية تملك وسائل ضغط اقتصادية مهمة، لأن الاتحاد الأوروبي يمـــوّل السلطة الفلسطينية ولأنه وقّع اتفاق الشراكة مع إسرائيل. ولكن لأن الاتحـــاد الأوروبي اليوم غير قادر على أن يكون فاعلاً على الساحة الدولية، فالاحـــتمال ضـــئيل بأن يتدخل على نحو حاسمٍ في ملفٍ شائك لهذه الدرجة. فإخفاقـــه ســـيظهر أكثر فأكثر الصعاب التي يعانيها في صياغة سياسة خارجية موحدة. وهكذا، وحتى لو أن ممثل المفوضية الأوروبية انتقد بشدّة موقف إسرائيل في الأراضـــي المحتلة[4]، فإن الاتحاد الأوروبي لم يقرر اتخاذ أي عقوبة حيال الدولة العبرية. وهو يشجّع ويدعم الإصلاحات داخل السلطة الفلسطينية ولكن لا يمكنه أن يُطالب بإيقاف أعمال العنف. أما ما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، فمن غير المرجّح في نهاية الحرب التي قامت بها على العراق، أن تقوم بتحرّك دبلوماسي يهـــدف إلى حلّ المسألة الفلسطينية. إذا كانت الخريطة الإقليمية قد تغيّرت تغيرًا كـــبيرًا وصـــار اليوم يعطي ضمانات لأمن إسرائيل، يمكن الولايات المتحدة أن تُطالبها بتقديم تنازلات. إنما لا شيء من هذا القبيل ممكن ما دامت الدولة العبرية تعـــتمد على دعم واشنطن غير المشروط. لو جرى الضغط على الطرفين، فإنهما يمكـــن أن يعودا إلى حلقة المفاوضات التي قد تؤدي في النهاية إلى اتفاقٍ سياسي. مـــع ذلـــك فمن الضروري ملاحظة أن تشكيل "دولة" فلسطينية على جزء من أراضـــي عام (1967 م) يمكن أن يتقلّص إلى صيغة تجميلية تُحافظ على أساليب السيطرة والرقابة الإسرائيلية. فقد استطاع آرييل شارون بمهارة شديدة أن يستفيد مـــن الوضـــع الدولي، عندما شابه العمليات التي تجري على الأرض الإسرائيلية بالضـــربات لمركـــز التجارة العالمي، وعندما شبّه ياسر عرفات بأسامة بن لادن. فرئيس الوزراء الإسرائيلي أقنع الإدارة الأمريكية بأن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تخوضان حربًا واحدة. عندما بدأ الهجوم على بغداد قام آرييل شارون بمحاولة مقارنة بين رئيس السلطة الفلسطينية وصدام حسين. وقد أكّد خاصة أن المساعدات التي يقدّمها النظام العراقي لأهالي الانتحاريين الفلسطينيين مرّت عبر

مكاتب حزب البعث بغض الطرف عن أي رقابة من قبَل السلطة الفلسطينية. من ناحيتهم فإن الفلسطينيين لا يأملون نهائيا تدخلاً أمريكيًا. إن رفض إدارة جورج بوش المستمر عد ياسر عرفات مفاوضًا، وغياب ردود الفعل على العمليات غير المشروعة الإسرائيلية في الأراضي لا ينظر إليها الفلسطينيون بعين الرضا. إضافة إلى ذلك فإن الفلسطينيين مقتنعون بأن الولايات المتحدة الأمريكية تخوض حربًا على العراق لكي تدعم التفوّق الاستراتيجي للدولة العبرية في المنطقة. ويتخوف الفلسطينيون أيضًا من أن تستغل إسرائيل فرصة تركيز أنظار العالم على العراق لكي تزيد قمعها، وتقوم بعمليات غير مشروعة ضد المدنيين، لا بل تقوم بتنظيم طرد جماعي للفلسطينيين من الضفة الغربية باتجاه الأردن.

إن الفلسطينيين مجرّدين من إمكانية إطلاق مرحلة جديدة مع إسرائيل. ولا يمكنهم الاعتماد على أي دعم مؤكد من الخارج، ثم إنهم ضعفوا على نحو كبير. والعديد منهم يشكك في جدوى النضال المسلّح، من دون أن يكون بإمكانهم الإتكاء على استراتيجية بديلة. يبدو أن الأمل في ظهور انقلاب في الأفق يجب توقعه من المجتمع الإسرائيلي. وحتى لو أن حركة الرفض (ريفوزينيكس) لم تفجّر ديناميكية أكثر عمقًا، فإن جزءًا متزايدًا من الإسرائيليين يعرف أن الصراع الذي يعيشونه مع الفلسطينيين هو اليوم في طريق مسدود. وإذا ازداد القمع ضد الفلسطينيين وظهرت صور المجازر على شاشات التلفاز في تل أبيب فإن الصدمة يمكن أن توقظ الضمائر الإسرائيلية. ولكن لا شيء من هذا مؤكّد حتى الآن. إن المجتمع الإسرائيلي مُختَرَقٌ من أكثر من منطق متناقض فيما بينه؛ إذا كان جزء من اليسار الإسرائيلي يتمنى أن يخلع عنه ثوب المحتل ويتخلّى عن المحافظة على المستوطنات ويرغب بالمحافظة على حياة الجنود والمدنيين، فإن جزءًا كبيرًا من السكان ومن ممثليهم السياسيين ما زالوا مقتنعين بأن إسرائيل تناضل حاليًا من أجل بقائها. وتؤدي عوامل اختلاف أخرى دورًا في ميزان القوى بين هذه التيارات، وتبقى نهايته غير مؤكّدة. فميزان القوى هذا يُرجِع إلى خيارات أكثر تجذّرًا في تحديد طبيعة الدولة. فعلى المَدى المتوسط سيكون على إسرائيل أن تختار بين المحافظة على طابعها اليهودي أو على طابعها الديمقراطي مع الأخذ في

الحسبان ازدياد عدد المواطنين غير اليهود داخلها. والطريق الذي ستسلكه الدولة العبرية فيما يخصّ هذه المسائل سيحدّد جزئيًا مستقبل علاقاتها بجيرانها العرب. وفي احتمال حلٍّ للصراع في الشرق الأوسط وانصهارٍ للدولة العبرية في محيطها العربي فسيكون على إسرائيل التعويض عن نقطةِ ضعف بنيوية فيما يخصّ ديموغرافيتها. وسيظهر عندها على الأكثر أن الفلسطينيين هم الحلفاء الأمثل لإسرائيل مقابل دول المنطقة. كذلك ولكي تضمن إسرائيل بقاءها ستحتاج إلى بناء سلمٍ يرتكز على مصالحةٍ حقيقيةٍ. إن كل قتيلٍ جديد يُباعِد الطرفين عن هذا الأفق الذي لا يمكن تجاوزه.



الهوامش

1] الانتفاضة الفلسطينية: ثورة على . . .

1] في السياق الفلسطيني تعني هذه الكلمة المناضلين الذين يشاركون في الانتفاضة. وكذلك فإن أهمية العمر تتلاشى وراء معيار المشاركة السياسية.

2] أدخلت الهواتف الجوالة إلى الأراضي الفلسطينية (شركة الاتصالات اللاسلكية الفلسطينية).

3] سامي وناجي وبسام الشخصيات الرئيسة في الكتاب هم شخصيات حقيقية من الواقع يجري سرد حياتهم في الفصول التالية: الأول والثاني والخامس.

4] كان محامي ناجي فلسطينيًا.

5] في السجون الإسرائيلية كان السجناء يتجمعون حسب انتماءاتهم السياسية.

6] إنه اليوم نائب في المجلس التشريعي الفلسطيني.

7] أدار مكتب القطاع الغربي في البداية خليل الوزير المعروف باسم أبو جهاد وهو عضو مؤسس في فتح. وقامت المخابرات الإسرائيلية باغتياله في تونس في (16 نيسان 1988 م) بسبب دوره منسقًا للانتفاضة.

8] إن السلطات الأردنية تعطي جوازات سفر للمقيمين في الضفة الغربية. بين عامي (1948 و 1967 م) كانت هذه الأراضي تابعة للمملكة الهاشمية. ثم في عام (1988 م) قطعت السلطة الأردنية رسميًا علاقاتها الإدارية بالضفة الغربية (وخاصة بما يخص دفع رواتب الموظفين)

وهي بذلك اعترفت على نحو ضمني بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني ولكن مع ذلك استمر سكان الضفة الغربية بعد هذا التاريخ في الحصول على جواز سفر أردني.

9] نسبة إلى فتح هذا التعبير يعني عضوًا في فتح.

10 Ze'ev Schiff, Ehud Ya'ari, Intifada, Paris, Stock, 1991, p. 71.

11] في استبيان إسرائيلي أجري على سجناء فلسطينيين في بداية الانتفاضة تبيّن بأن تعبئتهم السياسية تعود إلى ردة فعل على الإذلال الذي يقوم به الجيش الإسرائيلي أكثر من كونهم يتبنون ضمنًا خطا عقديًا. انظر ‹Intifada, p. 100-104›.

12] عن موضوع وضع المرأة في الانتفاضة، انظر ‹ Rema Hammami, L'Intifada a-t-elle émancipé les femmes?; in Revue d'etudes palestiniennes, no 51, printemps 1994›.

13] التسمية العربية الكاملة هي (حركة المقاومة الإسلامية) وهي انبثاق سياسي عن حركة الإخوان المسلمين. قامت حركة الأخوان المسلمين بقطع صلتها بتقليد تصوفي يسعى لأسلمة المجتمع لكي يعطيه أسباب المقاومة الناجعة ضد إسرائيل، فأسست حركة حماس حركة سياسية لكي تشارك في الانتفاضة. إن ميثاق حماس يحدد أن الهدف هو بناء دولة إسلامية على أرض فلسطين الانتداب، ومحو إسرائيل من المصوَّر وأن اليهود يمكن أن يعيشوا في هذه الدولة ويحصلوا على وضع الأقلية المحمية.

14] أحمد طابوق يتحدث إلى مجلة ألوان. القدس، ‹ألوان 1995/11/15، ص 19›.

2] إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني (1994-2000 م)

1] أميرة حسن تذكر أنه «في فترة ما بعد أوسلو خُصص خمس مساحة قطاع غزة إلى ما يعادل نصفًا بالمئة من مجمل سكانه، انظر كتاب ‹ Boire la mer à Gaza, Paris, La Fabrique, 2001, p. 266›.

2 Cf. Franck Debié, Sylvie Fouet, La Paix en miettes. Israël et la Palestine (1993-2000), Paris, PUF, 2001.

3] جرى توقيع مذكرة واي ريفر في (23 تشرين الأول 1998 م). أما اتفاق شرم الشيخ المسمى (واي 2) فقد جرى توقيعه في (4 أيلول 1999 م).

4] إن (اتفاق القاهرة) أو (أوسلو 1) و(اتفاق طابا) يشكلان الترتيبات المؤقتة.

5] جباليا والشاطئ هما مخيمان للاجئين قرب من مدينة غزة.

6] (الختيار) أسلوب شائع، لكنه محبب لتسمية ياسر عرفات

7] للحصول على تحليل متعمق حول استيعاب السلطة الفلسطينية لشباب الانتفاضة انظر الفصل الثالث من كتاب ليتيسيا بوكاي ‹ Lætitia Bucaille, Gaza, la violence de la paix, Paris, Presses de Sciences-po, 1998›.

8 Se reporter à Jean-François Legrain, Les Palestines du quotidien. Les élection de l'autonomie, janvier 1996, Les Cahiers du CERMOC, no 22, 1999.

3] تصدعات في الشعب الفلسطيني

1] في تموز عام (2000 م) حصلت صدامات بين عمال من غزة وسكان قلقيلية، وهي مدينة شمال الضفة الغربية، قريبة من الخط الأخضر. خلال الصدامات جرح سبعة رجال وأحرقت سبعة

بيوت. هذه الصدامات تعبر عن نفاد الصبر وعنصرية أهالي الضفة الغربية تجاه مواطنيهم من غزة الذين جاؤوا إلى المنطقة لبيع قوة عملهم في إسرائيل.

2| هو حي الأغنياء في مدينة غزة.

3| محمد، (33) عامًا، عامل في إسرائيل وعضو في حماس.

4| تَرِد بلفظها العربي في النص مع ترجمة في الحاشية (المترجمة).

5| وهي التسمية الرسمية المستخدمة في الأونروا.

6| إن هدم بيوت النشطاء في السابق هو ممارسة شائعة لمعاقبة عائلات المطلوبين أو المعتقلين.

7 Voire ‹Gaza, op. Cit., p 247›.

8| يعود نظام المخاتير إلى الفترة العثمانية حيث كان ممثلون محليون يرفعون المظالم إلى السلطة المركزية. والمختار هو نوع من أنواع القادة التقليديين ما زال موجودًا حتى الآن ويُفترَض به أن يحلّ الخلافات بين الأفراد والعائلات.

9| ذكرنا دوره منظمًا في الفصل الأول في الجزء الذي يحمل عنوان (إدارة الانتفاضة).

10| لمزيد من المعلومات عن هذا الحدث راجع ‹Intifada, op. cit., p. 73-74›.

11| بناء على تعليمات القيادة الموحدة التي تشكلت خلال الانتفاضة قام سكان المناطق المحتلة بالامتناع عن دفع قيمة الخدمات التي تقدمها إسرائيل. وعشية تشكيل الكيان الفلسطيني المستقل طالبت الدولة العبرية السلطة الفلسطينية بتسديد قيمة المستحقات المتأخرة.

12| وهي جزء من الشيكل الوحدة المالية في إسرائيل.

13| اقرأ دقائق للقاء الذي نُظم في آذار عام (2000 م) في لندن حيث يسرد عزمي الشعيبي قصته › Institutions palestiniennes: histoire d'une enquête, in Revue d'études palestiniennes, no 25, automne 2000, p. 75-86.›.

14 Ibid.

15| لتحليلٍ عن العلاقات بين حماس والسلطة الفلسطينية انظر ‹Gaza, op. cit., chapitre 5›.

4| فلسطين، إسرائيل: استحالة الفصل

1| ليلى فرسخ، «الفلسطينيون العاملون في إسرائيل ما بين عامي 1967—1997 م» في ريفيو، رام الله، م ا س، عام 1998 ‹A Leila Farsakh, Palestinian Employment in Israel 1967-1997 Review, Ramallah, MAS, 1998›.

2| بناءً على ليلى فرسخ › The Implementation of Labour Related Articles in the Protocol on Economic Relations between Israel and the PLO: A Critical Assessment, Ramallah, MAS, 1999›.

3| بناءً على الأرقام المعلنة في (المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء).

4 Law, Right to Work: Economic Rights Under Military Occupation, Jerusalem, November 1999.

5 Leila Farsakh, Palestinian Labor Flows to Israel: Land and Labour Since Oslo and Beyond, exposé donné ?a conférence de la Middle East Studies Association, novembre 2001.

6| ولهذا السبب فإن العديد من الفلسطينيين يؤكدون أنهم يفضلون حكومات الليكود على الحكومات العمالية.

7| أرقام وزارة العمل الفلسطينية.

8] وكانت الحكومة العمالية قد حددت شرط السن ب(35) سنة، عادة أن الأصغر سنًا يشكلون مرشحين محتملين للعمليات الانتحارية.

9] المناطق الصناعية مغلقة قرب من المدن الفلسطينية. إالمنطقة الصناعية إيريتس على الحدود بين قطاع غزة وإسرائيل، وتحوي مئات المصانع الإسرائيلية وما يقارب عشرين لمالكين فلسطينيين. وقد أنشأ هذه المنطقة العماليون في السبعينيات لكي تضع بين أيدي المستثمرين الإسرائيليين اليد العاملة الفلسطينية، وفي الوقت نفسه تتركها خارج أراضي الدولة العربية.

10] وكما يدل اسمها فإن الإدارة المدنية هي بنية عسكرية مكلفة شؤون الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام (1967 م).

11] ارتفع عدد الأذون التي أعطيت لهذه الفئة من الفلسطينيين في نهاية التسعينيات. وبناء على وزارة الدفاع الإسرائيلية، استفاد (31000) رجل أعمال من هذه البطاقة في بداية عام (2000 م). فرانك ديبيه وسيلفي فوبه يتكلمان في كتابهما «السلام المفتت، اسرائيل وفلسطين، (1993–2000 م)»، م ذ س، يتحدثان عن (16500) إذن عبور منحت لتجار فلسطينيين.

12] والنسبة هي (5,4) للمرأة الواحدة في الضفة. هذه الأرقام مصدرها ليلى فرسخ في المرجع السابق الذكر. أما فيليب فارج فهو يقدم تقديرات أخرى لقطاع غزة حيث يبلغ المقدار المئوي (9,8) للمرأة الواحدة. انظر › Philippe Fargues, Démographie de guerre, démographie de paix, in Salamé, Ghassan (dir.), Proche-Orient: les exigense de la paix, Bruxelle, Complexe, 1994, p. 26‹.

13 Philippe Fargues, Des cartes, dans quel jeu?, in Revue d'études palestiniennes, no 23, printempes 2000.

14 Aurélie Bouhours, Des tentes aux murs: du provisoire au durable? Espace et Identités dans la bande de Gaza, Mémoire de maîtrise, Institut de géographie Lpuis-P\apy, Bordeaux-III, septembre 2001, inédit.

15] بالاتفاق مع الطرف الإسرائيلي حسب ما جرى التفاوض عليه في اتفاق باريس.

16] أرقام مستقاة من الفرع الاقتصادي لمكتب التنسيق بين أنشطة الحكومة في الأراضي التابع لوزارة الدفاع الإسرائيلية.

17] وكمثال استدلالي، في عام (1998 م)، كان حجم التبادلات الخارجية الفلسطينية يتدهور على النحو التالي: (530) مليون دولار أمريكي من الصادرات و(2,420) مليار دولار أمريكي من الاستيراد، (80%) من التبادلات والخسارة جرت مع إسرائيل (أرقام مستقاة من مركز التوسع الاقتصادي التابع للقنصلية العامة الفرنسية في القدس).

18] وقعت السلطة الفلسطينية في كانون الثاني عام (1994 م) اتفاق تعاون تقني واقتصادي مع مصر يعطي بعض المنتجات حق الأفضلية. ثم وقعت في كانون الثاني عام (1995 م) اتفاقا تجاريًا مع الأردن يضع أسس التبادل الحر لقائمة من (60) منتجًا.

19] المركبات الفلسطينية التي تعبر إلى مصر أو الأردن يجب أن تحصل على إذن لا تتجاوز مدته عشر ساعات.

20] خسارة شمعون بيريز أمام بنيامين نتنياهو في ربيع عام (1996 م) تفسر جزئيًا بردة فعل الرأي العام الإسرائيلي إثر خمس عمليات دموية.

21 Le Monde, 23 février 2001, p. 1-2.

22] تقديرات أعطتها سارا روي استنادًا إلى مصادر أمريكية شبه رسمية، في › Sara Roy, Economic deterioration in Gaza Strip, Middle East Report, July-September 1996, p. 37‹.

23] للتوسع في الموضوع، ›Gaza, op. cit., chapitre 4‹.

5] المحاربون المؤقتون: انتفاضة الأقصى (2000-2002 م)

1] أدخلت الكاتبة تعديلات أو إضافات على النص الأصلي للفصل الخامس كتبت بعد صدور الكتاب، وتظهر في النسخة الألمانية المحدثة (المترجمة).

2] انظر الفصل الأول.

3] فعلا هناك تخوف من تأثير الدراجة في عذرية الفتاة.

4] يعود ظهور السامريين فرعًا منفصلاً عن اليهودية إلى القرن السادس قبل الميلاد وهي مجموعة تضم اليوم نحو (350) شخصًا ويعيشون في قرية اسمها الطور تبعد عدة كيلومترات عن نابلس، ويمثلهم نائب في المجلس التشريعي الفلسطيني. وهم يبيعون المشروبات الكحولية، ويعرف عنهم العمل في السحر أو في فك السحر.

5] يجب مراعاة بعض الاختلاف في هذا التحليل إذ نلاحظ تضاعف اعتقالات الشباب الصغار الفلسطينيين منذ بدء انتفاضة الأقصى، حيث نجد أن صحيفة هآرتس اليسارية (التي ترجمت في ‹Courrier international daté du 17 mai 2001› ذكرت أنه تم اعتقال (350) فلسطينيًا تبلغ أعمارهم بين (12 و18) عامًا وأنهم حكموا بالسجن عدة أشهر لإلقائهم الحجارة على الإسرائيليين، وقد عُرّضوا لمعاملات وحشية تطبق على البالغين في السجون الإسرائيلية، وأنه منذ بداية الانتفاضة منعت زيارات الأهل لأبنائهم في السجون.

6] حسب تعبير آن موكسيل (Anne Muxel) التي درست العلاقة بين الشبيبة والسياسة في فرنسا.

7] إن المنظمة غير الحكومية الدولية للدفاع عن الأطفال بينت أن (105) أطفال قصّر توفوا في عام (2000 م)، ثلثهم قتل برصاصة في الرأس والثلث الآخر برصاصة في الصدر، والباقي مات متأثرًا بالجروح التي أصيبوا بها، انظر ‹Courrier international daté du 17-22 mai 2001, p. 58›.

8] يحيى عياش الملقب ب(المهندس) كان مهندس الجناح العسكري لحماس، وعدّته إسرائيل الرأس المفكر الذي حضر لعدة عمليات في أراضي الدولة العبرية. اغتالته أجهزة الأمن الإسرائيلية التي فخخت جهاز هاتفه الجوال في كانون الأول عام (1995 م). مشت وراء جنازته في غزة جموع حاشدة، وأدى مقتله إلى وضع نهاية للهدنة التي التزمتها حماس أشهرًا طويلة. كان رد جماعة منشقة موجعًا جدًا: خمس عمليات أدمت إسرائيل في شهري شباط وآذار عام (1996 م).

9] بيان وقعه هشام إسماعيل حامد بتاريخ (11 تشرين الثاني عام 1994 م)، وزع في غزة.

10] أجرت منظمة (صحفيون بلا حدود) تحقيقًا في ظاهرة الصحفيين المصابين منذ بداية انتفاضة الأقصى فوجدت أنه بين شهري أيلول وتشرين الأول عام (2000 م) أصيب (45) صحفيًا بطلقات نارية، وأصبحت لديها القناعة بأن هذه الطلقات يطلقها الإسرائيليون. هذه الأرقام التي أعلنتها لا تشمل حوادث أخرى مثل حوادث ضرب جنود الجيش الإسرائيلي الصحفيين أو حوادث إطلاق طلقات مطاطية عليهم، فالنتيجة التي أظهرتها غير شاملة.

11] هذه المؤسسة التي يديرها موظفون ذوو كفاءة عالية وضعت أسس عمل لإحصاء السكان والاقتصاد الفلسطينيين.

12 La croix, 4 mars 2002.

13] القصة التالية تعتمد على المعلومات التي يقدمها آمنون كبليُك، في مقاله ‹ Jénine, enquête un crime de guerre, La Palestine à sang, in: La Monde Diplomatique, mai 2002. ‹Amira Hass, What kind of war is this?, in: Ha'aretz, 22 avril 2002›.

14] منظمة العفو الدولية مرجع مذكور سابقاً.

15 Uri Blau, Inhuman conditions in Israeli Detainment Camps: Why Tell The Court?, in: Kol Ha'ir, 24, mai 2002.

16 Sylvain Cypel: Traiter le cancer palestinien à la chimio, in : Le Monde, 3 September 2002.

خاتمة النسخة المعدلة

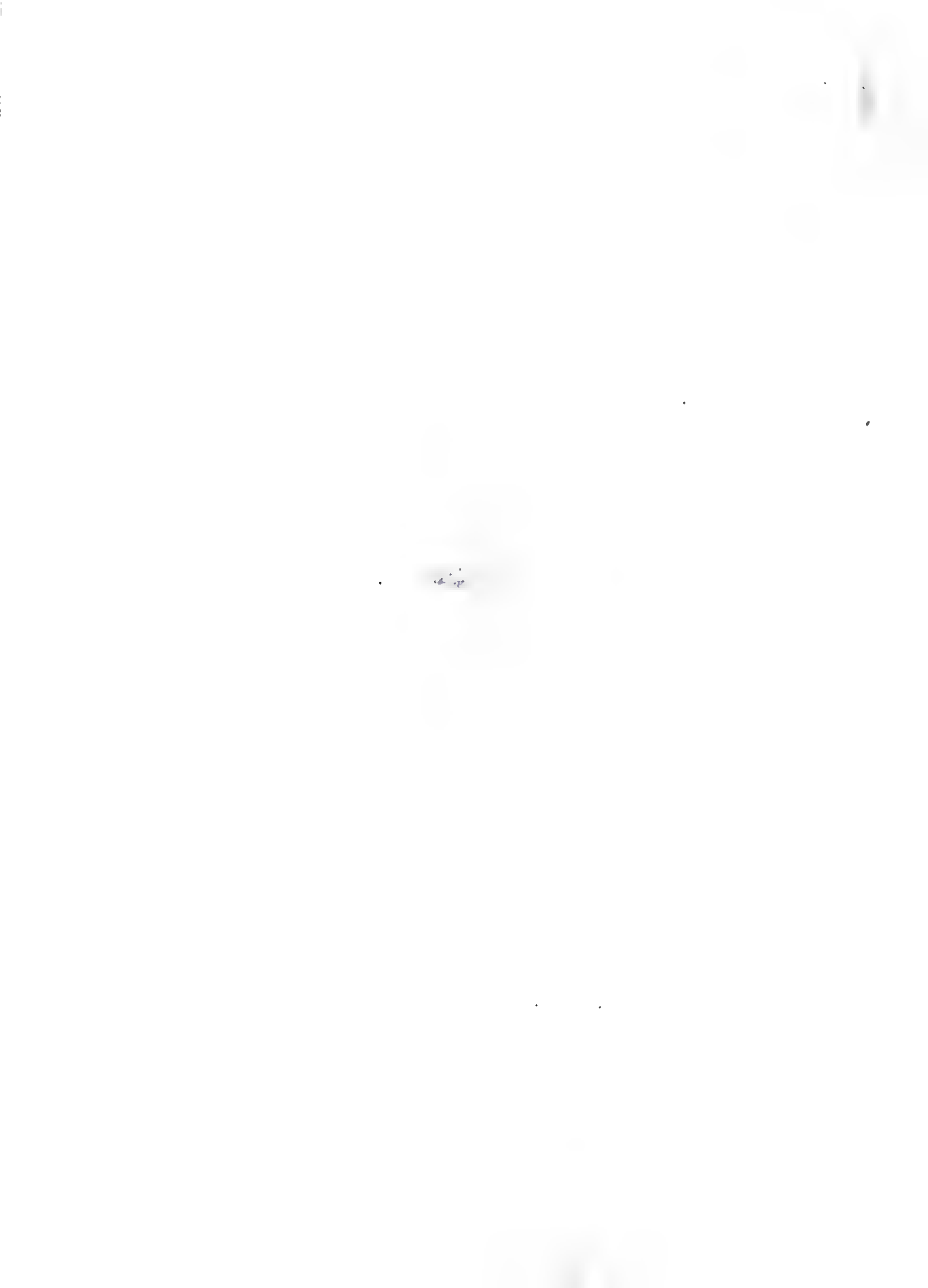
1] بناء على أرقام (بتسليم، المركز الإسرائيلي للمعلومات لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة).

2 Liberation, 5 March 2002.

3 Le Monde, 2 January 2003.

4] صرّح جانٍ بريتيشيه (Jean Brétéché)، ممثل المفوضية الأوروبية في الضفة الغربية وقطاع غزة: «بناءً على اتفاقية جنيف، فإن جيش الاحتلال مسؤول عن الحد الأدنى من الخدمات التي تُقَدَّم للسكان، من تعليم، وصحة، وغذاء. والحالة هُنا مطابقة. ولكن الجيش الإسرائيلي لا يقوم بمسؤوليته في الأراضي الفلسطينية. ولذلك يحق لنا اليوم أن نتساءل عمّا إذا كنا نمارس دور الردفاء للجيش الإسرائيلي كما لو كان علينا أن نقدّم فاتورة للحكومة الإسرائيلية. كذلك، ليس من المقبول بأن تضع إسرائيل الصعاب في وجهنا بينما نقوم نحن بالعمل بدلاً عنها؛ فالأشخاص والمساعدات الإنسانية محجوزة في المطار، وشاحنات المساعدات محجوزة أيضًا» صحيفة لوموند، (11 كانون الأول 2002 م).

الفهارس



كشاف أعلام

ح

خ

د

ر

ز

س

ش

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

و

ي



كشاف جغرافي

ج

ح

خ

ر

س

ش

ص

ط

ع

ق

ك

ل

م

ن

كشاف عام

ج

ح

خ

د

ر

س

ش

ص

إن مدخل أي حركة سياسية تسعى لتحقيق أهدافها، ناهيك بحركة تحرر وطني تسعى إلى تحرير أراض وخلق مجتمع جديد على أنقاض ماض ظالم، هو سعيها لمعرفة نقاط قوة العدو وضعفها، وفي الوقت نفسه مكامن قوتها وضعفها. لكن من الأمور المذهلة حقًا، أو لنقل: غير الغريبة في هذا الزمن، افتقار المكتبة العربية لأي مؤلف يتعامل مع موضوع نضال الشعب الفلسطيني تعاملاً علميًا رزينًا، وهو ما يقود ضرورة إلى عدم توافر أي مرجعية علمية تساعد في تقويم الماضي والحاضر، بغية الاستعداد على نحو أفضل لتحديات المستقبل. ونحن نأمل أن يسهم نشرنا هذا المؤلف، بما يحويه من معلومات مهمة، في قيام حوار علمي نقدي رزين يساعد في تجاوز الإشكالات والتعامل العاقل مع التحديات، الحاضرة والمستقبلية التي ما برح أهل فلسطين، ومعهم العرب كلهم، يواجهونها منذ أن تصدى الغرب الاستعماري لمشروع محمد علي التنويري في مصر وسائر أقاليم المشرق العربي وقضى عليه في منتصف القرن التاسع عشر.

إن الانتكاسات المستمرة للحركة(ات) الوطنية الفلسطينية وتعرضها للهزائم المستمرة، لكن من دون نسيان أو حتى التقليل من إنجازاتها المهمة، تستدعي التعامل النقدي مع كل جوانب الصراع، الذي لا نرى أنه سينتهي مادام الكيان الصهيوني العنصري قائم في فلسطين. وحتى يتمكن الشعب الفلسطيني، ممثلا بمنظماته الوطنية المختلفة، ومعه وإلى جانبه كل العرب، من تحقيق مختلف أهدافه السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية . . ، عليه إجراء مراجعة ذاتية مستمرة وتأمُّل في كل مرحلة وعقب كل معركة، أيًا كان شكلها، بهدف تجنب الأخطاء وتصحيح المسار.

هذا المؤلف، بما يحويه من جوانب قد يرى بعض القراء أنها إشكالية، يفرض علينا جميعًا الخوض في حديث صريح للغاية في كل الأمور ذات العلاقة بمستقبل الشعب الفلسطيني وقضيته الملتهبة في العصور الحديثة، ولكن من دون تحويل النقد والنقد الذاتي إلى جلد للذات يولد اليأس والإحباط، ومن ثم الهزيمة. نحن على ثقة كاملة بأن المشروع الوطني الفلسطيني، ورديفه القومي العربي سينتصران لأنهما مع مسار التاريخ والتطور الطبيعي للبشرية وليسا ضدهما، ونحن على ثقة أيضًا بأن مراجعة النفس، بأقصى درجات الصراحة، بعيدًا عن خداع الذات، والاستفادة من مجمل تجارب الشعوب المناضلة، إضافة إلى التجربة الذاتية طبعًا، لا يمكن إلا أن تسهم في تقصير درب آلامنا الذي طال بما يعني ضرورة ضمانة الوصول إلى أهدافنا الإنسانية السامية حقًا.

LA VIE QUOTIDIENNE
Lætitia Bucaille
GÉNÉRATIONS INTIFADA
HACHETTE